

البصائر النصيرية

في علم المنطق

تصنيف الشيخ الإمام القاضي الزاهد زين الدين
عمر بن سهلان الساوي

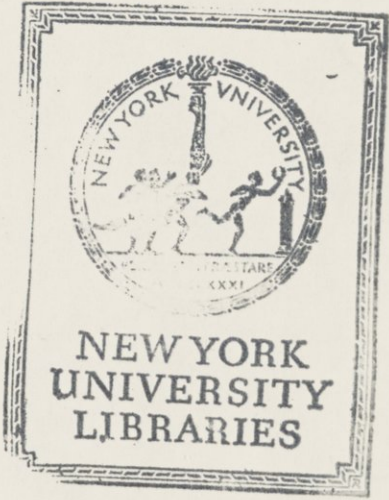
تحقيق العلامة
المرحوم الشيخ محمد عبده

يطلب من

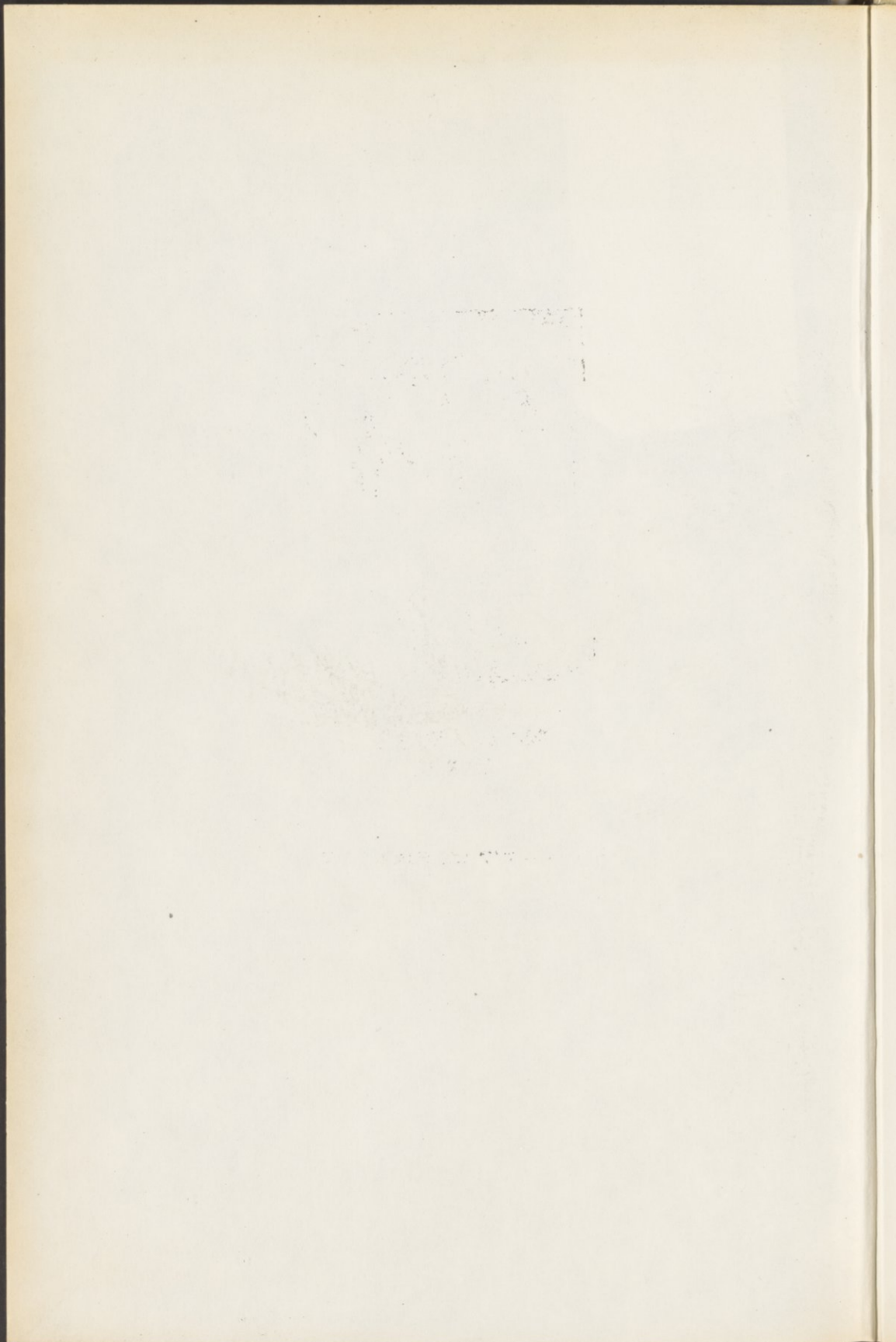
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بيروت الأزهرية - ١٩٨٠

BOBST LIBRARY
3 1142 02770 4538



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



البصائر النصيرية

في علم المنطق
al-Basā'ir
al-Nasīriyah

تصنيف الشيخ الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سهلان الساوي

بتحقيق العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده

وعنى بتصحيحه

محمد عبد السلام

1998
رر مجلس إدارة الأزهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ أن

يكون كتاب البصائر النصيرية بتعاليقه من كتب

المنطق التي تدرس في الجامع الأزهر الشريف

يطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
ميدان الأزهر بمصر

مطبعة الصادق بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Near East

BC

59

.534

C.1

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه
فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة
كتابا في المنطق يسمى البصائر التصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن
سهلان السامري فنظرت فيه فاذا هو حار مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي
بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية
التي لاتليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحها وسلم
العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه واقفت عليه من كتب
المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنسخت
نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب التي حملتني النظر فيما يحتاج اليه
طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر
في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأي فعرضته
على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء
مجلس الادارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف
ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وان كان جزل العبارة
صحيح البيان الا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان
عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والايضاح
فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعليق على ما رأيت محتاجا الى ذلك وأسأل الله
أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

فقد كانت دواعي المهمة ومبادئ العزيمة تتقاضاني^(١) الانتهاض للتقرب الى مجلس مولانا الاجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذ الامر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وإهداء افضل ماتناله قوى البشر وتنتهي اليه غايات القدر^(٢) الى أفضل أكابر العالم وأجل من تسموا اليه اعناق العزائم فينكت قوى العزم ويحل عرى الاجماع^(٣) الجزم بقصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلية نلم يملك^(٤) زمامها ولم يحدر لثامها ولم تسبر اغوارها ولم تستبن ظلمها وانوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القرب يشوه وجه الادب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضى بحلى التزيين فلا جرم صرفنى الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا لتأشير^(٥) الاذن الصادر عن حضرته الشريفة بوسدته المنيفة الى ان اتصل بالخادم امره العالى بتحرير كتاب في المنطق

(١) تتقاضاني أى تطلب منى والانتهاض إلى الشيء والنهوض والحركة اليه بمعنى
(٢) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء (٣) الاجماع
الجزم العزم الذى لا تردد معه وحل عراه نقض العزيمة والرجوع عن القصد
(٤) لم يملك النخ أفعال مبنية للجهول إلا تستبن ظلمها فانه للفاعل (٥) لتأشير
الاذن النخ المشهور فى كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الاشارة
والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشرف على الورق أى أبدى رأيه بلفظ
تصير يشبه الاشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف
لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشرف فلا يصح حل كلام المصنف
على استعمال العامة بان يفسر تأشير الاذن بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته
يهد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الامنان ويستعمل اسما لشوك ساقى
الجرادة والتأشير والمثشار عقدة فى رأس ذنبها كالمخيلين وهما الاشرتان والتأشيرة
ما تعض به الجرادة وكل ما لالاسم من المعانى يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشجيد
فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشجيده المهمة حتى تقطع الرأى فى العمل *
هذا التخرىج ايضاً بعيد وغير محتمل، وصواب كلام المؤلف متطلعا لتأشير الاذن

لا يرده الاختصار الى مضيق الاخلال، ولا ينيه التطويل الى متسع الاملاط
فان تدبت لامثال مرسومه (اقوى العزيمة نافذ الصريمة وأوردت من المنطق
مالا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريقى اكتساب
التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه
الغلط فيهما دون الجدول والخطابة والشعر التى هى عن إفادة اليقين
المحض بمعزل وسميته (البصائر النصيرية) تفاؤلا بيمن ألقابه وتوصلا
اليه بأسبابه^(٢) ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما
أجلوه وتنبها على مواضع غلط بهم المتعلم التفطن لها عساها ذهبت عليهم
والله المستعان وعليه التكلان فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول
والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصولين
احدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر فى موضوعه

الفصل الأول

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبدأ الفطرة خال عن تحقق الأشياء وقد اعطى آت لا تعينه
فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا احس بأمر جزئية تنبه لمشاركات
بينها ومباينات يمتزج منها عقائد اولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول
وجه ما مثل ان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشيء واحد
بمعينه متساوية وان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد
أخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وان

(١) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة (٢) كان
الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شيأ من ناحيته فيترصل اليه ياسباب
وصلات هى له ومنه وهى الكتاب نفسه

الأجسام إما لا تنهاى او تنتهى الى فضاء ممدود لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان^١
كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد يتردد في أمور يعدادك المحسات
وانتزع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سيلا وقد يجزم
في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد
يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمنا
هذا الا من ايد بحس صائب وقوة إلهية تراه الاشياء كما هي وتغنيه عن
الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للآ كثر في مبدل الامر الى حق وباطل
وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفساد دعت الحاجة الى إعداد قانون
صناعى عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد
بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطأ فى العقائد للتوصل بها الى
السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل فى ان يعلم
الخير والحق أما الحق فلذاته واما الخير فللعمل به وقد تواترت شهادة
العقول والشرائع على ان الوصول الى السعادة الأبدية بهما واذا كان
نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يمتريها
الزيغ والعدول عن نهج السداد فى السلوك الفكرى على الا كثر فربما اعتقد
غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها
السعادة الأبدية لما فاته من درك الحق والخير والتميز بينهما وبين الباطل
والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم فى جوار رب العالمين فاذن لا بد لطالب
النجاحة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق
اليه بمعرفة القانون الصناعى الذى بقية الغلط فى صواب النظر واذا حقت

(١) يستبان مبنى للمجهول من استبان الشيء بمعنى أوضحه متعديا قال صاحب
القاموس (بنته بالكسر وبيته وتبينته وابنته واستبينته اوضحته وعرفته) وكل هذه
الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضح ومتعدية بمعنى اوضح

الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول
الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات ، والمجهولات إما أن يطلب تصورهما
فقط او يطلب التصديق بالواجب فيهما من نفي او اثبات والتصور هو
حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثل
منه في الذهن مثل تمثل معنى المثلث او الانسان في الذهن دون ان يقترن به
حكم بوجودهما او عدمهما او وجود حاله او عدمها لهما فانا قد نشك في
وجود شيء او عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المفهوم من لفظه واما التصديق
فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر
واعتقاده صدق ذلك الحكم اى مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود
الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما
منك بأن الاثنين في نفسه نصف الاربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصور ان لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان
نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة
ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة واما التصور فقد لا يفتقر الى تقدم
التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركها تذكره واخطاره بالبال فاذا
اخطرتنبه له فهو مجحول اذ ليس حاضرا في الذهن ولا به علم بالفعل بل
بالقوة واكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها
وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم بهذا المجحول ولكل مجحول
معلومات تناسبه فلجرحول التصور معلومات تصورية ولجرحول التصديق
معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما ان تكون حاصلة بالفطرة من غير
تقدم معلوم هو سبب حصولها عليها^{١١} أو حاصلة بمعلومات آخر
سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة
فالمنطقي مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى هذه

(١) عليها متعلق بتقدم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها

المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولاً شارحاً، فنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى الى التصديق حجة فنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الأمرين أعنى القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتيهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبيه به القريب منه الذي يسمى رسماً والفساد الذي لافاته في معرفته إلا اجتناباً وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياساً جدلياً والبعيد عنه الذي يسمى خطأياً والفساد الذي يسمى مغالطياً ونعرف ذلك لكي يجتنب، والخييل يسمى شعرياً وهو الذي لا يوقع تصديقا البتة بل تخميلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفترق الى قانون صناعي يقايس به فهذا القانون في نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر او من جملة المعلومات الفكرية المفترقة الى قانون فان كان من القبيل الأول فليستغنى عن تعلمه وإن كان من القبيل الثاني فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه ان درك العلوم منه ماهو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ماهو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ماهو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية

والامور المتعلقة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه
الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع
والتسليم كما كثروا في قاطيفورياس^(١) ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة
المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المنسق المنتظم
المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى في المنطق بين اربابه إنما هو
بسبب الألفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاقهم
على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته، ثم
المنطق إنما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين
المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء^(٢)
والفائدة

الفصل الثاني

(في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض
له لذاته وتسمى تلك الأحوال اعراضاً ذاتية وستعرفها^(٣) ولما تبين أن منفعة
المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً أي على وجه كلي قانوني
عام غير مخصص بشيء دون شيء إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف
تعلم حد حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على
جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد
القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف المؤدى الى
تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية

(١) قاطيفورياس باب الكليات المعروفة بالمقولات

(٢) الغناء بالفتح والمد النفع (٣) وستعرفها أي في فن البرهان قرب آخر الكتاب

هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أموراً ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد واللاحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال المعارضة لها بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية الى تحصيل القانون المتعلم على الحدود والراهن الخاصة ويحاذيها بما فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التي هي ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاوره ولم يكن ذلك الا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظورا فيها بالضرورة خصوصاً وفكر الانسان في ترتيب المعاني قلباً ينفك عن تخيل ألفاظها معها حتى كان الانسان يتاجى نفسه بالفاظ متخيلة اذا أخذ في التروى والتفكر

ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الاحاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم واجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور اذا التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف ما يحتاج^(١) اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه^(٢) بتعريف الحجج على أصنافها

١ ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب الخ (٢) ثم نتبعه الخ لم يعقب

تقديمًا لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث
مقالات الأولى في المفردات والثانية في الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور
والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق

المقالة الأولى في المفردات وتشتمل على فئتين

(الفن الأول في الألفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

الفصل الأول

(في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطقي في المعاني ولكنه إذا اقتصر في البحث عن
الألفاظ وأحوالها وأقسامها على ما تدعوه الضرورة إلى النظر فيها
بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة اغناه ذلك عن استئناف
تعريف أحوال المعاني وأقسامها إذ الألفاظ تحذو حذو المعاني فنقول
دلالة الألفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الأول دلالة المسابقة وهي
دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق
ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف ، الثاني دلالة التضمن وهي دلالته
على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسالة على الحيوان وحده أو
على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف ، الثالث دلالة
الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يباينه من المعنى ثم ذلك
المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر
الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق

المصنف الكلام في القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وإنما قدم الكلام في
أجزاء القضية ثم في القضية ثم في المحصورات وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة
على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الحجج إلا في الفن الثاني ولذلك قال هنا تقديمًا
لأنواع التأليف وكان الصواب لتتبع العبارة على الفصحيق أن يقول كما قال أولاً

والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

الفصل الثانى

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شىء أصلاً حين هو جزؤه مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن « إن » مثلاً أو « سان » لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شىء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعنا له باضافته إلى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شىء أصلاً وصار هذا الاسم فى حقه كالمشترك تارة ينطاق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصص وهى أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى^(١) الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبد الله أو إن من انسان فان كل واحد منها دال على شىء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لأن دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ

وتقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التاليف الخ فان قوله تقديم الخ لا يصح الا بتأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة *
(عبارة المؤلف عربية فصيحة فتقدماً حاله وثولة لبيان طريق الاتباع مقدمين لانواع التاليف الواقعة فى نفس الحجج ، وهذا ما جرى عليه المؤلفات فانه قبل أن يذكر الحجج ذكر نوعى التاليف
(١) معنى الجملة أراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة

بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلا حينما يجعله جزءا فلا تكون له دلالة حيثئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لمسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلाम زيد وستأتي تفاصيله في المقالة الثالثة

الفصل الثالث

(في الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالأسان والحيوان بل السكرة المحيطة بمتسع متساوى الاضلاع بل الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما فى الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معنهما للاشتراك بل لما منع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظه الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شمس كثيرة متوهمة فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا لم تتوهم شمس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلى وإن لم تتمثل فى الذهن شمس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا خارج الذهن . والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا ريد به

قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه (١) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس إلا تلك التى تضى نهارنا ولا قمر الا ذلك الذى ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمسنا كشمسنا تضى فى عوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تنير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشتركان فى كل منهما جزئيات موجودة خارجا كالانسان والحيوان

هذا المشار اليه جملة لاصفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن ان توهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة إلى الكلى والجزئى بهذا المعنى يعاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلى وبالاول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كليا كالانسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أنا لانشغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا مثلا ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون إلا حسيا أو خياليا لا عقليا

الفصل الرابع

(فى الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعنى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحاك بل نعنى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو

أيضا ضحاك وله صفة الضحائية سواء كانت حقيقته في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما ما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان ضحاك وأما ما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحاك انسان فان الشيء الذي هو الضحاك حقيقته الانسانية وأما ما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحاك كاتب فان حقيقة الشيء الذي يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتب في بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع وأما هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها فتعرف بعد فصول نورد هالك ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس

(في قسمة الكل إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكل المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقته فلينين أقسامه على التفصيل فنقول
اللفظ المحمول إما أن يكون دالا على حقيقة الشيء أو على صفة له واعني بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة إلى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان إلا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كما سنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته لمتم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية ، أو لا تكون داخلية في ذاته^(١) بل توجد بعده وتسمى عرضية فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وإن كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق

١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل ثابتة لهاية إلا بعد تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابه شيء يشبه العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في التعقل على شيء من الحيوانية أو التفكير بالقوة فانها المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع إليهما أو إلى أحدهما

فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم
والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل
هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله وغيره أم هو خارج عنه
لا يطلق عليه اسمه

الفصل السادس

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان
فان الانسان لا يتحقق في ماهيته إلا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق
في نفسه إلا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لاني ماهيته
فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فإن الجسم
لا يفتقر في جسميته إلى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته إلى أن
يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان
في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور
انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وما ليس بذاتي
فان مما ليس بذاتي ما يمتنع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة
وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن
رفعه عن الشيء وجودا وتوهما وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره
فان من اللوازم مالا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل
هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثبات الملزوم وجودا وتوهما فاذن
الذاتي محتص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا للشيء يمتنع
الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو ذاتي^(٢) له وبينان هذا أن كل شيء له

(١) مع استثبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أي لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل
ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا (٢) ما هو ذاتي له أي سبق تصوره سبقا ذاتيا على
تصور الماهية التي هو ذاتي لها فما مفسرة بالماهية وهو مفسر بالذاتي

ماهية ملتزمة من أجزاء فانما توجد في الأعيان إذا كانت أجزاؤها موجودة
حاضرة معها و حضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها مادام الشيء
باقيا وإذا لم توجد في الأعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء
عليه تقديما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق
وجودها في الأعيان إذ العلم صورة في الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون
الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود . فاذا أخطرت الماهية بالبال
وأخطرت أجزاؤها التي التأمّت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون
أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان في ماهية
الإنسان فلا يمكن أن يعقل الإنسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق
نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون
معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورهما
على تصور الشيء بل إذا تم تصور الشيء تصور لزمهاتنا بعبارة في الوجود والماهية
فللذاتي أو صاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها (الأول)
أن الذاتي إذا أخطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي
له لا محالة له بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني)
أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا
يشاركه فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم
(والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره . فليس الإنسان حيوانا لعله
جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان إذ لو كان لعله لا يمكن إفرضه انسانا غير
حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا صيرا إلى أن الحيوان وجد لذاته
من غير علة أو جدته كلابل المراد أن شيئا ما يحمل الإنسان حيوانا نعم للذي
جعل الإنسان فقد جعل الحيوان يجعله الإنسان لأن الإنسان حيوان ما
فأحداثه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الإنسان ثم أفاده الحيوانية فلا
إذ تكون الإنسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه^{١٥}

من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشرکه فيه اللوازم التي تلزم
الشيء لماهيته لافي وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا
القائمتين فليست الفردية موجودة لعللة أفادتها بل الثلاثة في نفسها
وماهيته لا تكون الافردا فاذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لا
أنها وجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد له شيء
فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الأمر ثم
يفيده من (١) بعد ذلك الأمر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف
الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمها لم يف بتمييز الذاتي عن بعض
اللوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية
والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لأن
الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذاتي وإنما ينسب إلى الشيء غيره لا نفسه
وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع إذن اسم
الذاتي عليها فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان بل الحيوان والناطق ذاتيين
له لكن الاستعمال اللغوي وإن كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية
فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو
أن كل كلي تكون نسبتته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لتوهم ارتفاعها
ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لا أن الجزئي يرتفع أولا بل الكلي هو الذي
يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلي ذاتي بالنسبة الى هذا
الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر إليها في ذاته ونسبة
الإنسان إلى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمرو هي هذه النسبة فهو ذاتي
لها وإن كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية
يشتمل عليه استعمال العام على الخاص


(١) من بعد بضم الدال أي من بعد إيجاده دون هذا الأمر وقوله ذلك الأمر
مفعول يفيد

الفصل السابع

(في العرضى)

العرضى ينقسم إلى لازم ومفارق واللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لأمر من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعنى بالوسط ما يلزمه اللازم أولاً ثم بسببه يلحق الشيء. فما لا وسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وإن لم يكن ذاتياً فلا تغتر بقولهم إن الذاتي هو الذى يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتى فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتى مع امتناع رفعه عن الشيء وجوداً ووهماً ومثاله كون الثلاثة فرداً وكون الانسان مستعداً لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضاً اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم إلا إذا لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل ^١ كون المثلث مساوى الزوايا القائميتين وأما اللازم بسبب أمر خارجى فمثل الأسود للزنجى والذكر والأنثى للحيوان والأبيض للطائر * المسمى قفنساً ^٢ ومثل هذا قد يفارق الشيء وهما مع بقاء الشيء بعينه في

١) مثل كون المثلث مساوى الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلاً لان يقام على أحد أضلاعه) * خط عمودى يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودى زاويتان قائمتان وهما يحتويان

كل المثلث 

٢) قفنساً وجد مضبوطاً في النسخة التى بيدى بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التى قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكراً في معجمات اللغة التى أمكن الاطلاع عليها لاني مطولانها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجد أيضاً في كتب حياة الحيوان العربية ولوكنى ذاكرت أحد المطلعين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من

* هذا لا يصدق إلا في نوع واحد من المثلثات هو المتساوى الزوايا فالاولى أن يقال على أحد أضلاعه أو على امتداده خط عمودى

الذهن وأما العرضى المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمره الخجل وصفرة اللوجل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الخليم والى عسره كحلم الخليم^١

الفصل الثامن

(فى الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتى والعرضى وانقسام الذاتى الى الدال على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس فى الدال على الماهية ثم تتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يسئل عن الشيء انه ماهو أى ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال الأول قولك فى جواب من سأل عن الإنسان بما هو إنه إنسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن. ومثال الثانى قولك فى جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزءا معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فهما فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات

نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد فى اليونانية كلمة كيكنوس KYKNOS وهى فى اللاتينية سيغنوس CYGNOS وهى بالفرنسأوية سيني CYGNE ومعنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البلشون أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان فى مالك الحزين ونقل ما نقل فى شأنه عن الجوهري وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند الغربيين فى صفاء البياض ورقته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليونانى الى قمنس وعلى هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(١) لعل المناسب أن يقال كحلم الغضوب

بالمطابقة فلم تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام مُخْتَدَّ مولد حساس يتحرك بالأرادة ناطق

وبعض من تقدم كافضل^١ المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتى المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى أما الوضع اللغوى فهو أن الطالب بما هو إنما يطالب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتى مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضا إن كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة ، وأما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهى كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتى المشترك وإن لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا فى جواب ماهو فهو داخل فى الماهية ومقول فى طريق ماهو وفرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول فى طريق ماهو إذ كل ذاتى مقول فى طريق ماهو لأنه متضمن فى الدلالة ولكن ليس وحده مقولا فى جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضه مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هى دلالة الحد على المحدود (والثانى) ما يدل بالشركة فقط وهى أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة فى أمور ذاتية لها ويسأل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن انسان وفرس وثور ماهى فالذى يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها وماهو أخص منه

١) افضل المتأخرين زمانا هو أبو على ابن سينا يدل على أنه مردها ما سياتى يذكره

مثل الإنسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقاً للسؤال بل زائداً عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالإرادة وان كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى أن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيته وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ما له حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بان الحساس لا يكون في الوجود إلا جسماً وليست هذه دلالة انظرية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى إلى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية إذ لو كان معتبراً لكان اللفظ الواحد دالاً على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الألفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المنتفس المغتذى النامي المولد الحساس المتحرك بالإرادة لا يشهد عن دلالاته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضاً مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب أنهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الإنسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لاقتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طريقتها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر بقضاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الإنسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضوع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان إنما تكونه من مادة

وصورة^١ جنسية فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الإنسان بعينه
أولا يتم فلا يكون لا ذلك الإنسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير
الأخر وهو أنه إنما يصير إنسانا بلواحق تالحق مادته لو تدرنا عدمها وعروض
أضدادها لتكون حيوانا غير إنسان لأنه لم يصير إنسانا بسبب عرض
في مادته المستعدة للحيوانية^٢ هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن
انسانا بل إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق
به الانسانية أو قرنهما به هو أو غيره بل جعله الحيوانية وجعله الانسانية
أعنى حيوانية زيدا وإنسانيته ولئن اعتاص هذا الفرق علي فهم المبتدئ واعتقد
أن نسبة الذكورة والأوثة إلى الانسانية كنسبة الانسانية إلى الحيوان كما
أن الإنسان إنما جعله انسانا دين ما جعله حيوانا لاسبب آخر عرض في
مادته كذلك إنما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله إنسانا فلنسامح في هذا المثال

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا
ان الجنس لا يحصل في الوجود العقلي أو الخارجى بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا
ان الفصل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به كما سيأتي
للمصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة
التي بها يتقوم الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وإنما
سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكره في بيان
أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك لا اقتران أمور عارضة بمادته
التي منها خلق الخ ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كما واد
العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون
الحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون تلك
العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا
لا فاصل بين السكونين ولا في التعقل القعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي
وبكفيك لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحده وهو بهذه النفس
حيوان وانسان معا، ويكون واحد

ولنجعل الذكورة داخله في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر
أورجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الأمثلة ليس على المنطقي بل عليه
اعطاء القانون المقتدى به في الأمثلة وإجراء حكمه فيها إن كانت على
وفق موجه

الفصل التاسع

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين
مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد
فقط والأول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد^١ يسمى كل واحد من
مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس
والثور المقول عليه الحيوان أيضا وليس إطلاق النوع في الموضوعين بمعنى
واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف إلى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال
عليه وعلى غيره للجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً أولياً وبالمعنى
الأول غير مضاف إلى الجنس وحده أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم
منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر إذ
لا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه
ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة إلى ما هو

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع
غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على ان يكون هذا الاعتبار
داخلا في التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت
ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة إلى الغير فيه وأعم من
النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده في الحقيقة

تحتها ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع الى منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحتها ويسمى نوع الأنواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحتها أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه : جنس عال ليس بنوع البتة و جنس متوسط هو نوع و جنس تحتها أجناس و جنس سافل هو نوع و جنس ليس تحتها جنس

وأما مراتب النوع فهذه : نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا و نوع متوسط هو جنس و نوع و جنسه نوع و نوع سافل ليس تحتها نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط إذ ليس تحتها انواع مختلفة وهذا معنى النوع الأول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قولاً أريا وهو معنى النوع الثاني لكونه باعتبار المعنى الأول وهو إضافة الى ماتحتها يقال له نوع الأنواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني إلا بالعموم والخصوص كالمخالفة^(١) بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الأنواع و جنسه

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يخفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على افراده المنفذين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما حزاه وليس فوقه جنس لأن كلا الفرضين مما لا نفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للركبات ولا يقصد الى البصايط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخلى ولا يتحقق ولذلك حصرا لمنطقة الحد التام فيما تركيب من جنس وفصل قريبين

الحيوان و جنس الحيوان الجسم ذو النفس و جنس الجسم ذى النفس
الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الأجناس كما أن الانسان نوع
الأنواع و الحيوان جنس سافل إذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة إلى
ما فوقه و الجسم نوع عال إذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة إلى ماتحته
و الجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس و نوع فوقه نوع
و أما ما ليس بدال على الماهية من قسمى الذاتى فلا يجوز أن يكون أعم
الذاتيات المشتركة و الا كان مقولا ^(١) على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب
أن يكون اما مساويا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه فيصالح إذن لتمييز
الذاتى عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لأن كل خاص
اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر
أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى»
فان الأى يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما إذا قيل
الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا لتمييزه عن المشاركات فى الحيوانية
فجوابه الأمر الذى يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو
غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأى لا يتعين الذاتى لجوابه
الأعلى اصطلاح بعض الناس و لا مشاحة معهم فيه و كما لا يتعين الذاتى لجوابه
كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات فى أمر ذاتى ^(٢) بل فى كل عام
حتى فى الشئية المطلقة أو الوجود مثل ما إذا قيل الجزئى أى شئ هو أو أى
وجود و حينئذ يكون الجواب بماهيته لأنه يطلب بهذا السؤال جميع ماله
فى ذاته بعد الشئية و الوجود و ذلك ماهيته فتكون لفظه أى شئ هو أو أى

(١) كان مقولا على المشتركات فيه فى جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتى فكل
ذاتى سواء أخص منه فيكون مقسما له فتباين الاقسام فى ذلك الاخص و لا يبقى
لها اشتراك الا فى هذا الأعم فيكون تمام المشترك بينها فيقال فى جواب ما هو
(٢) قوله فى امر ذاتى متعلق بالمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشئ
عما يشاركه فى ذاتياته فقط بل يصح ان يطلب بها التمييز عما يشارك حتى فى الشئية الخ

موجود هو أى ماهو سوى الشيمية والوجود هذا إذا قرن أى بلفظة الشىء أو الموجود أما إذا قرن بغيره من الأمور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه فى ذلك العام فكل يميز صالح لجوابه وإن لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتى الذى ليس ببدال على الماهية يميز لاحالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وإن كان كل يميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون خصوا بهذا الاسم المميز الذاتى وحده أى الكلى المقول على النوع فى جواب أى ماهو فى ذاته

(واعلم) أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتى لطبيعة الجنس كالنطق الذى يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق فى مثالنا إذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشىء عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة الجنس المخصصة فى الوجود التى هى حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الأنواع فان تلك الحيوانية إنما تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق فهو ذاتى^١ أيضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته

(١) فهو ذاتى للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المخصصة انها لا تكون حصه للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا لم يكن هو داخل فى مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لخصه النوع من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التى فى الانسان وزعموا أنهم فهموا بالفصل فهو ذاتى لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقة الا بانضمامه اليها وان ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط فى فهم مارأوه من عبارات الشيخ وغيره فى بيان مذهب افلاطون وارسطوى وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله فى المنطق وانما هو باب واسع من ابواب الحكمة الاولى يبين فيه هل للمعقولات الكلية وجود عقلى حقيقى مستقل عن الوجود الحسى وليس دونه فى التحقق الوجودى وان ذلك لوجود العقلى يتنزل الى الوجود الحسى فى افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات

بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذ البياض ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة^{٢١} هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لولا الفصل لما تصور

ليس الا وجودا واحدا وهو وجود الحصص في الاشخاص أو حصص الاجناس في الانواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا امر اخر جعلها شخصا وبقيّة العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزءا منها كذلك تقول إن الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لاحاجة لبيانه في المنطق ومع حرص المنصف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكيمة في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج اليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو مقاله الشيخ ابن سينا « ان الفصل يتفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقي أولا طبيعة الجنس فيحصام ويفرزها وانها (أي سائر الأمور) تلحقها بعدما لقيها وأفرزها » وقول المصنف إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العرض جزءا من المركب مقوما له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية للدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتيا من أمر اخر وهو تحصيله لحصة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعدها عمالا حاجة اليه

(١) حصة هذا النوع الخ أي حصة الجنس المحصلة في هذا النوع

تقومها أصلاً

(واعلم) أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع ذلك النوع به بل جميعها تَسْنَحُ بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً أخيراً وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فللجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الأخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتى وأما العرض فلما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة وليكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان ومساوى الزوايا للقائمتين للشك وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالأبيض للثالج والجص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقارناً للجوهر الذي ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهر كالأبيض

بالقياس إلى الإنسان والتلج وهو عرض عام إذ هو كلي محمول على التلج والجنس وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضا عاما لأن الكلي لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

الفصل العاشر

في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للأموار المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشاركه فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميز^٢ به في ذاته والخاصة إنما هي بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له ولا وحده بل إذا أخذ مع غيره

وهنا^٣ دقيقة لفظية يجب أن ينبه لها وهي أن المشتركات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها إلا نوعاً كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون أخذ النطق معه فإنه يكون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع القياس إلى الأشخاص التي تحتها متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط.

(٢) إلى ما يميز به في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وهنا دقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف في الامثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه فقد اعتبر به من حيث هو حصة تحققت بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها إلا باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

نوعا بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فإنه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الأبيض لهذا الأبيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك بما هو موصوف بالأبيض لا لهذا الأبيض من حيث هو هذا الأبيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له وإلا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل إليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لا اقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان إلا بالاشتقاق ولكنه ^(١) مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلا بسيطا وإن كان مشتقا يحتوي مفهومه معنى مركبا لأن الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان
لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل
مثل الضحك لا الضحك والعرض العام مثل الأبيض لا البياض لأن هذه
هى المحمولات على جزئيات النوع التى هى زيد وعمرو لا النطق والضحك
والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شىء بالاضافة إلى أنواع عرضا عاما وبالاضافة إلى
ما فوقها خاصة كالمشى فإنه عرض عام بالقياس إلى الانسان وخاصة للحيوان
بل قد يمكن أن يكون شىء واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة
إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض
وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

الفن الثانى

فى المعانى المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة

ويشتمل على اثنى عشر فصلاً

الفصل الأول

نريد أن نبين فى هذا الفن جملة الأمور التى عليها هذه الألفاظ الخمسة
المذكورة فى الفن الأول التى معانيها فى الذهن أجزاء المعانى المركبة التركيب
الموصل إلى درك الجهولات والمنطقيون حصروا الأمور فى أجناس عشرة هى
أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه منحنطين فى القسمة إلى درجة
أنواع الأنواع التى لا نوع بعدها ويبنوا خواص كل واحد منها والأمور العامة
لجميعها أو لعدة منها وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شىء
منها إلا أن أكثر البيان الذى يستعمل فى هذا الفن هو على سبيل الوضع
والتسليم لا على سبيل التحقيق فإن البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن
الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به إلا نظر المنتهى إلى العلوم

الكلية المتدرّب بكثير من النظريات وذلك لأن ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ولا كون كل واحد منها جوهرًا والباقية أعراضاً بل يجب أن يقبل قبولاً على سبيل التقليد وحسن الظن فإن بيانه الحقيقي لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة إلى فهم الشادين^(١) أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الأمور فإن ادراك القوانين مجردة عن الموارد الأمثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن ، أما الفن الأول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة إلى تعليم الحجج والأقوال الشارحة إذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعاً والآخر محمولاً ولا بد من كفاية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضاً إحدى الطرق الموصلة إلى اقتناص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمه إلى الأنواع اللاحقة بها كى لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيدخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والأعراض أيضاً فعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الأقوال الشارحة أظهر إذ الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس ، والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والأعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة إلى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أى المقولات العشرة .

(١) الشادين الشدو كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيئاً شدوا أحسن منه طرفاً وشدوت الابل شدوا سقتها قال ابن الاعرابى الشادى المعنى والشادى الذى تعلم من العلم والأدب والغناء ونحو ذلك كأنه ساقه وجمعه فالشادون أى الذين أخذوا طرفاً من هذا العلم ولم ينتهوا إلى غايته وهم المبتدئون

الفصل الثاني

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم هاهنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعدهذا أو ما يراد
بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يخلو من ثلاثة أقسام
فانه إما أن يتحد الاسم ويتكثر^١ المسمى أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى
أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الأول على وجهين (أحدهما)
أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف
بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه
يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة
لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل
هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون
الاسم متواطئاً هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون
المعنى ذاتياً أو عرضياً

(والثاني) من وجهي القسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام . إما أن يكون
المعنى المفهوم من اللفظ واحداً في المسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه
من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشد
في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحداً ولكن بين المعنيين مشابة ما وإما
أن لا يكون المعنى واحداً ولا بين المعنيين مشابة ما فالقسم الأول من هذه
الثلاثة يسمى لفظاً مشككاً وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض
فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولاً وأولى وللعرض ثانياً وليس
بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وبعض الأعراض

(١) ويتكثر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وإن اتحد
مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان
والفرس وغيرهما وهي من مسمياته لأن كل اسمه حيوان

كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الأولى لأن كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت^١ وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فأنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثاج والعاج والجص وكذلك الأشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الأبيض والحر والبارد واقعا عليها بالتواطئ بل بالتشكيك

والقسم الثاني من هذه الثلاثة يسمى الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية إلى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا وللآخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الأول كلفظي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وإن كان لفظ الصوم بالوضع الأول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والأسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء إنما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما ولكنها إذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالكلية وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الأول وإن أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد حمارا والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر

(١) وأثبت كما لو وجد بياض وحركة لشيء واحد في آن واحدة من علة واحدة فان الوجود للبياض أتم وأثبت منه في الحركة

على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى (وأسأل القرية)
أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكننا وكونها مسكونا فيها
لما جاز إضافة السؤال في الحقيقة إلى الأهل ومن حيث الظاهر إلى القرية
ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب إلى الفهم فهو من هذا القسم وإن كان
في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعري
لاجل أن الكلب أتبع الحيوانات للإنسان والشعري تابعة للصورة التي
جعلت كالإنسان وهي صورة الجبار^(١) توأمين فليس من هذا القبيل بل هو
من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث
وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والديناران مفهومات
العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشارك هذه الأقسام الثلاثة في اسم
وهو أن يقال لها المتفقة أسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا
على شيئين بالاشتراك والتواطؤ مثل الأسود إذا قيل على القار^(٢) وعلى من
اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فإذا قيل الأسود عليه تعريفا له باسمه
كان قوله عليه وعلى للقار بالاشتراك وإن قيل وصفاله بالسواد كان قوله
عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك
كالا أسود المسمى به شخص ملون بالسواد فإن وقوع الأسود عليه بالإضافة
إلى اسمه ولونه ووقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسمه ومسمى
بذلك الاسم معنى خاص تحته وقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع
بالاشتراك مثل الممكن إذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضروري وجودا

(١) صورة الجبار توأمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج
الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لأنها على صورة ملك متوج جالس على كرسي
ويعتبرون فيها صورتى انسان لهذا قيل انهما توأمين والشعري كوكب نير يقال
له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر وهما الشعريان
العبور التي في الجوزاء والغميضاء التي في الذراع تزعم العرب انهما أختا سهيل
(٢) القار بالقاف شيء أسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الزيت

وعداً وغير الممتنع أعم من غير الضروري فإذا قيل عليهما الممكن فهو قول
بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضاً بالنظر إلى ما فيه
من ١) المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام

القسم الأول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة
وأما القسم الثاني وهو ما يتكثر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا
الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر
من العنب فإن هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها
دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث ، الذي يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعاً فيسمى أسماء
متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون
مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثل وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة
فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما
أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا
السيف والصارم فإن السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوعة (٢) للمعنى
الصارمية والصارم اسم لها إذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد
من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فان أحدهما
يدل على حدته والآخر على نسبه وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف
والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق
وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الأسماء المشتقة وهي التي لمسمياتها صفة أو شيء
غير الصفة منسوب إليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء

(١) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود
وعلى جائز العدم بالاشتراك

(٢) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عليها
حمل اشتقاق

المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة اليها
وتغير تلك الأسماء في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على
تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة وتمول من المال وحداد من
الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه
العدل إذا سمي عدلاً لم يكن من جملة ما سموه مشتقاً بل من جملة ما يقال
بإشراك الاسم والمنسوبات مثل المسكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص
المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بإلحاق
لفظ النسبة به مع بقاءه على شكله كالمندى والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع
لمعنى وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر
مع الاسم الأول وإلى تغيير ما يلحقه

الفصل الثالث

(في تعريف الجواهر والعروض)

الموجود إما أن يكون جوهراً أو عرضاً، والجوهر هو الموجود
لا في موضوع والعرض هو الموجود في موضوع ونعني بالموضوع هاهنا
المحل المتقوم بذاته المقوم بما يحمله فكل ما هو في شيء بهذه الصفة فهو عرض
وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء
فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر، أما
ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها
[ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان
في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل
كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الأعراض مثل ما يقال
فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السيادة فان جميع هذا
ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع
أما مادة الماء فليست مقومة الذات بالصور المائية فلا تكون موضوعاً

لها وكذا السكل لا قوام له الا بالجزاء وكذلك طبيعة النوع تقومها طبيعة الجنس كالانسان تقومه بالحيوان وعموم الجنس أيضا تقومه بالنوع فسام يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا الاخر وأما ككون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق إن كان شيء من هذه ملازما كسكل الأرض في مكانه ^(١) الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه ^(٢) هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه إنما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود السكل ^(٣) في الاجزاء طلبا للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ السكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن السكل في الاجزاء بل السكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة السكل بقى إما الى جزء جزء وهو محال إذ ليس السكل في واحد واحد من الاجزاء أو الى الاجزاء جماعها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء الى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئى كزبد وعمر و وهذا الخشب وهذا الجبل ومنه كل

(١) في مكانه أى مكان كل الارض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان الممكن هو الذى أفاد قوامها بذاتها وإفادها وجودها بالفعل (٣) وجود السكل في الاجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الاجود في المكان وكرون الجزء في السكل مثلا ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أوردوا أيضا وجود السكل في الاجزاء ليفرقوا بينه وبين العرض الخ

كالانسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه
كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع وموجود لا فى
موضوع أما كونه مقولا على موضوع فالكليته وأما أنه ليس فى موضوع
فلجوهريته ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عند ما يقال
فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بايجاب أو سلب كما تقدم فى
الفن الأول والموضوع عند ما يقال ليس فى موضوع هو ما حدناه فى هذا
الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وموجود فى موضوع وأما الجوهـر
الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا
فى موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلأن الموضوع
الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون كليا لأن
الكلى هو ما يشترك فى معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل
اشتراك كثيرين فى معناه وهو كلى واذا حكمنا عليه بجزئى أنه هو فقد حكمنا
بأن ما يشترك فيه كثيرون هو ووصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون
وهو محال، اللهم إلا أن يلحق السور الجزئى بذلك الكلى مثل أن تقول
بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعى فان زيدا أولى
أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لأنه لا يعرف الانسان والانسان
يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا فى اللفظ وان
كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل
أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون
عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه
ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو
القاسم فان الإشارة باللفظين هى الى شىء واحد هو معين فى الوجود
والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئى
ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا
والعرض الجزئى موجود فى موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده

في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

الفصل الرابع

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل ^(١) شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الإنسان ولكن إنما يكون هذا الثالث مقولا على الأول إذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع الثالث من الوجه الذي حمل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة إلى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم ^(٢) لا يقال الجنس على الانسان لأن الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خاطر فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فاحمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتبار الوسط ^(٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذات أيضا مقول على جزئياته بالتواطئ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لأنه ليس بذاتي للحيوان بل

(١) إذا قيل شيء على أي حمل مواطاة (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلفت اعتباراه فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المنوعة والصلاحيه لقبول أي فصل كان

لما ذكرناه وإذا كان شئ مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شئ موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم لاعليه وأما ان كان الشئ موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشئ فالمشهور أن هذا يمتنع لأن العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بيننا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما انه لا يلزم من حد العرض فلائن العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرًا أو عرضًا فمطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضًا أيضًا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر الى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر على^(١) هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضًا كالبياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

(١) على هذا الوجه أى وجه أن الاعراض تنتهي اليه فالجهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعًا أنه متقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمضى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لأن ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكرن عرضًا كقولك البياض لون جوهر كقولك الجسم جوهر

الفصل الخامس

(في بيان الأجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية فمعاني هذه الأمور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع الأمور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ماتحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطع ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فإن المنطق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري إلا أن ما يهمننا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لأن من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ماتحته بالتواطع ومع التواطع أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما إنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته بل لأن الذاتي ما إذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي إلا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الأشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما إلا بعد^١ فهمهما لذلك الجزئي وكذلك ليسا بمتواطئين فإن المتواطع ما حمله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو

١) بعد فهمهما لذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فمعنى لذلك الجزئي ثابتين له

الموجود في الموضوع ومالم يوجد ^(١) الكم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى كما تعرفه بل المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

الفصل السادس

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جوهر والبسيط إما أن لا يكون جزءا - لا في تقوم المركب وماهيته بل هو برى مفارق عن المادة أصلا وليس له وجوده وإما أن يكون داخلا في تقومه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أي المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيمته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع إلى العرض في أنه تتقوم ذاته أو لا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحسوله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب ^(٢) فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما خير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وخير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وخير الناطق ويتدرج

(١) ومالم يوجد الكم الخ فالعرض مقول على الكم أو لا ثم على الاين ومتى ثانيا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جمعها

(٢) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذوات أنفس
عند الحكماء. وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات
ثم يندرج تحت النامى الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير النامى السموات
ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس
أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزبد وعمرو
وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق بما له حس الانواع الحيوانية كالفرس
والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته
كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد
منهما جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه
زيدا وإلا لما كان عمرو جوهرًا ولا لكونه موجودا فى الاعيان اذ الجوهر
ليس حقيقة أنه الموجود فى الاعيان لافى موضوع بل الشئ الذى يلزم
ماهيته اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لافى موضوع وكانت جوهرية
لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شئ. لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب
العوارض التى تلاحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها
الجوهرية المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهى أجزاء الجواهر
ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها
كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جرها اذ هى أقدم منها فان
جزء الشئ أقدم بالذات من ذلك الشئ. ولا يتقدم الجوهر فى الوجود شئ
سوى الجوهر إذ الموجود لا يخلو من أن يكون جرها أو عرضا والعرض
يتأخر عن الجوهر فى الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بعرض
فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التى هى الفصول
المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لاحالة على الانواع التى هى الجواهر
ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جرها بتها ليست على سبيل تضمينها

الجوهرية بل على سبيل التزام الجوهرية أى الناطق شيء ذو نطاق يازم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء تد عرفته من قبل

والكلية وإن شارك الجزئى فى كونه جوهرًا لکن الجزئى أولى بالجوهرية لأن وجوده لافى موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية دو الوجود لافى موضوع لکنه معتبر فيه الوجود لافى موضوع والكلية لم يتحقق^(١) وجوده لافى موضوع وكذلك الكلية قوامه بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلية لا تتحقق الكلية التى هى نفس القول تلى موضوع تحته والجزئى ليس قوامه بالكلية فأن من الأشياء ما ليس^(٢) يقال عليه كلى بل هو وحده لا مشارك له والذى يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلى وهذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف وأما الجزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلية كما لا يعقل الكلية دونه وفيما يبين الكليات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى

(١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلية قوامه بالجزئى وجه ثان لیکون الجزئى أولى بالجوهرية ومحصله أن الكلية فى کلیته محتاج الى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا ينفى ما فى هذا الوجه من مخالفة الهواب فى بیان ماهو بصدده فان الكلية محتاج الى الجزئى فى عروض الكلية له والكلية من الاعراض العامة لكل من الكليات لادخل لها فى كونه جوهرًا أو عرضًا أما الكلية فى ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الامن حيث ان الكلية لا يوجد فى الخارج إلا فى الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لافى موضوع من الكلية الذى لم يتحقق فى الجزئى وهو عین الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلى أى كلى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المالموم أو الموجود أو الجزئى فإن لفظ الجزئى يكلو فى مفهومه يقال على كل جزئى

بالجوهرية من الاجناس لان قياس الاجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ماتحته دون أن يكون عليه كلي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضد له والضدان هما الذاتيان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدًا لشيء ولا له ضدو الجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصة ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الاعراض فان الكمية لا ضد لها أيضاً كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص فأن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها واشتداده هو أن يتسلسل عن حالة يسيراً متوجهاً إلى أخرى يكتبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدين ولا تضاد في الجوهر وما تساهلنا^(١) في ثبوته للجوهر فط يانه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد في جوهريته من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد في انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشد هو الأولي الذي حكمنا بثبوته في الجوهر فأن الأولي يتعلق

(١) وما تساهلنا في ثبوته للجوهر الخ أي أن الحق ان لا انتقال في الجواهر فان انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالا تقوم للجوهر فما يطرأ عليه من ذلك دفئ لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الاشد والانقص

وجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك
الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشركه فيها شيء من الاعراض أن الجوهر
مقصود اليه بالإشارة والاعراض إن أشير اليها فانما تناول الإشارة بالقصد
أولا موضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها
لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هي فالإشارة اليها بالعرض لا بالقصد
والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فإن الجواهر المفارقة للإشارة
اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسنة إذا أخذت كلية صارت معقولة
فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المحسنة الجزئية
ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في
نفسه أما الكلي فلا يقبل الأضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود
وكل شخص أبيض إذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع
جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الأضداد عليه لا يكون بسبب تغير
في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه
بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا إذا تغير الشيء المظنون وبقى الظن بحاله
وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لأن
الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون
في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا
فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر
وخواصه كاف في هذا المختصر

الفصل السابع

(في الكَمِّ)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه يعده أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكَمِّ المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية تأنقا في البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجسمين سواء ولا يخالف فى هذا جسم جسم فكونه ^١ بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها فى بعضها أصغر مما توجد فى البعض والجسم لواحد قد يختلف أيضا فى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكَمِّ المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حد واحد مشترك بينها فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قارا بل هو فى التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

١) فكونه بهذه الصفة . هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقى الذى به تقومت المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذى لا يختلف فى جسم دون جسم أما ما تختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكَمِّ كما بينه وفصله

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع لكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحوى والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته إذن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فإنها إن جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وإن جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الأجزاء ستة ان لم يعد الوسط معها وإن عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كالذات ونوعاً منه لسكانت أشخاص الحيوان والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا لكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاء له وهو معدود

بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الحكم وقد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات .

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محرّكة الى أسفل وإنما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك إذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فلا^(١) يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فان قوى قيل إنه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى^(٢) بها على تحريك ضعفه بل^(٣) يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضا لثقله انه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الأجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وليال وشهور وسنون ويعد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الناقاة ذنبها رفعته وأشال فلان الحجر رفعة ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أى بقوته (٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرفع الكفة التى هو فيها لكنه لم يقو على تحريك الضعف بل قارمه الضعف قيل له انه مساو لضعف المقوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعفاء قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذى هو من الحكم

الكميات المتصلة يعرض لها العدد إذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الككم المتصل ومعروض الككم المنفصل

والككم قد تقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظاما ومتمدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لاوضع لها وإذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقاً لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع

وأما خواص الككم فأظهرها أنه الذى لذاته يتمثل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وهنا أفاظ تشبیه بالمساواة كالمشابهة والمشاكاة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هى انطباق طرفى شىء على طرفى آخر مع انطباق الشيين ذوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور فى الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا بالككم بالذات

ومن خواصه أنه لا يزد له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الككم المتصل القار الذات وهى بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التعليمى والأضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضد له إذ هو على التقضى والتجدد فلا يخالفه فى موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضا إذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضدا للثلاثين أو الثلاثة إلا ويوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وهنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدان ذاتان

وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل
الاتصال والزوج ليس ضدًا للفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين
واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعًا للفرد والثاني أن الفردية
عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا أن عدم ليس ضدًا مع أن الزوجية
والفردية كصفات في الكم لا نفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء
كصفات ولا نمنع أن تعرض في الكميات كيفيات متضادة وأفضل المتأخرين
أومأ في بعض كتبه إلى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل فإن
العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لأن الزوجية
في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كيفيتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده
البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوم وجود شيء بعده ولا
عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها بعد ما لم تكن ربما جعل^(١) عدم من
مبادئها بالعرض وأما الكبر والصغر والكثرة والقلّة لا الكثرة التي هي
نفس العدد فلمست بكميات بل هي إضافات تعرض للكميات ومع ذلك
ليست أضدادًا لأن الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا
بالقياس إلى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لها الإضافة من حيث
هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر^(٢) شرائط التضاد
والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة
في نفسها يعرض لها التضاد وبسبب^(٣) التضاد التضاييف .

واعلم أن التضاييف أعم من التضاد فكل متضادين متضاييفان وليس كل
متضاييفين متضادين فبأن^(٤) كان الضدان متضاييفين واعترفنا بأن الصغر

-
- (١) جعل عدم من مبادئها بالعرض لعدم المعدات بعد وجودها المشروط
في وجود المعد له وليس مقوما ولا داخلا في جوهر العلة الحقيقية للحدث
(٢) مع سائر شرائط التضاد كاحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف
(٣) وبسبب التضاد التضاييف أي ويعرض لها التضاييف بسبب التضاد
(٤) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون

والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدّين إذ من المضافات ما ليست
أضدادا كالجوار والجوار والأخوة والأخوة والصدّاقة والصدّاقة وغير
ذلك وقول القائل إن الشيء الواحد يكون كبيراً أو صغيراً ولو كانا ضدّين لما اجتمعا
ليس بشيء فانه إنما يكون صغيراً وكبيراً بالقياس إلى شيئين والكبير عند
من يجعله ليس ضدّين لسكل ما يفرض صغيراً بل لما هو بالقياس إليه صغير
ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الآخر الصغير بالقياس إلى هذا
الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس إليه كبير في شيء واحد
ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذي يختص بالسلوك
من أحد الضدّين إلى الآخر كما ذكرنا في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد
في ماهيته من نوع آخر ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من
نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها
ولا خطأ أشد خطية من خطأ آخرى في أنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في
الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين
في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في
جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي نمنعه في السكّية والأزيد الذي نجوزه
أن الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن
فيه ذلك وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدّين وتفاوت
الأزيد والأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

الفصل الثامن

(في المضاف)

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره والأمور المشتركة

الضدّين متضايقين واعترافنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة منه
حينئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلاً للتأكيد ولعل في النسخة تجريباً وصحة العبارة
فإن كان الضدان الخ بحرف الشرط

في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن
تلتحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا
من هذا الوجه ثم تلتحقه إضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة
يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلتحقه
اضافة إلى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا
حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية
بالقياس الى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة
الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به
يضاف والقسم الأول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة
الى غيره لا إلى ماهيته المعروف لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه
مضافاً حقيقياً فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وإنما هو عارض لغيره من
الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحوقه وأخذ نفس إضافتها المحصلة الى
غيره كان نفس المضاف الحقيقي وإن أخذت الماهية بما عارض لها من الاضافة
كان من القسم الأول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فان له اضافة
إلى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا
حقيقياً والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه
الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك
المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا إلى الحائط مطابقا بل
اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايقين بل كل واحد منهما يختص
ماضافة إلى آخر غير إضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماثلة مع الآخر وهي
فيه وفي ذلك مماثلة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الأبوة والبنوة أظهر إذ
كل إضافة مخالفة للآخرى بالنوع
ومن خواص المضاف التكاثر في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس

كل واحد منهما على الآخر فان اخوة هذا ملازمة لآخوة من يقال له أخوه وكذا الأبوة بالقياس إلى البنوة وكذا الصدافة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الأبوة وجدت البنوة وإذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبة من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما اذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا إذا وقعت اضافة الأب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقول الأب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الأب ولا يقال الانسان انسان الأب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الأول اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأى تلك الأوصاف إذا وضعت ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذى اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الأب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تنق الاضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الأب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف إلى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ما من الموجودات لم يتعاق به علم إنسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعاق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافاً الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به

فهما معا لا انفكك لأحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أزياعى في التكافؤ وجود المتضايين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كمثله

واعلم أن المضاف قد يعرض للبقولات كلها أما في الجوهر فكالآب والابن وفي السكم المتصل كالعظيم والصغير وفي السكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالآخر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والأحدث وفي الوضع كالأشد انتصاها وانحناء وفي المملك كالأكسى والأعرى وفي الفعل كالأقطع والأصرم وفي الانفعال كالأشد تسخنا وتقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا فلها كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأحر ضد الأبرد وأحر من آخر ولما لم يكن السكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها المضاف العارض لها فليس الكبير ضدا للصغير ولا الضعف ضدا للنصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل في كتبهم لما هو الرأى الحق عندى فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها إضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى السكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضدا للصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر والأبرد طبيعة سوى أنه مضاف وإن قالوا انه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره وللآخر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا^١ تناقض قولهم في الموضوعين

١ تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الآخر مثلا من حيث هو

الفصل التاسع

« في الكيف »

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن يفعل بأنها هيئة قارة وتفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شيء خارج وتفارق الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها

وأواعها أربعة تحتوي عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الأشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو اما أن يكون محسسا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى ككيفية انفعالية

أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها النسبة وهي كيفية مضادة للبرودة المأخوذة في الأبرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الأحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للأبرد من حيث هو أشد برودة

أما الكبير والصغر في الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لاتضاد فيها وهي الجسم التعليمي مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمي والصغر والكبير إضافة محضة وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرف لها التضاد فهما كالابوه والبنوة بخلاف الأحر والأبرد فانهما مع الاضافة قد اشتملا في نفس النسبة على ماهية معقولة وهي الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا « فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا »

كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعالات لمعينين (احدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثاني) يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الحلقة كحلاوة العسل وصفرة^(١) المصفر أو بعد الحلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجع تسمى انفعالات لا أنها انفعالات في أنفسها بل هي هيئات قارة فإن أنواع الكيفية تشترك في أنها هيئات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها إذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزها عن النوع الراسخ الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسا وهو اما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كيمالات^(٢) فان كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية^(٣) والصلابة وتملك هي الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض

(١) وصفرة المصفر أو الاصفر بطبيعة الأزهار مثلا وصفرة المصفر وحلاوة العسل إنما تشأ عن انفعال المادة بالمزاج لأنها عارضة للمزاج والحرارة وإن كانت للنار على رأيهم بدايتها لا عن انفعال لكن من شأن نوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التي تعرض للمزاج مثلا

(٢) الى كيمالات المراد من الكيمالات ماهو بالفعل مقابل ماهو بالقوة لا ضد النقااص

(٣) كالمصحاحية لأظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عر ف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة في مادتها كالمعطاء والمغوار وأهل النظر في العلوم يسوغون لأنفسهم ان يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف للغة أسماء لها بما قرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصحاحية هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصحاحية فانها قد تكون لمريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجح استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المريض

ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان استعدادا لسرعة
الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة
بها يسرع قبول الجسم للرض والانغماز لانفس القبول ولا نعني بهذه القوة
القوة التي هي في المادة الأولى فان كل انسان يتلك القوة مستعد للرض
والصحة لكن تتمه هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد طرفي النقيض فلا
يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد
ترجح قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون في أنفسها كمالات لا استعدادات كمالات أخرى وهي
مع ذلك غير محسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة
والخلاق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال سمي حالا
مثل غضب الحليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصاحية والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد
لا يكون مريضا والمصباح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هي
أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن
يكتب شيئا من غير أن يروي حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير
أن يروي نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات
بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع
ذلك يكون بهيئات في النفس

فمذه هي أنواع الكيفيات أو لها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية
وانفعالات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكية وجميع هذه
الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتنقص إلى النوع المختص منه بالكميات
ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عدت في هذا الباب وقد عدت أيضا في
المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها

١ من غير أن يروي يقال روى في الامر وروى فيه هموزا وغير هموز

إذا نظر وتفكر والروية في الامر التفكير فيه مع تأن لا عجلة معه

الاضافة فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها لاذاتهما
فدخولها في المضاف بالعرض والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين
بالذات فانه إن كان متقوما من حيث ماهيته وحميقتة بمقولة فلا يتقوم من
حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي
لكانت أنواعهما كذلك مثل ١) النحر والشجاعة وليس النحر نحو الشيء الا
أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذذاك هو علم بشيء. وكذلك الشجاعة
ليست بشجاعة على شيء الا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على
شيء وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

الفصل العاشر

(في باقى المقولات العشر)

وأما الأين فهى الحالة التى للجسم بحاب بها حين يسأل أين هو وهى
كون الجسم ٢) فى مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفى
التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان
فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهى كون المتمكن محويا
وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو
حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض
وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهى النسبة التى بين
المحوى والحاوى وليس الكون فى المكان هو الكون فى الأعيان الذى هو

١) مثل النحر أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا
وانما تعرض له الاضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات
وكذلك الشجاعة تعلقها ملكة فى ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح
أن يعبر باللون فى مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث
ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الاشياء التى تتعلق بهاذلك الخلق
٢) كون الجسم فى مكانه أى منشأ أنتزاع ذلك فى الخارج

الوجود فإننا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان^(١) الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الأقاليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فإن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإن قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والأضعف فإن اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثيرا من الأشياء تقع^(٢) في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة ويسأل عنها متى ويجاب به

(١) لكان الكون في الزمان الخ لأنه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لأنه إن سلم أن جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم أن جسما لا يتغير زمانه فإن الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجي لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدهي البطلان .

(٢) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعي وكل

فمنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عاينه
كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقي نظير السرق والبلد في الأين
كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين المكان الحقيقي والزمان
الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون (١) هو النسبة الخاصة اليه
والمكان الحقيقي لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان
الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض
نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف
مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش (٢) وهذه
النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فيكون الجسم بحيث في اجزائه هذه
الاضافة هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فمنه ما يقال (٤) لما اليه إشارة أي

الذي يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود
أي جرهر من العدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسأل عنه بتمى الخ
(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد إلى الزمان
نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن في المكان الحقيقي وهو حاوى الشيء
فأنه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدي في عشر دقائق يصحبها في الزمان
حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة
التي للحركة اليد أو لليدان شئت الحاصلة لها من كونها في هذه المدة من الزمان ليست
خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان
اليد الذي يحتويها فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

(٢) والافتراش من افترش ذراعيه أي بسطهما على الأرض (٣) هو الوضع
خبر للبتدأ وهو كون الجسم أي ان الحالة التي تحصل للجسم من جهة أن في أجزائه
هذه الاضافة هي الوضع (٤) فمنه ما يقال الخ ما مصدرية أي فمنه قولهم

تعين جهة إن له وضعاً وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو مما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا إلا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كأنه منقول من الوضع الذي هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في الجهات فإن الكميات التي ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار إلى كل واحد منها أين هو من الآخر إلا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الأرض ورأسه في الهواء مما يلي السماء يضاد وضعه ورأسه على الأرض ورجلاه في الهواء لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد الضعف أيضاً على نحو قبول الأين والقيام والعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الأشد والأضعف

وقد يقال (١) على الحركة إلى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه منتقل بانتقاله كالسلاح (٢) والنقمص والتنعل والتختم فمنه جزئي كهذا التسليح ومنه كلي كالسلاح ومنه ذاتي كحال الهرة عند اهائها ومنه عرض كحال الانسان عند قميصه

لما تصح الإشارة إليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (١) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذي هو مقولة (٢) كالسلاح الخ التسليح ليس لأمة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والنقمص لبس القميص والتنعل بالعين المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر في غيره اثر غير قارا الذات فحاله
مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام
يقطع والتبريد مادام يبرد
وأما أن يفعل فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالسخن والتبريد
والقطع وإنما اختير لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال
لأن الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القار الذات الذي انقطعت
الحركة عنده كما إذا قطع شيئاً ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك
يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع
هذا ويحترق ذلك

والحركة هي مقولة أن يفعل والتحرك هو مقولة أن يفعل
وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما أن
البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد
الذي هو السلوك ما هو أقرب إلى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من
اسوداد آخر وقد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا
الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل إلى الاسوداد الذي هو حصول
في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله
سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأين
والوضع يفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة
موضوع حقيقي لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح
يتوسط بين الجوهر والملاسية (والثالث) أن تكون المقولة جنسها (والرابع)
أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة إلى نوع آخر ثم هذا هو
المراد بقولنا إن الحركة تعرض لمقولة ما. أما عرضها لمقولة الكم فمن وجهين
أحدهما أن يتحرك الجوهر من كم إلى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو
بها الموضوع ويسمى نمواً وإلى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى

ذوبلا . والآخر أن يتحرك من كم إلى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانبساطها أو ثكافتها أو انحصارها ويسمى تخلخلا أو تكافتها

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض في جميع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه^١ وأما الحركة في الآين فمعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكافية الى مكان آخر

وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان إن كان في مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه^١ أو محويه وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه وليس في مقولة الجوهر حركة فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المني الى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كفيات المني وهو مني بعد الى أن يصير علقه وكذلك هو علقه الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

الفصل الاول وهو الحادى عشر

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على أربعة

(١) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول إذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه فأن نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثانى إذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فأن نسب أجزاء الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين إنما يكون في حركة مستديرة حول المركز

أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا نغنى بالسلب والايجاب ههنا مانعني
بهما في بادير منياسه بعد هذا فان الايجاب والسلب هناك يخص بما هو مثل
قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرنسية واللافرسية
فالمراد به التقابل في القول بين الأمر الاثباتي والسلبى كان ذلك إثباته في نفسه
أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نغنى بتقابل الفرنسية
واللافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرنسية وعدمها في الوجود الخارجى
فان ذلك من قسم العدم والملكية كما نختار إيراده ههنا بل تقابلهما في القول^١
والضمير فقط (وثانيها) يُتقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل
الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد
وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على
محل ما هوى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون
والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والأنوثة فليست أضدادا حقيقية
وإن عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لأن الظلمة والفردية
والشر والأنوثة كلها أعدام لاذوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم
بمتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى
الانقسام بمتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية
معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك

*) بادير منياس معناه التأليف الأول وهو تأليف المفردات

١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما
على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو
لافرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان في الضمير فلا
يصدقان معا على شيء واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين إيجابى كما
ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض
فالاتى ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليسلم كل هذا وإنما عد المتقدمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فإن الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وإن اعتقدوها أعداماً فلا يتحاشون من إطلاق اسم الضد عليها لأن الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه إن لم يكن^(١) أحدهما لازماً فليشترك في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملسكة فنه مشهور ومنه حقيقي فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والدرد^(٢) للأسنان والصلع للشعر فإن العمى ليس عدم البصر فحسب فإن الجرو الذي لم يفقح^(٣) عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر في وقت إمكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل إلى العدم أما العدم فلا يستحيل إلى الملكة

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكناً للشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالأنوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللحية للبراة الممكنة لنوع الإنسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرء وهو عدم

(١) إن لم يكن أحدهما لازماً أما إن كان أحدهما لازماً فلا يسميان ضدتين في اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة في الشمس مثلا

(٢) الدرء بالتحريك ذهاب الأسنان

(٣) الذي لم يفقح ففح الجرو كمنع وفقح بالتشديد فتح عينه أول ما يفتح

لا في الوقت وكان انتشار الشعر بدهاء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت
منه ما يزول كمنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل
والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور
والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر
المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر
كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب
الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن
يكذبا جميعا إذا نقلا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب
زيد بالأبوة والبنوة إلى شخص كذبا^١ فيقال زيد أبو خالد زيد بن خالد
فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إمامسة بأسماء حقيقية
كالفاقر بين الحار والبارد وكالاشهب بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب
الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فإن الموضوع عند وجود الواسطة يكذب
عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازما له فعند عدم الموضوع أو تقدير
عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب
لا محالة ما دام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما
الملكية والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وإن وجد
الموضوع فإن الجزو الغير المفتح لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم
المشهورى والحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فإن الميت لا أعمى ولا
بصير والعدم الحقيقي وإن كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق
إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم
فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضادتين وسائر ذلك فإن كل واحد من المتضادتين
مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدما وليس^٢ هذا الشيء لغيره

(١) كذبا أن يكون لا ابنا ولا أبنا لخالد (٢) وليس هذا الشيء لغيره أى

وأما الفرق بين المتضادات ومآثرها فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والمملكة على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا أن فى المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفى العدم الحقيقى لا بد من أحدهما وفى المشهورى أيضا لا بد من أحدهما فى الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن فى التضاد إما أن يكون ^١ أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائز الانتقال إلى الثانى كان بينهما واسطة أو لم يكن وفى المشهورى لأحدهما ضرورى للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال من المملكة إلى العدم ولا يجوز من العدم إلى المملكة وإذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب ^٢ أحدهما للموضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والمملكة الحقيقين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما فى العدم والمملكة فالعدم ليس ذاتا

ليست هذا الخاصة لغيره من المتقابلات

(١) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أيا كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة أو للفتور وبالعكس أما فى المشهور من المملكة والعدم فقد شرط فى العدم الوقت الذى من شأن المملكة أن تكون فيه للعرض فبقا قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بضرورى له ثم إنه ينتقل من المملكة فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

(٢) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرو قبل أن يفتح فانه لا يجب له البصر ولا العى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لها جميعا بوجوده وعدمه كالشمس إذا طلعت كانت علة لاشرق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والأبوة والنوثة والعمى والبصر تفابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والأب والابن والأسود والأبيض والأعمى والبصير لكن التقابل الأول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع وإذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا بالذات

الفصل الثاني وهو الثاني عشر

في المتقدم والمتأخر ومعا

المتقدم يقال على خمسة أنحاء. (الأول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بوجوده وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال إن أبا بكر قبل عمر أي لا أفضلية لعمر إلا وهي له وله ما ليس لعمر (والرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعضها والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة إلى المحراب أو إلى باب المسجد كذلك^(١) المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان إذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلة وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم

(١) كذلك المتقدم الخ أي كما ان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها

وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم
وحركة القلم من حركة اليد العقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك
القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد وإذا تعقل حال
المتقدم في جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتأخر المعنى
المعتبر فيه التقدم التأخر إلا وقد وجد للمتقدم وإذا عرفت أقسام المتقدم
فاعتبرها بنفسك في المتأخر في معا

المقالة الثانية

في تعريف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور وفيها فصلان

الفصل الأول

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة الى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب
وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمننا منها في غرضنا هو تركيب
التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه
لفظة « الذي هو » مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو
الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقييد ويفيد التصور
لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أى المقييد للتصور منه ما يسمى حداً
ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط
والخطاب فيه يسير فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه

(١) أى إذا تعلق حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه
التقدم والتأخر كالوجود فى العلية مثلا لا يكون للتأخر الذى هو المعلول حتى يكون
قد حصل للتقدم الذى هو العلة

(٢) ما بين نصفي المستطيل زيادة اقتضاها السياق

كتبديل الانسان بالبشر والليث بالاسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء
ببيانها إذ هما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام . الناقص . والحد التام هو القول الدال
على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا إذ القول هو
المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقته وماهيته فلا حد له
والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة
الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل
تحديدنا الانسان بأنه ضحاك مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن
تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعتبرتين وإنما تكون كذلك إذا كان
الحد مركبا من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد
مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناسا وفصولا كان الحد مركبا
من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التنبيهات أن
الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيرامنه إلى أنه
لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن
الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة إلى
المركب وليس جنسا له ولا فصلا كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو
جسم أبيض فإن الجسم والأبيض مقومان له وليس واحد منهما جنسا له
ولا فصلا وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتقعير والعدالة مركبة من
العفة والشجاعه والحكمة وليس تركيبها الأجناس والفصول والعفة
وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التقعير على الأفطس ففي المثال الأول
الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست
العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره تخصيصا
منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله
إن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية
الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن

فاذا الواجب في الحد دلالاته على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت
أجناساً وفصولاً أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فإننا حصرنا الذاتيات في الأجناس
والفصول والأنواع فادعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك
الحصر ولكن ذلك الكلام إنما كان في أمور مركبة من معادن عامة وخاصة
يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص
حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة
إلى ذلك المركب جنساً له والخاص فصلاً وكل تركيب ليس على هذا النحو
فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات
له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلاً الوجود
دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل
نسبة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات
إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم ببعض أجزائه بالآخر فيتحد منها
طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في
نفسه بالفعل وإن لم يقترن به الآخر لتشوش دركه على المبتدئ ولعل أفضل
المتأخرين استمر ههنا أيضاً على ما يليق بفهم الشايدن والتحقيق^(١) ما ذكرناه

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل
المنطق كانوا يراعون دائماً في تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية
ودرك الحقائق المقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من
عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام
يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم
الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر
طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب في
وجوده الخارجى من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة
الإرادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لا بد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفى في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لا بد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويفيده مخصصا في الوجود ان كانت مقوماته^(١) أجناسا ونصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعى تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبها في الوجود

أما ما ليس^(٢) في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ماهو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الأبيض معرفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عد بعد ذلك الفصول بأمرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع

كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لادليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر أجزاء الحد في الجنس والفصل لانحصار أجزاء الماهيات فيهما

(١) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٢) أما ما ليس الخ شروع في بيان كيف يكون التركيب الحدى محاذيا للتركيب

في الوجود

ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي الامتراك أو خاصا واذلا
استوفيت الذاتيات بأمرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم
موضوع مطابق له أو رد حده بدل اسمه ثم قرن به حصول هذا النوع المحدود
أولا وهذا كما تقول في حد الحيوان أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة
فاخذنا حد جنسه القريب وهو الجنس ذو النفس لما لم يكن له اسم قرن به
فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما إن كان له اسم
يطابقه فأتى بحده بدله عمداً أو سهواً لم يستعظم صنيعه بسبب هذا التطويل
بعد رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن
هذا لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فإنه قول وجيز من أمه كذا
وكذا وايس^(١) في هذا من الزلل ما يخرج عن كونه حداً مع أن الوجيز
أمر إضافي غير محدود بحده معلوم قرب شيء هو وجيز بالإضافة إلى شيء
طويل بالإضافة إلى غيره والأور الإضافية لا يجوز استعمالها في تعريف
مالس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ^(٢) في تحديده استعمال
اللفظ الإضافي

ويعرف بما ذكرناه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن
ذاتيات الشيء إذا وجب إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمناً
فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً
للفظ هذا الحد بمرادفاتها ولا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكر الجنس
الأعلى أو الأوسط مقيداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فإن هذا يخل
ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها إحدى الداليتين المعترتين
فإن الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ماهو تحته بل دلالة بالمطابقة على

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحده زلل يخرج
التعريف عن كونه حداً وإن خالف الإيجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنق وهو أنه من المضافات فهو منق أي فلا يسوغ
الخ حيث أنه ليس من المضافات

مجموع أجزائه من حيث مجموعة وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه
المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به
الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد
الإنسان إنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر
يمكن فرض الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على
شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدري
ذلك بالنظر في الوجود فإن ماله نطق لا يوجد إلا حيوانا لأن اللفظ بالوضع
يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس
والمغتذى والنأى والمولد والحساس والمتحرك بالإرادة تضع في البين
لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال إن الحد الحقيقي يراد للتمييز
ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان
قولنا الإنسان جوهر ناطق حدا لأنه يميز للإنسان بذاتياته عما سواه وهذا
إنكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكفي
بالتمييز أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا إنكار عليه في إشارته إلا بتركه
ما هو الأولى من طلب تصور ذات الشيء فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض
فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقةه وأما الحد
الناقص فهو الذي لا يستوفى جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في
المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما
هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الإنسان أنه جوهر ناطق أو
جسم ناطق

(٣) وهذا إنكار أى أن قولنا فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في
الحد بمجرد التمييز مع ذهابه إلى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فإن
ذهب ذهاب إلى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالى أو
المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا يتكر عليه إثاره لها على غيرها
إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى

(واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيدا لتصور الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء. وأما التصور الذي حكمنا في أول الكتاب بتقديمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعينه العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذي يفترض إليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فإن من لا يفهم المراد باللفظ (١) الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو تلم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهية بتصور ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبتنون عليه الأحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهوى والطبيعة وغير ذلك

وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالاجتماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الإنسان إنه حيوان ضحاك متعبد للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم

(١) لفظ الحد أي باللفظ الذي جاء الحد لبيان معناه وهو اللفظ الدال على المحدود كالإنسان مثلا

يلزم فيها جميعا أن تكون هذه اللوازم بيضة للشئ فتعرف الشئ على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول إنه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بيننا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لاعلى الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاصة ^(١) مركبة لا رسم إذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف .

وهنا دقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بيضة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشئ اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشئ بسبب كونها بيضة له ينبغى أن يكون رسما لأن المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه إلى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولابل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا طالبا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وإن لم يكن واقيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن إلى الشئ المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشئ من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لأن الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فاهية الانسان مثلا إن كانت مجهولة من حيث هي بجملته فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم إلا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحيثئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى

(١) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكأنها مع الوسط مركب يلزم الشئ فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشئ فلا يكون معرفا له

واعلم أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الأجزاء الذاتية إنما هو بلوازمها وإذا كانت لوازمها بيّنة ينتقل الذهن منها إلى فهم الذات كان ذلك في حتمها تعريفا قائما مقام الحد وإن لم يكن حداً لأنه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا^(١) إنما كان حداً لأنه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط إن كان واحداً لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أي تعريفه^(٢) بتوسط ألفاظ موضوعه لمقوماته لأنه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن إلى حاق الشيء وإن لم تكن اللوازم بيّنة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو قصد نحو^(٣) كونه ذات تلك اللوازم فإن كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن إلى تلك الحقيقة التي هي للذات رسماً وإن كان المقصود من ذكر هذا اللوازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللوازم فيكون بالقياس إلى هذا المقصود كالحد وجميع القوى الفعالة والمنفصلة إذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أي قصد نحو كونها ذوات تلك الأفعال كان ذلك كالحد لها لأنها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

الفصل الثاني

في التحرز عن وجوه من الخطأ تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جميع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جداً إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائماً في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في

(١) وهذا أي تعريف المركب بتوسط مقوماته إنما كان حداً الخ

(٢) أي تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

(٣) نحو كونه ذات تلك اللوازم

الأكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا
فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء
بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين
الذاتي واللازم البين في جميع الأشياء إذ هي متقاربة جدا في بيانها للشيء
وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر أوردنا أمثلة من
الحدود والرسوم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن
أمثالها

فمنه ماهو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك
بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ماهو في الجنس فمن ذلك
أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس أو كالعرض
في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها
كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق
إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس
والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل
القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف
هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا
يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من
شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا
القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازعا الى
انتزاع ما ليس له من بدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجسم كقولهم في
حد الشر إنه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان
الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا
جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا
مكان الجنس كقولهم في حد الرماد إنه خشب محترق وليس الرماد خشبا
بل كان خشبا وإذا لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين

كان خشبا لم يصير بعد مادا ومن ذلك أخذهم^١ الجزء مكان الجنس كقولهم
إن العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حديد الحيوان إنه جسم ذو نفس
والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه
يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لا تناقض
أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به إلا جزءا فقط وإذ ذاك
لا يكون محمولا على الحيوان لأن الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن
نحو كونه ذات تلك اللوازم أو الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل
ماقاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات
الشيء إذ البسيط لا يقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف
فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام
الحدود للمركبات إذا كانت اللوازم بينة فان اللوازم البينة مالا يحتاج الى وسط
فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للباهية المركبة أما
ان لم تكن بينة بأن كانت محتاجة إلى وسط فقد علمت أن ما ليس بينا لا يصح أن
يكون معرفة للجزء منه كمساواة زوايا المثلث لثلاثين فلو قصد باللوازم الغير البينة
شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسمها لها كما عرفت أما إذا قصد بذكر اللوازم
الغير البينة تمييز للشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ماحاله أن تعرض
له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كافي
التعريف بتلك اللوازم للغير البينة رسما يقوم مقام الحد أيضا لأن كون الذات هي
الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها إذ لم يفتقر فيه إلا إلى كونها هي
معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير
بين اللووم كتعريفك النفس الناطقة في الانسان بأنها قوته التي هي مناط اتصافه
بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم
لكل من ميز بين الانسان وغيره اسكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج
إلى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من
هذا القبيل لأنها لا كون لها يعرف إلا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو
الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف

(٢) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

يؤخذ باعتباريه جنسا محمولا على ماتحته أما اعتبار كونه جزء فهو أن يجعل
معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا
يدخل فى مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حوانيا أو
أو جماديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا
إذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل
مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر
المركب من الهيولى والصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة
به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم وعلى
الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو
وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان إذ هو أحد
الأنواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على إطلاقه
دون شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت
الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب إيراده فى حد الحيوان أما على الوجه
الآخر فهو جزء ولا يجوز إدخاله فى الحد ولا حمله عليه أصلا لأن الجزء
لا يحمل على الكل

وأما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ
الجنس مكان الفصل وأن تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات^(١) إذا
اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء وأما المشترك بين الجنس
والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الألفاظ المجازية
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم إن الفهم^(٢) موافقة وإن

(١) والانفعالات إذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين
الفصل والانفعالات لأن الانفعال تأثر إذا اشتد أدى إلى فساد جوهر المتأثر
المتفعل أما الفصل فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم
بالفتح وإطلاق الاشتداد على الفصل ضرب من التسامح

(٢) الفهم موافقة مثال للمشتبه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار

النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة ، والثاني « أن يعرف الشيء بما هو أعرف منه فإن عرف بنفسه أو ما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف إلا بهذا التعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة إنها نقله وفي حد الإنسان إنه الحيوان البشري والبشر والاسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العبد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فإن كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لأن العلم بهما جميعا إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معلوما قبله وإذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف مماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده إذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر وإلا لم يكن بيانا لحقيقته وحله أن المضاف إليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له وإذا يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف إليه بأذاته معه لا سابقا عليه ولو كان جزءا من حقيقته للزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الإضافة بينهما تقدم المعارضات على عوارضها فإن الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أو بالذات على الإضافة لتعقل بينهما الإضافة ثم إذا اتصلت

والفهم ليس موافقة ما بل هو موافقة ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة ثم يعف بلفظ مشتبه لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وإن لم يكن غريبا في نفسه لكنه يوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

بينهما الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما الى الغير كان حصول هذا مضافا
والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذا في تحديد المتضايين
ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يأخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما
مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم
بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد
دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه جار من حيث هما كذلك وكذلك
الأخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه
انه اخ والأب حيوان يولد من نطقته آخر من نوعه من حيث هو كذلك
وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس^(١) والنفس
أخفى من النار وأما ما هو معرف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم
في حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس
لأنه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة
واللامساواة وفي حد السكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة
تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمشابهة بأنها اتفاق في السكيفية فهذا وما أشبه
من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى
المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الأمور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم
في أكثر المواضع

وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب
بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث
إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله
تعالى فهذا ما يزيد ايراده في التأليف المفيد للتصور وننتقل الى التأليف
التصديقي بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين والموفق

(١) النفس يسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كمون الجوهر وظهور الأثر ولكن
النفس في حقيقتها أخفى من النار

المقالة الثالثة

﴿ في التأليفات الموصلة إلى التصديق وتقسّم إلى خمسة فنون ﴾

الفن الأول

في التأليف الأول الواقع للفرادات وهو الملقب بإديرمنياس
ويشتمل على مقدّمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن للأشياء وجودا في الأعيان ووجودا في الأذهان وهو إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العلوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة إلى الذهن لأنها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذى بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان إلى انشائها دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والأرض وغيرهما من الأعيان صوراً لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوّاً بأن يحفظ الدلائل على مافي النفس ألقاظاً ويحفظها رقوماً أيضا فخفت المؤونة في ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها أشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذى بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الألفاظ أولا لكن مافي النفس من الآثار يدل بذاته على الأمور لأبوضع واضع فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفساني دلة لا وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لو تواطؤوا على غيرها لناب منهاها وتختلف

باختلاف الامم والأعصار وإن كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضا وضعية والبدال المدلول فيها جميعا يختلفان فالأعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف

الفصل الاول

(في الاسم والكلمة والأداة)

قد بناه الفرض من المنعوق مرة الأفعال الشارحة والحجج وكل واحد مهمما مؤلف لكن الحجة أكثر تأليفاً فاد تركيب الحد والرسم من المفردات والحجج لا تتركب أولاً من المفردات بل تقع تركيب المفردات أولاً في أولها هي القضايا ثم تركيب هذه قضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وحب تقديم النظر في القضايا واصنافها على القياس والنظر فيها محوج الى تعريف هذه المفردات الثلاثة وهو الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك في هذا بلغة أمس واما مقدم ولغة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضى أن يكون المعنى متحصلاً في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارناً للمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كما لا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنعوية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان

والحجر وغير المحصل مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة
اسما فانه ليس بمفرد ، الاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم
محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن
تركيبه ليس عن ألقاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة
لا تدل إلا مقرونة بشيء آخر ولقظة لا وإن كانت للسلب فلا تدخل ههنا
للسلب وليس فيها إيجاب ولا سلب بل تصاح أن **تُوجَّب** وتسلب وأن
توضع للإيجاب والسلب كما سنبينه من بعد

من الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن
بنائه الأصلي للحوق لاحق من الأعراب وغيره والمصرف ما تغير عن
بنائه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما
كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فارضة الدال اللاحقة به غيرته
عن وضعه الأصلي ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عامل آخر به لولاهما
لجاز لحوقه إذ لا يمكنك أن تقول بزید ولا في زيد ولا على زيد ولا أن
قول رأيت زيدا والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا إذ يسمع هناك مجموع
جزأين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والأعراب وهذه
الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللمعنى أيضا فلولم يتغير المعنى
ما تغير ^(١) حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا نعنى بتغير المعنى تبدله بمعنى
آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة
لا استقلال ^(٢) لها دون اقترانها بمعنى اسم من الأسماء القائمة

(١) ما تغير حكم ما يقارنه الخ أي لولم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن
اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا أو امتناعا فان ضمة زيد منعت كل
عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولاريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل
مثلا يختلف عنه في زيد المفعول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو
مساها لا يتغير بضمه ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ
فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أي أن هذه الزيادة التي أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأزمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب إلى ضارب غير معين في زمان ماضٍ والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لأن الكلمة مالا يوجد لها جزء دال والقائه في تمشى تدل على المخاطب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لأن الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصغر^١ أفضل المتأخرين إلى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لأن دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد إلى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين وإذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شديها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الألفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لاكلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا إما صادق في نفس الأمر إن كان المنسوب اليه المشى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه

وإذا تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فانها بأبسطها مركبة لا بسيطة لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم

بذاته وانما هو معنى لا بد من تعنده من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(١) صغور بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المعجم، أي ميله

أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقبل لادلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة

والكلمة منها محصلة وغير محملة ، مصرفة ، قائمة أما المحصلة فكقولنا قام قعد وغير المحصلة كقولنا لاقام ولاصح ويشبه أن يكون حرف لالم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما كان في الاسم الغير المحصل بل هو اسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشى أى في الحال وربما استماروا له الماضي كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال ، أما المصرفة فهي الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل

وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها مثل من وى وعلى ولا ولذلك اذا قيل «خرجت من» لم يكن اللفظ دالا لدلالته المطلوبة مالم يقل من الدار أو ما أشبهه

واعلم أن من الأسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكان وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود أو كائن وتعنى بذلك الأخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المراد به وهذه هي الكلمات الوجودية والأسماء التي تربط بين معنيين وهي كالأدوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها بذاتها دون ما يقرب بها

الفصل الثاني

(في القول وأقسامه)

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان من أجزاء
معنى الجملة وقد سبق تعريف المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء
حين هو جزؤه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي بين المفرد والمركب
قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة
وإن اقتضت وجود هذا القسم عملا فليس في الوجود لفظ يدل جزء منه
على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلا لأن معنى مجموع اللفظ يزيد
لا محالة على معنى جزءه فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة
ثم من القول ما هو تام الدلالة منه ما هو ناقصا أما تام الدلالة فهو الذي
كل جزء منه يدل بانفراده على معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى
الشاه باب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده
إلا مقرونا بالآخر كقولك لا إنسان في الدار وزيد كان إذا أردت كونه
على صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كما لو كان في نيتك أن تقول
كان مريضا فوقف على كان دون ذكر المريض فإن كان لا تتم دلالتها
والحالة هذه لم تعقبها بملك الصفة

والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود
والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب على أنحاء أخرى وذلك لأن الحاجة
إلى القول هي دلالة^(١) المخاطب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد
لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار
إما على وجهه أو محرفا عنه إلى صيغة التمني والتدريج وغير ذلك مما هو

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر ما أى افهام المخاطب
ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

في قوة الإخبار^١ فانك اذا قلت لبتك تأتي استشعر من هذا أنك تريد
لاتيانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا
دلالة ، فعلا غير الدلالة فالأيدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وإن
أريد عمل من الأعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماسر ومن الأعلى أمر
ونهي ، من الأدور^٢ دعاء ومسئلة والنافع في العلوم من هذه البركيات بعد
التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقال له نقله
انه صادق أو كاذب بلذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله
أي مطابقته للامر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً
وقضية وأصنافه ثلاثة الحملي والشرطي المتصل الشرطي المنفصل أو الحملي
فكقولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود والمتصل مثل قولك اما أن يكون هذا العدد زوجا
وإما أن يكون فردا وانما صارت لأصناف ثلاثة لأن الحكم اما أن يكون
بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة
الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمول عليه ومعني قولنا ما هو في
قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن
أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان
الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق
المائت ويشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحملي وإما أن يكون الحكم بنسبة
مؤلف تأليف القضايا الى مثله وليكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج
عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة اما نسبية

١) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر
٢) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفضل
من الدون ليس بقياس لانه لأفضل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

المتابعة واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت
بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس وهذا هو الشرطى المتصل أو تكون النسبة
نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون
فردا وهو الشرطى المنفصل وفى كل واحد من المتصل والمنفصل قضيةان أما
فى المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفى المنفصل قولنا العدد
زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونها قضية
وهيأها لأن تكون جزء قضية متماضيا اتصل الأخرى بها لتمام معناها فى
الصدق والكذب دليل خروجها عن كونه قضية زوال الصدق والكذب عنها
أما فى المتصل فلفظة ان قد اقترنت باحدى القضيتين والعاء بالأخرى وفى المنفصل
لفظة اما واما بقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب
فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها
ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية
واحدة تلزم لإحداهما الأخرى أو تعاندها

ويعم الأصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب
واثبات أو سلب ونفى ولكن خاصية الايجاب فى الجملى هو الحكم بوجود
شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل مفسوبا والسلب هو الحكم
بلا وجود شئ على شئ والايجاب فى المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين
للاخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم
لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود والايجاب فى المنفصل هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للاخرى
والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا
وإما منقسما بمساويين

وليس فى المنفصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من
القضيتين يمكن أن تجعل مقدما والانفصال بحاله أما فى المتصل فلا يجب

امكان جعل كل واحدة منهما مقدما لأن المقدم ربما كان أخص من التالي
فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع
المقدم الأخص بل لو كانا متلازمين^(١) متساويين لكان يلزم كل واحد منهما
من وضع الآخر

والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى
سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الخلفية لأن تركيب المفردات يقع
أولا اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الخلفية هو الموجب لأنه
مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فمؤلف من
موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشيء في الذهن دون
وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدد إلا بالوجود
أى بأن يؤخذ^(٢) الوجود جزءا من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم
فالايجاب إذن مستغن عن السلب أما السالب فعارض على الايجاب فكان الايجاب
أولا بالنسبة اليه ولا نعني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود
مع السلب بل نعني به أن السالب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا
كان مستعد للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا
للنظر كان ناطقا وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية وهكذا وجود النهار
وطولع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه
واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالي طبيعيا على كل حال في المتصل أما
في المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شيئا من وجه الانفصال فلا يكون
بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزءا من حد العدم لا يريد بأخذه جزءا من حد العدم أن
يكون الوجود مقوما للعدم في ماهيته اذ العدم لاماهية له وإنما يريد أنه لا يمكن
فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محسدا للمفهومه بمعنى أنه يكون
المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة.

ايجابا أن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم
في ذوات الأمور

الفصل الثالث

(في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحملات)

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات
إلى حين المراع من بيان أحكام الحملات والقياسيات المؤلفة عنها
كل قضية حملية فموضوعها إما جزئي واما كلي والقضية الجزئية الموضوع
تسمى مخصصة واما الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم
أولم يبين فان لم يبين سميت مهملة وإن بين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على
كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية
هي هذه الأربع مخصصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال
الحكم في عمومها ومخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الايجاب والسلب
يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا ايجاب وسلب
فالخصوصية الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب
والمهملة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان
ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا
ليس أولاد واحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة
مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس
كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سورا وحاصرا وهو كل وبعض ولا

وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عاربا عن أمر كان يرض
عروضه له أو كونه فيه أو نسبتة اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون
آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه
ابن وهكذا فما يسمى أهداما هو في الحقيقة ناحية من تصور الوجودات

شيء ، لا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مهمل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك علي الطرد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من حيث هو إنسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والا لما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضا والا لما كان في العقل انسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص بلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضى العموم لا محالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق علي أحدهما ما يصدق علي الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو ^(١) مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضا ففى الحالين جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كليا فان الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فر بما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئي وهنالك زوائد من الفاظ وهيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدها أحكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جعلتها لفظة إنما فيقال إنما يكون الانسان ناطقا وانما يكبر بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهى اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ولولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضى

(١) فان هو مهمل الضمير في هو يعود الى الحكم على الانسان المعروف بالالف واللام وليس على قولك الانسان نوع فال هذه القضية ليست من المهمات ادليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثل هذه القضية ليست من المهمات لان الحكم في المهمل يرد دائما على الافراد كلاً أو بعضاً ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على

الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فإن بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الألف واللام في جانب المحمول فيدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الأولى في الايجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أمرين اما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد ^(١) تقرن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

الفصل الرابع

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الحملية من حيث هي قضايا
وفي العدول والتحصيل

القضية الحملية إنما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك إذا قلت الانسان حيوان علققت علاقة ونسبة بين الانسان الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في انه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهمات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لانه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كليا دائما ولم يقصد أمرا آخر وراه ذلك

(١) وقد تقرن زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للمصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

والحيوان لولاها لما كان الإنسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر علي لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلي لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج إلى أفراد لفظ العلاقة لأن الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والأبيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على^{١١} زمان معين والإسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية إنما تكون سالبة إذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما إذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيراً لأن هو ربطت مابعدهما بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار « ليس » أو « لا » مع مابعدهما شيئاً واحداً محمولا على الموضوع بالإيجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة وإذا وقع مثل هذا الإسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو خير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فمن

(١١) على زمان معين متعلق بتدل أي أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت الموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

وجمين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لأن حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى أمرا عدميا سلميا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وايجابها للموضوع ولا يتصور اثبات شىء لآخر الا إذا كان ذلك الآخر ثابتا إما فى نفس الأمر أى الوجود الخارجى أو فى الوهم بأن يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه إذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشىء وجودا فى الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شىء له لا فى الذهن بل فى نفس الأمر وليس هو موجودا فى نفس الأمر وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع إلا على الموجود بل لأن الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الا على الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء^(١) معدوم والتحقيق ما ذكرناه

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة قولهم اجتماع النقيضين وان تفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشىء يثبت لشىء وإنما هما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لاشىء من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم إذ ما ليس موجودا فيصح
سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصير إلا أنه إذا لم يكن
فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شدينا من الأشياء ولا يصح أن تقول شريك الله
هو غير بصير لأن هذا حكم بإيجاب الغير بصيرية لشريك الله وما هو محال
الوجود لا يتصور إثبات أمر له وان كان عدما

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن
حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفتقران من وجهين (أحدهما)
النية فان نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتها^١ لشيء واحد
وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو
المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظه (غير) لا تستعمل
في العادة إلا بمعنى العدول و (ليس) لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة
بأن جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أحسن
المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالوجود وفي التحقيق هي
التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لنفسه
القريب أو البعيد وهذا اصطلاح لغوي^٢ والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين
جميعا وذلك لأن كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون
فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا
موجودا فاما ان يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما
ان كانت أو يكون جميع ذلك بالقوة مثل الجر والذى لم يفتح فان العمى والبصر

١) وإثباتهما لشيء واحد الخ أى إثبات حرف السلب والمحمول أى إثبات
المعنى المعبر عنه بمجموعهما

٢) وهذا اصطلاح لغوي أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أحسن المتقابلين
والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

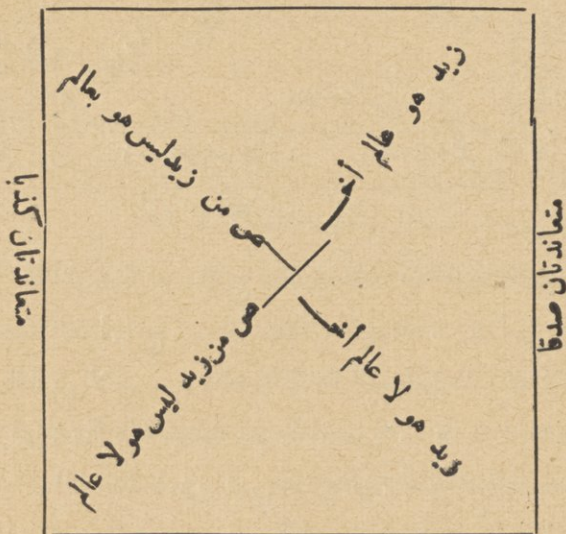
كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا لموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم إذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وإنما يكذب إذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخص المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق إلا عند الجور فهي أخص من قولنا غير عادل

وأما علي الرأي الثاني فالمعدول أعم منها أيضا لأننا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبله وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عارض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفرض في هذا الموضوع^١ ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبأزائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة المعدولة وبأزائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبأزائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة فيما إذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين أخواتها في هذه الأحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو

١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها إلى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين « ابن سينا » منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجد فيهما الواحا وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

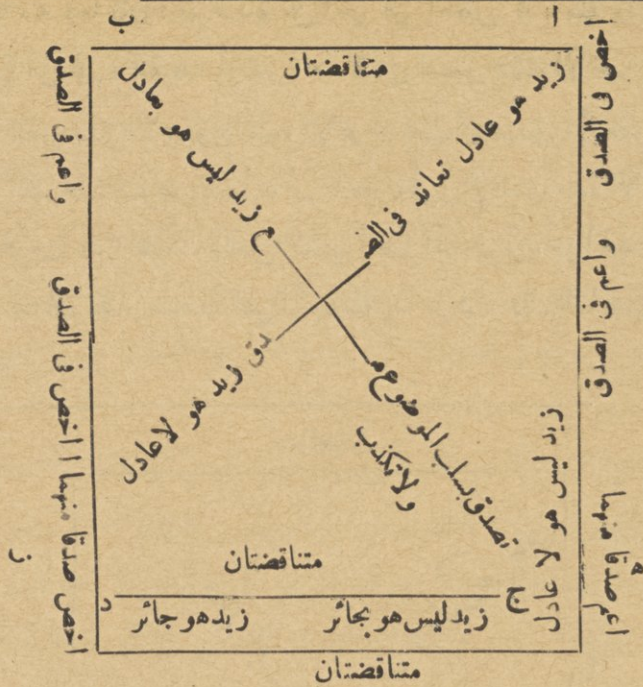
أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان
 أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا
 صدق الأخص صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص لكننا
 لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيره أولى لم نثبت هذه الألواح فمن
 أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة
 بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعد هذا
 عن قريب

متناقضتان



متناقضتان

غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والايجاب لكنه
 لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه
 يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع أن الذي تحتها من هذا الشكل هو
 الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف
 جدول ينطبق على مايقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل
 المعدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا
 واني راسمه ان شاء الله تعالى وذا كر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا



بخالفه تجد في هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» في جانب الضلع الطولي ا ج وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو بعادل » في جانب الضلع الطولي الآخرب د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة « زيد ليس لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة « زيد هو لا عادل » ثم تجد في مربع ه ز ج د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الافقي من أعلى أو من أسفل في شكل ا ب ج د متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالاولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شيء واحد لانه اذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع النقيضين وهو بديهى البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابي على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة المعدولة فعند وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيدا الموجود

إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضى وجود المرجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فمتعاندتان صدقا إذا صح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عملا لحظ له من الوجود ولا يجوز كدتهما معا لان كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندتان في الصدق

فاذا انتقلت الى شكل ه ز ج د وجدت السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أعم منهما معا أما من الموجبة فلو جهين الا لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر وصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صديقا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأما من الثانية فلو وجه الثاني فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم نجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فمن الوجه الثاني لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

الفصل الخامس

(في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها)
(وكذبها والأمن من الغلط فيها)

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة دل على ما هو المقصود^(١) من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضي^٢ وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بأزاء البائع ومثل أن فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارواء إذ هو مشترك بينهما^(٣) وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والسكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب من وإن كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يفصل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فيبينه مثل أن تقول الزنجي أحمر وإنما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكلية مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول الخنزير التي في الدن مسكرة وإنما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالأشكال الهندسية وإنما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى

(١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى
لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب قال الجوهرى وغيره الناهل فى كلام العربى العطشان والناهل الذى شرب حتى روى والانى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

حال الزمان إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وإنما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول إن شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وإنما تصمغ في مكان من الأرض فهذه أمور لا بد من مراعاتها وإعمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور مالم تلاحظ فيها هذه الأمور

الفصل السادس

(في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها)

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فأما أن تكون الحال بينهما في نفس الأمر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب أولا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فإن ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة يسمى ^١ مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر

الطاعن الطعنة يوم الوغى ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كانها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت، وشرعت من شرعت الدواب في الماء أى دخلت فيه لتشرب

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقعه على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كما هو المشهور في لسان القوم

أصاب المصنف في ذلك المادة لأن في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتتحدد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتامها مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا في العلوم الحقيقية الا أذاروعى في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا في الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجمل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية ماد الا عند تكييف

بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبدا لا محالة يسمى مادة متمتعة وما لا يدوم
صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا
الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها
عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة
واجبة ومادة متمتعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على
هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة اى مطابقة للامر في نفسه
أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع أن
يكون الانسان حجرا أو يمكن أن يكون الانسان كاتبا وقد تخالف جهة القضية
مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان
حجرا أو كاتبا فان المادة متمتعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة
فيهما جميعا

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن
حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول
متقدمة عليه فكذلك حق الجملة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط

حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة
التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى
لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا
في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من
يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ
أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدي والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الانفكاك
هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجبا في ذات
الشيء أو خارجا عنها مادام المحمول ثابتا للموضوع مادامت ذاته فيكون الدائم
ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبدا بدون أن تراعى ضرورته له
من أي وجه أنت

المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يمتنع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع ، الرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً

وتعرف ^(١) الجزئيات من الكليات ، في الايجاب والسلب ، لكن إذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فرمما يتغير المعنى يقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة العميم والتخصيص لاجهة الربط ويصير المعنى أن كون جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد إلا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمنطقي في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وإنما نظره أن يعلم ان ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضا إنما يتغير المعنى إذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجرى ^(٢) مجرى واحد في الظهور والخفاء

(١) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أي يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكره في الكليات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ

(٢) يجرى ^(٢) مجرى واحد الخ أي أن المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لاشك فيه مثله في الكل والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكل ايضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها

واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على إمكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فعلنا نختاره باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتبا واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلبا للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجرا فتكون القضية سالبة لضرورة لامعالية ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير ^(١) السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للبعينين فتقول المحمول قد يكون ضروريا على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحمول دائما لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد إن كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائما لم يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائما الوجود فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود مثال الأول قولنا الله حي

(١) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الانسان بحجر مثلا في السالبة ولا يقولون لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ومثال الثاني قولنا الإنسان حيوان^٥ فالضرورة إذا أطلقت عنى بها هذان
الوجهان ونحن قد جمعناهما فى هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه
وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا
بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال
الانسان والحيوان فان الإنسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد
لا يكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر
ضرورى للابيض لادائما لم يزل ولا يزال ولا مادام ذات الأبيض موجودا
إن كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل
ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت إلا عند
اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال
ضرورى للجنب وليس ضرورته مادام مجنوبا بل فى بعض أوقات كونه
مجنوبا وكما تقول كل منتقل من همدان إلى بغداد فانه يباغ قرميسين^{١١} قبلوغه
قرميسين ضرورى للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل فى بعض أوقات
كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف
الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود فى الرحم ومعلوم
أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه فى الرحم ليس حال
كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان
الكسوف ضرورى له فى وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين
الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذى الرئة وقد يكون
شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك إذا قلت الإنسان
ماش فالمشى ضرورى له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة

٥ الصواب أن يقال : مثل قولنا الانسان حى

١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مشناة من تحت وسين مهملة
مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون تعريب كرامان شاه بلدمعروف بينه وبين همدان
ثلاثون فرسخا قرب الديور وهى بين همدان وحلوان على جادة الحاج اه

المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين وإذا ضمنا إليها قسمة الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورة خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بمتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذ الواجب ليس بمتنع ويكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية يمكن أى ليس بمتنع ومتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا بصدق عليها أنها يمكنه أن تكون وبمكنه أن لا تكون الامكان العامى أى ليس بمتنع كونها وليس بمتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هى كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والمتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب ومتنع ويمكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب إذ الواجب لا يصدق عليه ما ليس بمتنع فى كونه ولا كونه جميعا بل إنما يصدق فى كونه فحسب وهذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بمتنع فى طرفى كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والمتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذى لا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فالضرورى المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل فى الممكن العامى لكنه يدخل فى هذا الممكن الضرورى المشروط وقد يقال يمكن للمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذى تنتفى الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضرورى بمعنى ما من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة إلى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا فى وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذى له ضرورة فى وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية متنع وواجب وموجود له ضرورة فى وقت ما

ويمكن وقد يقال يمكن ويعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث أى وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالي بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالى لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه فان يمكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن يمكن الوجود هو بعينه يمكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه المحالات تازم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود إنما يصير واجبا بوجوده إذا أخذ بشرط مادام موجودا أما إذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصريح الحالى عن شرط ما ليس بواجب كيف ^(٢) والوجوب لا ينافي إلامكان فاننا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيّد بالشرط دون المطاق تحت الممكن الخاصي أما والممكن الأخص وإن

١) فممكن الوجود الخ أى إذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشرطوا في إمكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا بشرطهم نفى الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض

٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه إن أخذ الامكان المعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وإن أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال

كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وممكنها هذا ^(١) المعنى باعتبار كالكتابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجودها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لأن الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

وأعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله علي الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهة احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والآخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى واحد ^(٢) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

وإذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه فى الممكن هان عليك التفصى ^(٣) عن سؤال يهول به قوم وهو أن الواجب لا يتخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فإن كان ممكنا فما يكون وجوده يمكن عدمه فالواجب يمكن العدم وهو محال وإن كان ليس بممكن فما ليس بممكن تمتنع فالواجب تمتنع ^(٤) وذلك لان

(١) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص

(٢) أى واحد من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكل الحقيقى على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها فى هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا

(٣) التفصى بتاء ففاء التخلص يقال تفصى الانسان من الضيق والبلى اذا تخلص منها

(٤) وذلك لان الواجب الخ بيان الطريقة التفصى

الواجب ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك
المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن
بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة
العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وإنما تلزم ضرورة العدم
التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذ الممكن العامى هو ما ليس
بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو
سلب ما ليس بممتنع أى ليس بممتنع فيكون ممتنعا ويناسب (١) كلامنا هذا
ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن
لا يكون بالمعنى الخاصى وليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلطنا
ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضاً وإنما يلزم الممكن الخاصى
عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس
بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود
فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لضرورة الوجود
والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى
وإذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة
اشارة خفيفة فنقول إن من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما
متعا كساى تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعا كس
أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعا كسة قولنا
واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس بممكن العامى أن لا يوجد
وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعا كسة وهو قولنا * ليس بواجب أن
يوجد * ليس بممتنع ان لا يوجد * ممكن العامى ان لا يوجد فهذه طبقة
وطبقة أخرى من المتلازمات المتعا كسة ايضا قولنا * واجب ان لا يوجد

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا فى التفصى عن السؤال

السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

مستتبع ان يوجد * ليس بممكن العامي ان يوجد * ومقابلتها كذلك متلازمة متعا كسة وهي قولنا * ليس بواجب ان لا يوجد * ليس بممتنع ان يوجد * ممكن العامي ان يوجد . وطبقة اخرى من الممكن الخاصي وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن ان يكون يلزمه متعا كما عليه يمكن ان لا يكون ومقابلهما (١) كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هي المتلازمات المتعا كسة

وأما اللوازم التي لاتنعكس فان الطبقة الاولى وهي واجب (٢) ان يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا * ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد * ممكن ان يوجد العامي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس بممكن ان يوجد الخاصي ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي * والطبقة الثانية وهي قولنا واجب ان لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهي قولنا * ليس بواجب ان

(١) ومقابلهما كذلك يتعاكسان أي قولك « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعا كسا « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائز السلب والايجاب معا هو ضروري أحدهما فهو إما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا وبعا كسه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه وايجابيه معا فقد حتمت إما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان في نفي امكان الوجود الخاصي

(٢) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد وليس بممكن العامي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجوده أو استحاله عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامي كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعامي ان يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصي الخ

يوجد . ليس بمتنع ان لا يوجد . ممكن ان لا يوجد العامى ويلزمها (١)
سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا واما الممكن ان يكون الحقيقى
فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا ومافى طبقتهما وهى
ممكن ان يكون العامى . ليس بمتنع ان يكون . ليس بواجب ان
لا يكون . ممكن ان لا يكون العامى . ليس بمتنع ان لا يكون . ليس
بواجب ان يكون .

(الفصل السابع)

فى تحقيق الكلّيتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه

بيان أن الدوام فى الكلّيات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلّية تستدعى مقولا على السكل والكلّيتها شرائط
فى جانب الموضوع والمحمول الا أن ما يتعلق للموضوع لا يختلف فيه شيء من
القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا
من الحروف كى لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا
نعنى به السكل جملة ولا الباء السكلى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس
جملة ولا الانسان السكلى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على
الجملة هو الحكم على الافراد اذ قد يصح على الجملة مالا يصح على الافراد وعلى
الافراد مالا يصح على الجملة وقد يصح على السكلى أيضا من حيث هو كلى
مالا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعنى به كل
ما هو ب (٢) من حيث ما هو ب بل نعنى به ما يقال له ب سواء كان ذاته
وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما

(١) ويلزمها اى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه

الطبقات لوحا وانا ناقولوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من

خطا النسخ

(٢) كل ما هو ب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كية أو

جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها فى واحد واحد

سلف ولا نعني به ايضا كل ماهوب دائما بل ماهوب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن ان يوصف بب بل ما هووب بالفعل ولا نعني بهذا الفعل الوجود في الاعيان بسـل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الازهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعيان اوربما لم يكن ملتقما اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان . فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة

الطبقة الاولى		وهذا هو
متقابلات		متلازمات متاكسات
ليس بواجب وليس بالضرورة أن ليس بممتنع أن لا يكون ممکن العامى أن لا يكون	هذه الاعيان لا تكون الا بالاعیان	بالضرورة او واجب أن يكون معتنع أن لا يكون ليس بممكن العامى أن لا يكون
() البلات		الطبقة الثانية متق
ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون ممکن أن يكون العام		واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس بممكن العامى أن يكون
متقــــــــالــــــــات		
ممکن أن يكون الخاص ممکن أن لا يكون الخاص		ليس بممكن أن يكون الخاص ليس بممكن أن لا يكون الخاص
هانان تلزهما الستة التي في جهتهما دون العكس		هانان تلزمان الستة التي في جهتهما دون العكس
متلازمات متعاكسات		متلازمات متعاكسات

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

لبينان ذلك قيدها في القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ما هوب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال ما دام محمولاً أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن ان يوصف بـج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت يحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت يحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون إطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفاً إلا ما ليس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كفيهما كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما إما مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به أو مادام المحمول محمولاً أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط ان لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف بـج وقت

وجوده (١) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود
والضروري باعتبار الأزمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أي وقت فرض من
المستقبل فعلى هذا الرأي يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ
ربما تعمد جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير (٢) الانسان
ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي
بل مطلقا إذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا
وماليس بوجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي
ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمى الاطلاق بالرأي الثاني أي
ما يخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون العلب المطلق يتناول
كل واحد مما هو موصوف بب كيفية وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال
لا يدري أنه دائم أو غير دائم لكن اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق
بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية
هو لا شيء من ب ج وبالفارسية هيج ب ج ليست فكلاهما يفهمان زيادة معنى
وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شيء موصوفا بب

(١) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن
فيمتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا
يصح ان تقييد القضية بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا
وابداً أما لو جاز أن تنعدم في وقت ما فلا شيء مما يشبث لها بضروري على هذا
الرأي لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يشبث لها حكمه حكمها

(٢) غير الانسان اي وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل
حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد
الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية (١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى الساب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا قولنا كل ب ليس ج أو يساب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا للساب الوجودي الذي هو المطلق الخالص كل ب ينفي عنه ج نفيًا غير ضروري ولا دائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الا ان الوجه الذي بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشيء من ب ج يجعل الضرورة لعموم الساب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب بالضرورة ليس بج يجعل الضرورة لحال الساب عن كل واحد واحد

وإذا عرفت حال تحقيق السكليات فقس عليها الجزئيتين الا في شيء واحد وهو أن دوام الساب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس ان يكون ابيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في السكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم في جميع

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح اللطيف ويبين بان لاشيء أو هیچ انفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيدكره المصنف بعد اسطر وانما هي لانفي الذرف وتسويره وهو ما يعنيه فيما بعد وعموم الساب وحصره فكان النفي معاقبا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت منلا لاشيء من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارتك أن نفي السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله شيء فاذا قلت لاشيء منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مما بافتكون القضية كاذبة لانه يسعمل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينفي عنه السعال في بعض احواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

الآحاد فلا (١) يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حمل غير ضروري وليس كذلك فإنه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب (٢) أو سلب وقتا بعينه مثل مال الكواكب من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل مال الكسل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا ان الحمل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فانتجوا من ذلك أن الحمل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو اكل واحد منها وقتا ما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حمل ضروري لبعض جزئيات كلى غير ضروري لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري وليس حكمنا بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فاننا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه (٣) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

(١) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لافي ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد ان يكون قد بني حكمه على الحكم باللزوم والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علم الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لشيء اقتضاه في ذات الموضوع او خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٢) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اى في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين (٣) أو لاستحقاقه معطوف على عرفيا أى ان الدوام في الحكم الجزئى إما مبني على العرف كالحكم بابيض البشرة دائما على بعض الناس أو مبني على العلم بعلة الحركة في الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لذاته

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة يصدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض يصدق في كل واحد فتعلم (١) من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي إذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجود لا يتناول إلا الموجود (٢) الغير الضروري واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة رائدة على الموضوع والمحمول والعلية الضرورية وأن لا ضرورة فاذا حلت القضية عن تيك اللفظة لم تكن موجهة فان عن بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تيك اللفظة فلا نزاع معه ولا يمكن لا يكون مناقضاً لنا فإنه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما إذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(١) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولك بعض الانسان متنفس اذا كان التنفس ثابتاً لذلك البعض وقتاً ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فاذا حكمت في كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولاً لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدق القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فيعم العدد في كل وقت من أوقات التنفس

(٢) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودي بما لا ضرورة فيه

الفصل الثامن

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والایجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب ان تقتضا الصدق والكذب مثل ان تختلفا في الموضوع فقول العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا . أو تختلفا في جانب المحمول فقول زيد عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا في الجزء والشكل فقول الزنجى أسود وعنى به فى بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به فى لحمه وأسنانه صدقتا أو تختلفا فى الاضافة فقول فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد لانسان صدقتا أو تختلفا فى القوة والثقل فقول الحجر مسكرة وعنى به فى القوة وقيل ليست مسكرة وعنى به فى الفعل لم تتناقضا أو تختلفا فى الزمان فقول النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل إلى بيت المقدس وعنى به فى زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا فى المكان فقول زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا فى الشرط فقول الاسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

وإذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما هذه الشرائط المذكورة ماوا إذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكيفية

والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعني في الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكمية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكل كليتين في مادة الممكن (١) وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشيء من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وأما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معاني الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا في القول ايضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعتا في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الأمر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكل جزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين (٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية

(١) في مادة الممكن انما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بعناها كل مالو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول ولتحقيق سلب في بعض الافراد مع الاولى والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شيء واحد وأفضل عندي أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيا على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا لم يخرجنا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معامتي اختلفت الافراد الموضوعة لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فكلها هو بقية حكم الضدين

المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب (١) والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لأجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين. والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متداخلتين (٢) تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لاشيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا في الواجب كقولنا لاشيء من الناس بحويوان ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن (٣) الصادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكمية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لالذفس القول

فحاصل الامر في التناقض أن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكمية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين المخصوص والحصر واذ روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن تقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع

(١) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحويوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل

انسان حجر ولا شيء من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٢) متداخلتين لان الجزئية منها داخلية في الكمية

(٣) الصادق الجزئية دون الكمية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل

الناس كاتب فالجزئية صادقة والكمية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لاشيء

من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكمية كاذبة

واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطا في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا إلى التنبيه على تقييد كل واحدة من التقايات المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها تقييضا من جنسها والحق يأباه فالموجهة الكلية منها تقييضا السالبة الجزئية الدائمة لأن الحمل في المطلق إذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الإيجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقنا جميعا فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجهة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (١) الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا إذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الإيجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وإن كان لا يمنع منه كما بيناه

(١) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة ما كالتدني في ثبوت الكتابة للإنسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فتجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان كثبوت الكتابة للإنسان بعض الإنسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل إنسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة لأن نفي الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الإنسان إنما هو بالامكان الاخص

والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قدرنا أن (١) كذبها ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا على الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فانا بينا أن الدوام في الكليات لا يكون إلا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فانا اذا جعلناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة (٢) الكلية الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس

(١) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص (٢) الكلية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت بالادوام واللا ضرورة فيكون كذبها اما الضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو الضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا يتناقضها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون الا جزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لاحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أى الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مرددين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيضا للوجودية على أنها شاملة للوجودية اللدائمة والوجودية اللا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت واذا كذبنا
الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فرمما كان كذبها لان الحق هو الايجاب
الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في
الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض دائما بالمكان والسلب
الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق
عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابات والسلوبات لا تشترك في عبارة تعميها جميعا
الا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج
ويلزمه بعض ب إما ضروري دائم له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أو دائما (١)
وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بان له الايجاب أو السلب ضروري وقد
توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه أو أما الكلية السالبة
الوجودية فتكذب إما لان الصدق إيجاب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب
دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه
القضايا ايجابا واحدا تشترأ فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب
الوجود فلا بد من أن نقول فنقيضها ليس بالوجود لاشيء من ب ج ويلزمه بعض
ب إما دائم ايجاب ج أو سلبه عنه (٢) بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج
بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج بل (٣) إما كل ب ج بالضرورة
أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض وقولنا ليس بعض ب ج وهو كل ب دائما
ج أو ليس ج بالضرورة

- (١) أو دائما أي أو مسلوب عنه ج دائما في التعبير تساهل يغتفر لظهور
المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لازم
نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة باثنين فقط الدوام في الايجاب على أنه
شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب
- (٢) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو
ممكنا بالا مكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل
- (٣) اما كل ب ج الخ اي كل واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة
أو دائما واما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لادائما
وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فان لم يردد بين كل واحد
كذب الاصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

وبهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف ان الدائم لا بد له من ايراده في لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفى (١)

(١) يكفى ايراده في الاصل اراد من الاصل النقيض نفسه وحاصل مقاله أن الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقا ففى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا اردت أن تناقضها ليس كل حيوان بمتحرك بالارادة دائما ويكون الدوام قييدا للسلب أو تقدم الدوام على النفى للتنصيص فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتى بدل ليس كل الذى هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالارادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متمنفس بالوجود فالنقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان متمنفس ولا يسوغ لك أن تقيده بهذا السلب نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لا يكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لان من جملها ضرورة اليجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض بذكره مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام* ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التى يراد مناقضتها لانها هى بنفسها مذكورة فى قولك ليس كل حيوان بمتحرك غاية الأمر انها تخالفت فى الكيف ولذلك قال يكفى ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها أى للقضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية والأصل مع الخلف فى الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

ايراده في الاصل بنفسه مخالفا لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه
النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها في
الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما
يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بلا تردد وأما في هذه فلما تردد لازم
تقيمه بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا
فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة تقيمه سهل لتعين (١) الوقت فيها وهو
ماحصل من الزمان أعنى الحاضر والماضى فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب
والايجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه
ليس بالضرورة كل ب ج بل ممكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا
الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب
الوجودى أو الممكن أو كان كذبها لان الحق هو السلب الضرورى وتشترك
الثلاثة في السالب الممكن العامى وقد بينا من قبل في المتلازمات أن قولنا
ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى وقولنا
بالضرورة لاشىء من ب ج نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة لاشىء من ب ج
بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه بالضرورة
ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا

(١) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر
وهو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتى
وما على مرید استخراج النقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة في
التناقض ذكر الزمان الذى كان الايجاب فيه وجعله زمانا للسلب فاذا قلت
كل انسان فهو مولود أى في الماضى فنقيضه بعض الانسان ليس بمولود في
الماضى بل كان انسان في الزمن الماضى غير مولود

بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه (١) يمكن
أن لا يكون شيء من ب ج الا يمكن الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض
ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم
وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف
به فقد عرفت انقسامها الى ما يدوم الجمل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما
وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت (٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا
الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فقد يكون اتصاف موضوعها
بذلك الوصف مادام موجوداً وقد لا يكون مادام موجوداً بل يعرض ذلك
الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين
الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان
ذلك الوصف دائماً أو غير دائم فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام

(١) ويلزمه يمكن ان لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية
الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها
هكذا لاشيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقيض
وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره
تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة
(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسمل بالضرورة
حال كونه مجنوباً
(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم
من الضرورية المطلقة

ب هوج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (١) اما ان لا يكون ج اويكون وقتا من اوقات كونه ب دون وقت وتقيض لاشيء من ب ج مادام ب ليس لاشيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إما دائما (٢) مادام ب هوج وإما وقتا من اوقات كونه ب هوج وتقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفا بج بل إما ان لا يكون ج أو يكون وقتا دون وقت وتقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إما دائما (٣) ج واما وقتا

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائما واما ذلك الوصف فتقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب اما يكون ج مادام موصوفا

(١) اما أن لا يكون ج أي بعض ب اما ان لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع اوقات كونه ب أولا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض اوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحيفية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق العلب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف او في بعض اوقاته صدقت الحيفية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض اوقات اتصافه بالموضوع على حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان تقيض المشروطة العامة هو الحيفية الممكنة (٢) اما دائما مادام ب هوج الخ والدوام هنا امكان عام لان التقيضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٣) اما دائما ج وإما وقتا هذا هو لازم التقيض والتقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف العلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة او دائما بعض ب مادام ب ليس بج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وما قاله المصنف في تقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلزم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام مشروطا او غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة إن كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطا

بعرض ب (١) له بل إما دائماً وإما لافي وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لاشيء من ب ج مادام ب ليس لاشيء من ب مادام موصوفاً ب عارض له ج بل إما دائماً مسلوب عن كنهه أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون

(١) بل إما دائماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للمشروطة الماروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً فكذب هذا لايجاب الكلي إما بأن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيواناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولو جاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض فقوله إما دائماً أي يثبت له ج دائماً في الكل أو البعض وقوله وإما لافي وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإما في غير وقت الخ أي وإما أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الاصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخل في التي قبلها دخولا قريبا وهي صورة العلب وقت ثبوت صف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الاصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصارا فكتفوا بنقيض الجزئين على الترديد وطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال في العمالية

ج مادام موصوفاً بعارضاً (١) له ب بل إما دائماً أو لافى وقت البتة أو فى بعض
أوقات كونه ب وإما فى غير وقت كونه ب بل فى وقت آخر و نقيض قولنا ليس بعض
ج مادام ب ليس ج مسلوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل امامسلوب عن كله
دائماً أو فى وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب
وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف
الموضوع بالوصف الذى وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت
معيناً أو غير معين فان كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان
بعينه فى القضيةتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كتنقيض الوجودى لا غير
وأمّا شرطه دوام المحمول فلا فائدة فى أخذ نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة
فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت فى النقيض ليس
بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بان كذب السالبة لا محالة
وأمّا القضايا الممكنة فقولنا كل ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن
يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائض
الباقية (٢) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوفاً ب وقوله بل إما دائماً الخ تقول فيه ما
مر بعينه فى الموجبة السكبية الا أن الجمهور ههنا لم يكتبوا فى لازم نقيض الجزئية
بنقيض الجزئين على أن يكون الترديد بينهما كما هو فى لازم نقيض السكبية بل قالوا لا بد
أن يكون الترديد بين النقيضين فى كل واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه فى نحو
قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم
حيوان دائماً ولاشئ من الجسم بحيوان دائماً ما وقلت كل واحد من أفراد الجسم إما
حيوان دائماً وليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٢) الباقية أى من قضايا الممكن العامى وهى السالبة السكبية والموجبة الجزئية

والسالبة الجزئية

بالامكان الخاص نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما امتناع أن يكون
أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لاشيء من ب ج بهذا الامكان
نقيضه ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق
لا محالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ونقيض
قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو
ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون
بعض ب ج بل إما ضروري ايجابه لكلمة أو سلبه عن كلة وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء
الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات
ومنها بالسالبة المنكبة

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل إذا
صدق قولنا لاشيء من ب ج صدق لاشيء من ب ج وإلا فليصدق نقيضه
وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أودائما على التحقيق فليسمى (١) ذلك البعض

(١) فليعين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود
الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج الى تعيينه ليحقق
ثبوت الوصفين معا له لأن ما ليس معيننا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتربه
القروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك
أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل أن ذلك البعض
الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل
قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قات بعض الحيوان انسان
تمكنت أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن
تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد
بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون
حيوانا وانسانا معا لا محالة

فهو بعينه ج و ب فيكون باء ما ج وقد قلنا لاشيء من ب ج هذا خلف وقد
عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين الساب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان
كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لاشيء من الانسان بضاحك
مع أن كل انسان ضاحك أى الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان
ضاحك فليس ما ادعوه خلفا بخاف والقضية (١) التي لزمنا بعد التعيين وهي
قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد
عرفت أننا إذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما
أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى بقولنا بعض ج ب
دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عيننا ذلك البعض
كان ذلك البعض بعينه دائما ب وهو صوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم
أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى
وهي قولنا لاشيء من ب ج فهذا نقض ما توهموه حجة مع ان الدعوى (٢)
في نفسها ليست صحيحة اذ يصدق ساب الضحك أو خاصة من الخواص الغير
اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق ساب الانسان عن الضحك

(١) والقضية التي لزمنا الخ من تتممة البيان لا بطلان ما زعموه وحاصله
أن اثبات الجيم للباء بعد الفرض إنما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا
وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عينت الذات فقد
قضيت بأنها الذات التي ثبتت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت
إنها جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما وهو باء دائما جيم
بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لاشيء من الانسان
بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

(٢) الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكاس المطابقة كمنسها هذا استدلال
على بطلان الدعوى بعد ان أبطال دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه
الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة اموضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كما
في لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لاتعرض الالها واذا عرفت هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودى الذى يخرج عنه الضرورى

وقد احتيل لصدق (١) هذا العكس حيلتان اما تبقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفى وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذى وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين فاننا إذا قلنا لاشيء من ب ج مادام موصوفا ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا أو غير دائم صح عكسه وهو لاشى من ج ب والحجة التى ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا

(١) لصدق هذا العكس أى عكس المطلق والوجودى وقوله اما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفى الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب والخاصتان تنعكسان عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضى والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض أفراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في أحد هذه الأزمان وقد كان الاصل ان لاشيء من الموضوع بمحمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشيء من الانسان بنى ذنب مثلا على أن يكون السلب في الماضى والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرناه وقوله والحجة التى ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التى سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التى حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهى بعض ب ج فهذه الجزئية إذا أخذت حية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك باءما هو ج حين هو ب يناقض لاشيء من ب ج مادام ب

حماً خودتین عند اطلاقهما على مفهومهما العرفی ثم هذه (١) السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجوداً فكذلك عكسها لا يكون ضرورياً في الكل بل مادام الموضوع موصوفاً بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائماً مادام موجوداً ففى عكسها أيضاً تكون كذلك ومثال الاول لاشيء من الأبيض بأسود اى لادائماً بل مادام موصوفاً بالأبيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضاً وهو لاشيء من الأسود بأبيض

(١) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفى وقوله ان لم يكن الخ حاصه ان ما كان دوام الساب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائماً بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته في السكيات فاذا كان الساب مشروطاً بدوام الوصف الضرورى كان ضرورياً فيكون عكسه ضرورياً وهذا هو الشق الثانى المذكور في قوله « وان كان الوصف دائماً الخ » وقد يكون وصف الموضوع غير دائماً مادامت ذات الموضوع فيكون الساب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى وهذا هو الشق الاول المذكور في قوله « ان لم يكن وصف موضوعها الخ » وقوله « اذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً الخ » أى لو كان العكس ضرورياً لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضرورياً لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضرورياً وقد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس بضرورى ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد ان يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه أن يبني جميع قضائه على ما استقر في نفسه من علم الواقع

ومثال الثاني لاشيء من الحجارة بحيوان مادام حجارة يدوم هذا الوصف بدوام وجوده فبعكسه أيضا وهو لاشيء من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلّي الموجب من المطلقات فببمعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان اعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان اعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فببانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما او لم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما عما يقال له ب وهو (١) محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على أفرادها بالفعل وهي مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضروري أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المميز فردا للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لاحالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذي هو ذلك الواحد انسانا وإلا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الأصل والقرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودي وجوديا لاحالة بهذا الدليل ولك أن تقول إنه مطلق لأن المطلق يشمل الوجودي فيصدق عليه وسيبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضروري ويسلك لذلك طريقين سيذكرهما

والوجودى جميعاً لأن ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجمعية فكونه وجوديا لاشك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لاحالة

مع أنا نبين بطريقتين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة (١) وهى إذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لا شىء من ج ب دائما فينعكس لاشىء من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم فى الكلويات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لان نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشىء من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمنا ولو انعكس ايضا مطلقا لم يكن بينه وبين السالبة الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء بما ذكرناه وخصص (٢) استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف به ورده عليهم متجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها فى عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تحملنا له عذرا سندكره فى عكس السالبة الكلية الضرورية

(١) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتب المحال على صدق نقيض العكس وإن لم يكن معه افتراض كما هنا

(٢) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى أن الشيخ قرر هذه الحجة فى المطلق لكن فى نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضرورته أن يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به فى الوضع كقولنا كل حيوان حماس بالاطلاق فان الحساسية فى الواقع وفى اعتقاد الحاكم ضروريا للحيوان ومشروطة الضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال فى الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ فى هذا التخصص فيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضروري له كما ذكرنا من مثال الايمان والضحك والمتنفس فأن الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضروري لا وجوديا محضاً يشتمل عليه واذا عرفت هذا في الكلى فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضروية فاذا قلنا لاشي من ب ج بالضرورة وصدق (١) صدق لاشي من ج بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج بفرضه (٢) موجوداً

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تنمة الشرط
(٢) فنفرضه موجوداً أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض ان ثبوت الباء للجم الذي هو بالامكان وقح بالفعل لان الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فاذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا في الاصل لاشي من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب ل ج بالفعل لانه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه عند وضعه في العكس الذي يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنواناً له والجمهور يقولون إن الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وإن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز امكان صفة لتوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للاخر أبداً فيكون النوع الآخر مسلوباً باعماله

فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه ج وب فذلك الجيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لا شيء من ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال إذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا

تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المطلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلا له بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس وللحمار فاذا لم يركب زيد الا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالإمكان العام وانما يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما في القضية ولا يعنون من « كل كاتب انسان بالضرورة » أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى أن الحكم إنما هو آت من أن الكتابة لا تكون محال ما إلا لانسان وقد صرحوا بمثله وفي مثاهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع أن من الافراد الممكنة في ذاتها لمركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وانما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة في القضية بهذا الاعتبار كاية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشيء منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحقق فيه فما ذكره ليس من الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

وأما أفضل (١) المتأخرين فلعله إنما خصص احتجاجة في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات المفترقة بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي اذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشيء من ج ب دائما فليصدق لاشيء من ج ب دائما والا لصدق تقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الأصل الصادق لاشيء من ج ب دائما فيلزم صدق التقيضين وهو محال وهو إنما لزم من فرض صدق تقيض للعكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها للزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الأصل الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق تقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فمتناقض الأصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في

هو أما الكلي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبيانه (١) بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فان المحمول

البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا للامكان في الحقيقة ولغموض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمي المصنف هذا لا اعتذار تحملا وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التحمل الى ما بعد كرسك السالبة الكمية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والدائم شيء واحد في الكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس العالب من الضروريات الكمية الا الافتراض وهو فعينه البيان في عكس الدائم ولم يلتجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه بلو اخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الأخير لم يازمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكأنك قلت كل ما يثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تقرر شيئا معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالانسانية بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وإنما تقرر عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنه بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تتحول محمولا تكون أعم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب دائما وبالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل ويوتناقض

ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكاتب فانه
ضروري له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما
ضروريا للآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض
المواضع ضروريا في بعضها ممكنا خاصا كان يشتركان ما فيه هو العكس في جميع المواضع
وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك

ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق في قولك ليس كل انسان حيوانا
وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفي شيء

عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا ينفي عن هذا لانه
موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة

للانسان اذ يصدق ان يقال لاشيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب

الانسان عن الكاتب والضحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما في الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل

عاما في الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري

له فيجب ان يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص

وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض

ب ج بأي امكان شئت فبعض ج بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من

ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس الى لاشيء من ب ج بالضرورة

وقد قلنا إن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية

في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالمالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه

بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لاتصاح ان تكون

عكسا للسالبة المخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الايجاب الى

السلب لكونها (١) من الممكن العامي
واعلم أن القانون الاعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتماهه والمحمول بتماهه
وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائها تخلفا في العكس اذ الصدق غير متحفظ
فيه مثال ذلك أن نقول لاشيء من الحيطان في الوند ولاشئ من البطاطيخ
في السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لاشئ من الوند في الحيطان
ولا من السكين في البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض
أجزاء المحمول لان المحمول هو في الوند وفي السكين لا الوند ولا السكين وحدها
فلنجعل جملته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما
في الوند بحيطان ولا مما في السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول في العكس

(١) لكونها من الممكن العامي أي والممكن العامي اذا انقلب من
الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصي فان السلب
والايجاب فيه بمعنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم ان المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب
استعماله في العلوم ولهذا سلك المسلك الذي رأيت في البيان اما الجمهور
وخصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا في القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن
الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا
أما فائدة باب العكس فقد قصر وها على استعمال عكوس القضايا في بيان لزوم بعض
النتائج لقياساتها في بعض الأشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن
يكون من الأدلة وحده فيجوز لك ان تدعى دعوى وتستدل عليها بانها عكس لاصل
صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لاله الا الله فانه
في معنى لاشئ من الاله بغير الله وهو سالية كلية ضرورية معدولة المحمول
والمبرهن عليه بدليل الوجدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ
من غير الله باله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذه دليلا
على صدق عكسه وهو لا إله الا الله

الفن الثانی

فی صورة الحجج وینقسم الی ستة عشرة فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هی المتصود الاصح من المنطق وكانت فی نفسها مركبة والعلم بالمركب لا یحصل إلا بعد العلم بامنه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية فی بیاننا بمفردات المعانی والالفاظ والتخلص منها الی تركيب القضايا بأصنافها حتی أتینا علی جمیع ذلك بالبیان الشافی تخلیق بنا تجرید النظر لتعریف الحجة وأقسامها

والحجة هی قول مؤلف من أقوال یقصد به ایقاع التصدیق بقول آخر غیر مصدق به وأصنافها ثلاثة القیاس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور قريبة منه كالضمیر (٢) والدلیل والرأى والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القیاس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سامت لزم عنه لذاته قول

(١) والمثال یریده التمثیل الذی هو القیاس الاصولی كما یأتی فی الفصل

السادس عشر من هذا الفن

(٢) كالضمیر الخ سیأتی للمصنف فی الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسیر هذه الالفاظ ولنعجل به الآن فالضمیر قیاس حذف كبراه إما لظهورها كما یقال فی الهندسة خطا ب و اج خر جا من المركز الی المحيط فیهما متساویان وإما لاختفاء كذب الكبری كما یقول الخطابی فلان یكلم العدو فهو خائن ولوقال وكل من يكلم العدو فهو خائن لاجس بكذبه والرأى هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شیئا حاصل أو غیر حاصل أو أنه حسن أو قبیح أو من الصواب فعله أو من الصواب تركه وذلك بما یستلقتها مضمونها الی معهوداتها فی الشأن الذی تقال فیه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم وما یسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والامین آمن والدلیل هو من نوع الضمیر یراعی فیه أن شیئا لو ثبت للاصغر تبعه شیء آخر دائما یثبت له كقولك هذه المرأة ذات

آخر ققولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب تقيضها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانغنى به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكورة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزمت عنها بتأليفها قول آخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وما هو (١) معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغير هالم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب الصهال عن الانسان ولو بدلت بما ليس مجاويا للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما إذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد زاد في الحد لفظة الاضطرار (٢) احترازا عن هذا ولا حاجة إليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم

لبن فهي اذن قدولت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه إلى أن أمر او احدا يثبت لأمرين فيثبت أحدهما للآخر أو أن أمرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما نقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فان الاضطرار شيء وحدثت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما نقول الشجاعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذا قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لهما فيمتخلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرارا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة إليه فانه يعني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لذاته بل لخصوص المادة كما ذكره

عنه الى أن يتمرن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأساً فمثل قولنا امسا ولب وب مساولج ف (١) مساولج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساولج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن امساولمساوى ج ومساوى المساوى مساوفيلزم حينئذ أن مساولج فالقدر المذكور ليس قياساً (١) على هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدلا عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاعه ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فيجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهى أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهى أن ارتفاعه ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهى قولهم لذاته لا بالعرض وإنما يحتاج الى هذه الزيادة ان لو جاز أن يلزم لازماً عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفى هذا المثال الذى ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيمكنى قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقترن بها الا بالعرض وهذا بيان ما ذكر فى حد القياس من الاحترازات والحد الذى فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال إذا سمعت لزم عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرارا .
واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف الخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدلى والمغالطى والخطابى والشعرى بسبب اختلاف موادها لكن الصورة واحدة فيهما جميعاً وإذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعمها جميعاً صورة فالأخرى تقديم النظر فى العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً ولما كان النظر فى الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلامة الرأى والقياس الدورى وعكس القياس ورد المستقيم الى الخلف والخلف الى (١) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أى ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا اللازم ليستجبه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده

المستقيم وغير ذلك مما تعرفه (١) من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى
ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج
والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت اجزائه تسمى حينئذ المقدمات
وأجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة التحليلية
اذا حلت الى اجزائه الذاتية تبقى الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليس
ذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى
الارتباط بعد الانحلال وتمثل للقياس والمقدمة والحدود مثلا وهو «كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم
مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم
والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس واللازم
عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ
الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم اما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل
بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو
كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل ولا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه (٢)
نحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما إن ذكر هو أو نقيضه
بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين
ولكنه فرد فيلزم أنه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل
وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمتساويين» يلزم منه أنه
ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها
فقد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة
بمقدمته عن موضعه

(٢) لانه نحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

والقياسات الاقتراعية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لاحالة من مقدمتين تشتركان في حد اشترك (١) المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً اوسطاً وكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا لاجتماعهما والمحدث للأخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقتراناً وما كان من الاقترانات يلزمه النتيجة لذاته يسمى قياساً وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلاً

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أجناء فان الاوسط إما أن يكون محمولاً على الاصغر موضوعاً للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعاً للاصغر محمولاً على الاكبر أو محمولاً عليهما جميعاً أو موضوعاً لهما جميعاً لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه يبيد عن الطبع يحتاج في ابانة ما يلزم عنه إلى كلف في النظر شاقة مع أنه يستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وان لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بيننا بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم (٢) الذي يتمين قياسيهما قبل البيان بشيء (٣) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك انشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرأ من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

(١) اشترك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف لهذا صح أن يقول اشترك المثال في المؤلف (٢) الفهم بفتح فكسر السريع الفهم (٣) بشيء آخر متعلق بالبيان اي يمكن اسرع الفهم أن يتميز لزوم النتيجة لقياسي الشكلين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشيء آخر غير مجرد القياسين

وتشترك كلها في أن الاقياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين
ولا عن صغرى سالبة كبرها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة
تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيها (١) نستثنيه وأما في الجهة فسنذكر
أى المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط
(الشكل الاول)

وإنما سمي أولاً لأن إنتاجه بين بنفمه وقياساته كاملة وتبين به جميع الانكسار
ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلى الموجب والكلى السالب والجزئى
الموجب والجزئى السالب ولا ينتج الكلى الموجب الذى أفضل المطالب غيره .
والشكل الثانى ينتج السالب والثالث ينتج
وشرائطه في إنتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بأن تكون
سالبة ممكنة أو وجودية ينقأب (٢) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية
وإنما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر

(١) الا فيما نستثنيه سيأتى للمصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل
المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان
لايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا
قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أى بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة
موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة
الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية
وهو ما شرطناه في أول الأشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطابق في الشكل
الثانى فان بيان الضرب الثانى من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة
موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات
(٢) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهى السالبة المحققة الموضوع كالمطابقة التى
روعى فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب
بالفعل أيضاً فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى
ايجاب كما ان الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعى عدم دوام الايجاب

تحت الاوسط بأن يقال (١) عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاًوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلمة الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فرمما كان اعم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

قوائمه المنتجة أربع لأن القضايا إما مبهمة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليستغنى بها عنها والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها فانك إذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن عامك بأن زيدا أبو بكر عاما لا يحصل الا بهذا المظم القياسى فان كان بيننا له أن هذا أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيننا له أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعنى باثباتها بالقياسات هي المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الأربع اذا جعلت صغرى أمكن ان يقرب اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة عشر لكن الصغرى اذا لم يحز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيات لا بالصغر الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

- (الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د يفتج كل ب د
- (الثانى) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من ج د يفتج لا شئ من ب د
- (والثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د يفتج بعض ب د

(١) بأن يقال عليه الخ بمزلة لتصور لدخول الاصغر تحت الأوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه إنما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

(الرابع) من جزئية موجبة وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا

شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم ان غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لأن الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب ان تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه واذا جعلت صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو انا فلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لان فيها الاصغر الذي يجب ان يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا (١) د عليه لم يلزم البتة

(١) وحملنا د عليه أي راعين أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه العكس فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لا قتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لأنه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعكس العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون البناء محمولا في النتيجة لاموضوعا كما فرض أولا ولا يمكن ان نقول إنه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض د ب لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الأول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد انه لو صح هذا الاقتران في الشكل الأول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الأول وانما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلي بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

من هذا الافتراض أن ليس بعض ب د فاذا إن انتج هذا الافتراض شيئاً فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثاني لانتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يردده الى الشكل الاول فيمتضاعف العمل على ما في الشكلين ويتمحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للاخرى في الجهة ونؤخر الكلام في المختلطات الى أن نقرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فاذا كانتا المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا إذا الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن فيها (١) كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالاً ممن غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يبين تعدى ذلك الحكم الى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وإنما قلنا ان الحكم على ما هو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د فالامكان عنى به أن كل ما يوصف بحج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه (٢)

(١) لأن فيها أي في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الضرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدوري ما تقدم الخ أي لكن تعدى الحكم الى ما هو اوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة بيانه الى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج الى أن يبين بشي آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بياناً دورياً وإنما سميت بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر والاكبر فأيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجاً في الاوسط والاوسط محكوم عليه بالاكبر سلباً أو ايجاباً كان الاصغر محكوماً عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته واما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر إننا هو على الاوسط والاوسط حاول للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لاشتمال الاوسط عليه

وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج الى أن يبين بشيء آخر بل يكفي فيه أدنى تفييه فان الاكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والاصغر اذا أمكن أن يكون الاوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن امكان (١) الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما اذا كان الاكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر فليس تبيين جهة النتيجة بل يحتاج الى بيان وسند ذكره في المختلطات

(١) امكان الامكان الخ أي الممكن لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأي الجمهور هنا أيضا حيث جوز انناج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مر كوب زيد بالامكان العام وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيد المر كوب بالفعل إلا الفرس فكل مر كوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وان معناها ان كل مالو وجد وكان بالفعل كذلك بالماضي وانه عند التقييد كما في المثال يخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة غير صادق لانه ليس كل مالو وجد وكان مر كوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مر كوب زيد عنوا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مر كوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مر كوب زيد فرس وهي جزئية لا تنتج في الشكل

الشكل الثاني

الأول هو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج
لا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأز تكون الكبرى كلية
والموجبتان لا تنتجان فيه لان الشيء الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم
للحجر والحيوان وللمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة في احد المثالين سالبة
وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تنتجان فان الشيء الواحد قد يسلب عن
شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق
أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد
يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى اعم (١) منه وقد يكون بعض
شيء مسلوب عن كله والنتيجة في إحداهما موجبة كلية وفي الاخرى سالبة كلية
أما اذا جعلت (٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى
عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لأن الخاص يصدق سلبه عن بعض
العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين
جميعا سالبة جزئية

والمشهور (٣) ان المطلقين تنتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق

(١) اعم منه كما تقول لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس
وقوله وقد يكون بعض شيء مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كما لو بدلت
الحيوان في المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل انسان هذا اذا كانت
الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان
فرس ولا شيء من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك
لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الحالتين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والداعمتين لأنها تنتج بلا نزاع
وإنما اراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس بمنتهج

أنه أما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لأن شيئا واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشئتين المتفقين كالانسان ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحدهما لاحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتمين اذن من هذا التأليف نتيجة

وإذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين في الكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من د ج ينتج لا شيء من ب د لانك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول وتنتج ما ذكرناه ويبين أيضا بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ب د أي مادام ب صادق تقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شيء من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شيء من ب ج وكل د ج ينتج لا شيء من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شيء من ب د صادق تقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شيء من ب ج هذا خلف

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والسكوية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس

عن جزئيتين لكنه يبين (١) بالافتراض والخلاف أما الافتراض فهو أن تفترض البعض من ب الذي ليس ج شيئاً معيناً ونسميه ألفاً فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) ما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا جزئياً وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون احدي المتقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد منفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً كما تقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرر بقولك لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

- (١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب أحيانا فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع
- (٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق تقيضه وهو كل ب د ويضم الى الكبرى القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

ويفتح من المطلقتين والممكنتين (١) بخلاف الثاني وقرانه سمة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما في الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقتران آخران (فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د لأنك اذا عكمت الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالخلف أيضا وهو أنه إن لم يصدق بعض ب د وكان مطلقا (١)

(١) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول ويبنوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو فرضنا أن زيدا يركب الفرس ولم يركب الجمار قط وعمرا يركب الجمار دون الفرس فانه يصدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لأن كل ماهو مركوب عمرو جمار بالضرورة وبما سبق في العكس وفي السكلام على هذا الشرط في الشكل الأول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئان لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئي اى في قضية جزئية وهى نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو في بعض أفرادها عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

(٢) وكان مطلقا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء ب د بالضرورة لينتج من ثانی الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية

أما فنقيضه صادق وهو لاشيء من ب د دائما وكل (١) ج ب ينتج من ثانيا
الاول لاشيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاعلاق هذا خلف
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج
ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف
(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض
ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف
(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض
ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى وجعلها (٢) صغرى الاول فينتج
بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة
المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس
الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية
سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د يفتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه
بالعكس لأن الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت
جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو
أنه إن لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل (٣) ج ب

لأن النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين
أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا
بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص في آخر
فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا

- (١) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى
- (٢) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول
وكبراه هي صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث
- (٣) كل ج ب كانت صغرى قياسنا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو ان تفرض بعض ج الذي ليس د الفا فيكون لاشيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشيء من ا د ينتج (١) ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وببساطة بعكس الصغرى وبإخلاف وبالافتراض هذا بيان النتائج من المطابقات في الشكلين وأما التأليف من الضروريات فيهما فكالتأليف من المطلقات لا يخالفه إلا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بإخلاف كان نقيض الضرورية الممكن العامي فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا من ممكن وضروري ونحن نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بإخلاف فنفرض الممكن العامي الذي أخذ نقيض الضرورية في إخلاف وجوده وليس بمحال فرضه وينتظم أيضا من الوجودي والضروري

وربما يخلج في خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان بيني القياسة بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أجد جزأي المقدمة للوضع والآخر

(١) ينتج أي من الضرب الثاني من هذا الشكل ولك أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لاشيء من ا د لينتج بعض ب ايس د من الضرب الثاني من الشكل الاول

للحمل فلو عكس لم يكن طبيعياً كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية
ولا النار بمرئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعى
وإن كانت حقا وربما لا يلتم قياس مع هذه الإبان يقرن بها قضايا آخر على
نظم الشكل الثانى وكذلك أعما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع
بعض الأعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية وربما
لا يلتم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث
وقد ظن أفاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فى العلوم فابحث
عنها غير مفيد والعجب ان أكثر القضايا المستعملة فى صناعاته هى المطلقات
فظنه إذن خطأ

الفصل الثالث

(فى المختلطات)

واذ قد فرغنا من المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة وممن
الممكنات أيضا فى الأول والثانى فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها
أما إن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد
اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت ضرورية فالحق أن
النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنها
إذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بـ ج كيف وصف به دائما
أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بـ ج مطلقا
فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا كانت النتيجة تابعة للكبرى
فى هذا الاختلاط إلا إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس
المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب إذا كان
موصوفا بـ ج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بـ ج فهو د (ب) مادام
موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائم له مادام موجودا
قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط فى الكبرى أن ج مادام موصوفا

يُجِبُّ لَدَائِمًا فَهِيَ كاذبة فإنا إذا قلنا ان كل ج د لَدَائِمًا بل ما دام ج حكمتنا
ان كل ج ليس دَائِمًا ج وقد قلنا في الصغرى ان ما هو ج أى ب ما هو ج
هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشترط أن لا دوام في الكبرى فعلى الوجه فان
القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعلمه ذلك بكذب الكبرى فليس
كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجوه الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد
الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبين ذلك هو
ان يجعل اللادوام جزءا من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دائما فهو د وهذا
غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزءا من المحمول اذ قال وكل ج د
لا دائما بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولأجله كذبت
الكبرى فإنا جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائما وجعلنا
ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دائما إذا جعلنا الحمل غير دائم بل
مشروطا بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا هدم دوام
الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئا ما غير دائم بسبب مساوفة
ذلك الشيء إياه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذى جعلناه
جزءا من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج
لا دائما بل تحكم بالدال على ليس دَائِمًا ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع
وجود موصوف بج دائما لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولا في الصغرى فان
محمولها هو ما كان ج دَائِمًا فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا
يلزم منه نتيجة

فأذن الوجه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لا دوام الجيمية في الكبرى
لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط. وأما
ضروب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط في الشكل الثانى فنتيجته ضرورة أبداً أما إذا كانت

المطابقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق . وأما إذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لأن إذا كان موجبا لاحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهي لاحدهما بالضرورة والآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تمتجان وكذلك (١)

الموجبتان ولكن يشترط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا (٢) يتألف قياس من سالتين او موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان الموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى أولا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في اقترايين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفترض البعض الذي هو ج

(١) وكذلك الموجبتان أي وتنتجان سالبة أيضا لانه إيجاب صوري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئا واحدا قد ثبت لاحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما يشهد لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التي كانت وصفا للشبوت الاول فتكون إحدى المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة وللآخر بجهة تباينها فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في إحداها تنافي به الاخرى لجواز اتفاقهما في حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وإنما يكون التنافي حتما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

وليس (١) د ا فيكون لاشيء من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شيء من ا د فليس بعض ب د ولا شك ان العبرة في الجهة لقولنا لاشيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الأول بعكس

(١) وليس د ا هذا إذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شيء من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى يرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لاشيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا إن جهة النتيجة هي جهة لاشيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا يفتح من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض يفتح من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم أن هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة الكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهي كل ا د هي بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

الكبرى للصغرى (١) لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وإن كانت ضرورية فالمشهور ان النتيجة ممكنة حقيقية (٢) إن كانت الضرورية موجبة لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د فبالضرورة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لان في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى إذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراه كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على إنتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض د ب في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغراه احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي ضرورية الكبرى وقوله لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د يريد أنه إن لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق بقيضاها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل

ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا
أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة
حامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن
النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة
ضرورية أبداً لا نأذاقلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال
له ج فذلك الشيء دائماً د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجوداً (ب) اذ قيل له
ج فهو دائماً د أو ليس د وان لم يكن (أ) ج وليست هذه الضرورة تحصل عندنا تصافه بل
بل اذا صار ج كان موصوفاً بد فقبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى
جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة وايضاً لانه ليس بمحال ان يصير ما هو باهوى
ج جيباً بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لاجل حصوله بل بالفعل بل
دائماً قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل
متحرك جسم فكل إنسان جسم لاجل ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام
ذاته موجوداً وقد قدمنا أن الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في

عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكناً في الصغرى القياس
المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن
ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضاً صحيحاً للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو
نقيض الممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة
فهو أحد الأمرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل
الذي ذكره

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل
عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج
ود أو التنافي بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتي
ج ود في أي فرض تحققنا فما يكون ج بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه
الطبيعة اذ ليس بمحال ان تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو
التنافر بين الطبيعتين

المادة (١) الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة
بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية
السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء
عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال
وأما اذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة
ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية
فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٢) الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د
بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة
السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة وتقرن (٣) بها الصغرى الممكنة

(١) الا في المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معانها يجوز أن
يكون ويجوز ان لا يكون فهى موجبة في قوة سالبة أيضا وهى سالبة
في معنى موجبة فالسلب فيها صورى ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة
خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج
بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان
كانت سالبة فمعناه ان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب
حاصلا وقتا ما فيكون الباء جيا بالفعل فسالبتها في قوة موجبة أيضا ولهذا تكرر
النتيجة منها سالبة ومن ضرورة كبرى موجبة موجبة ضرورة (٢) ونضع
الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية
أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى
وقد بدأ في البيان بالقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع
الكبرى موجبة الخ (٣) وتقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على ان تكون
الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب
النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن فى الصغرى حتى تكون
فعالية وجودية وهو فرض جائز لان وتووع الممكن ليس بمحال وان كان هذا
الفرض كاذبا لانها فى الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شىء ان يكون محالا

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولـ لكنه ليس بمحال اذ
فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب
الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد
لازمه معه فيصير المحال موجودا لـ لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن
يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت
محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية
لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في
النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود
فاعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع
ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د وتقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها
وجودية فيلزم (١) بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري
هذا خاف

فاذا فعلنا ذلك وجد معنا قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج الوجود
وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع
الكبرى في الشكل الثالث في اختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة
محالة لان كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود
فقولنا ليس بعض ج د اخص من تقيضا فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع
التقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف
صحيح ولا لفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال
بالبداهة وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من
فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون
هي الكاذبة

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الشكل الثالث هكذا كل ب
ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي
والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودى
فى الاشارات إما ضرورة الایجاب وإما ضرورة السلب فليس (١) لزوم كون
النتیجة ممكنة على رأیه أولى من لزومها وجودية فلهذا سها فى هذا الكتاب

(١) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودى على رأى
أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين إما تسلب الضرورى أو الایجاب الضرورى
كان الدليل المتقدم جاريا فى الوجودى كما هو جار فى الممكن بغير فرق فيصح
عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية
مع أن ذلك غير صحيح فى الواقع لان نقيض الوجودى هو المراد بين الدائم والضرورى
وقد سبق للمصنف فى باب التناقض التفتية على مخالفة أفضل المتأخرين فى
الاشارات لرأیه فى نقيض الوجودية وقال « إنه حكم فى الاشارات بان الایجاب
أو السلب ضرورى وقد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه »
فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجرى الدليل المتقدم
فى بيانها لانه فى حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس فى الاستدلال من
اختلاط الممكن بالوجودى فى الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما
سيأتى قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التى هى كبرى
القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض
المردد هو من قضايا جزئية والدوام فى الجزئى لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضاً
الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة ذهى
من اللواحق التى تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئاً
عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ماله ذلك الوصف بالامكان كان تقول
كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات فى الجو بالفعل فان غاية
ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يقطع المسافات
فى الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات فى الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت
منطق الاشارات فى باب التناقض فاذا عباراتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه
الذى ذكرنا (أى وجودية) كان نقيضه ليس اما بالوجود كل ج ب أى بل
إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسى « وفى بعض
النسخ أى بل إما دائماً بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك والله حجيح هو الاخير

فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودى على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبية على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطاق الامى يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه تارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن العام

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثانى فاذا اختلط مع الضرورى فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو إحداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه (١) كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضرورى في هذا الشكل وإذا اختلط مع المطلق وكان ما (٢) ينعكس فيكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة

وحده لأنه نقيض الوجودى اللادائم والأول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من النساخين

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد اذا ثبت لشيء بالضرورة والآخر بالامكان الذى لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتهما الشئيتين متماينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان ما ينعكس أى كان المطلق ما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذى لم يؤخذ بمفهومه العرفى أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى وضع معه أو لم يخص بزمان معين فى الماضى أو فى الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفى أو خص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه فى الحكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه فى الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصة

فتكون المقدمتان سالبتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس
فلا شيء من ب د بالامكان (١) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة
في العكس وإن جاز اشتمالها على الضرورة وهي التي يجوز (٢) دوام اتصاف
موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس
وارد الى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لاشيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى
لترجع الى الاول فينتج لاشيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما
لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٣) الابطحيلة وهي أن يقرب الى
الايجاب فانه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب

فيجوز أن تكون موجبة وأن تكون سالبة لان سالبتها في قوة الموجبة أيضا
فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وإنما شرط أن
تكون الممكنة كذلك لأنها هي التي تنعكس بالتحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة
إن كانت سالبة

(١) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما

(٢) وهي التي يدوم اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصحح أن يلحظ
فيها أن الحكم إنما هو منوط بوصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك
فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضرورة فالنتيجة حينئذ تكون سالبة
مممكنة عامة لأنها ترجع إلى الاول بعكس الكبرى كمنفسها وهو ينتج الممكن
العام من هذا الاختلاط

(٣) لا ينعكس الابطحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة
فتنعكس عامة كإقال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل
العكس المنطقي المعروف فقد نقاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل
هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة
لمخالفة القضيتين في السكيف وإنما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا
أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة

فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وقارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس .

الضرب (١) الثالث كالأول لأن نتيجته جزئية والرابع (٢) لا يمكن (٣) بيانه بالعكس كما عرفت ولا بالاقتراض لأن نتيجة (٤) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان فيتألف منها قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك

(١) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالأول أى في جهة النتيجة فهى الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس وإلا كانت من الممكن العام العالِب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الأول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك

(٢) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغراه مطلقة فهى جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٣) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

(٤) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنافى الافتراض نفرض بعض ب الذى ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل اب ولا شئ من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شئ من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثانى من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثانى يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهى موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما فيما (١) يرجع إليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة هذا (٢) الاختلاط في الاول الممكن الخاصي ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي إن كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة إلا في موضعين (أحدهما) إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٣) ممكنة أما الشكل الثاني

(١) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كما ضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد إلى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فتضم الأولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٢) هذا الاختلاط يريد الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وإن اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٣) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الأول

فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممتنتين
ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت
المطلقة عن معنى الضرورة والامممكنة عامة واما في اختلاط المطلق والضروري
والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية ابدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو
سالبة وموجبة الا ان يكون المطلق عاما فاختلف الكيفية حينئذ لا بد منه
وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الردالي
الاول الا في موضعي الاستثناء في الاول. هذا تمام القول في المختلطات وتم
بتمامه القول في صورة الأقيسة الحملية من جملة الاقترانات

الفصل الثالث

(في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك)
قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة
والمنفصلة وكما ان من الحمليات ما يصدق به بغير قياس ومنها ما يفتقر التصديق
به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحمليات قد تنتج عن
قياسات حملية وقياسات شرطية ايضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية
سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية
لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج
وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركبها
والحقيقي منها وغير الحقيقي وايجابها وسلبها وحصرها وإهمالها مع الاشارة الى جهاتها
وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية
في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء إلى شيء
لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو الأول وفي الشرطية ليس كذلك
بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف
الحمليات إنما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف
الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لئلا لكنها خرجت عن كونها

قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعماد فيها
فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعها قضية يمكن فيها
التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها
هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها. أما المتصلة
فقد تكون مركبة من حمليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وقد تكون مركبة من حملية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من
الحملية والمتصلة وليكن المقدم حمليا كقولك ان إن كانت الشمس علة النهار فكلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني كقولك جماليا ان كانت كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار واما تركيبها من الحملية
والمنفصلة والحملية هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما
فردوا. مثاله والحملية هو الثاني قولك ان كان هذا إما بيضا وإما سوادا فهو
لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون
مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض
الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن
المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما أن
تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا
كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان
كان زوجا فليس بفرد

وللمنفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الحمليتين فكقولك
إما ان يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا و تركيبها من
المتصلة والحملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة وإما أن
لا تكون الشمس علة النهار و تركيبها من المنفصلة والحملية كقولك إما أن
يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا و تركيبها من المتصلتين
كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن

يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بوجود وتركيبها من المنفصلتين كقولك أن نله تكون هذه الجمي اما صفاوية واما دموية واما ان تكون هذه الجمي إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية في القوة كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون شوالب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال وليكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فيه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فيه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة، فان قولك ان كان مجنوبا فيه حمى كلام تام وكذلك لوقات بدله فيه سعال يابس وكذلك غيره من الأجزاء

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسما متغيم (١) وليس السلب فيه

(١) متغيمية يقال تغيمت كما يقال غامت وغيمت

أن يكون المقدم أو التالي سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة
كقولك اذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم
عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب في المنفصل هو الدلالة على
وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا
وإما أن يكون فردا فقد أوجب انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية
القائلة هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد
بإدخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف
الانفصال لا بعده كقولك ليس اما أن يكون الجسم أبيض أو متحر كافتقدت
المباينة والانفصال بينهما فاما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على إحدى
القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون
العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقولك اما أن لا يكتب زيد أو يحرك
يده فأنهما موجبتان وان اقترن حرف السلب بكل واحدة منهما في أحد المتالين
وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقة وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضى وضع المقدم
لذاته أن يتبعه التالي سواء كان علة له او معلولا لا يفارقه او مضائفا أو كائنا
معلولى علة واحدة وغير الحقيقي هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق
القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما إذا قيل كلما كان الإنسان
ناطقا فالجمار ناهق فليس هذا حكما متابعا التالي للاول بسبب ان التالي من موجبات
المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا او خفية علينا بل على سبيل الافتقار
والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي
ولم ينتقل إليه عن وضع الاول إما بديهيا او بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى انتقال
الذهن منه إلى التالي

والحقيقى لا يشترط فى صدقه صدق أجزاءه بل ربما كان جزاءه كاذبين بل الشرط

أنه إذا وضع الاول لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت
والخمسة زوجا فهي منقسمة بمتساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم
مهما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو أمكن وجوده
وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام
ولا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا
العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور
اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا التقسيم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من
الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر
ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا أي هذان لا يجتمعان
فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجاد فانه ليس
بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو
للمنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون
نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا إذا قلت
انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا إذا قلت انه حيوان ولا يخلو
الشيء عنهما جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان
بأن يكون جادا فيجتمع فيه العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر
فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما إذا قلت إما أن
يكون زيد في البحر وأما أن لا يفرق فقولنا لا يفرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الاتصال لكن هذا اللازم أعم من
هذا النقيض فان من يكون في البحر قد لا يفرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع من
مثل هذا الاتصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا يتصور خلو الشيء
عن الكون في البحر وعن عدم الفرق ولكن قد يجتمعان بان يكون في البحر
ولا يفرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء

عن كذا وكذا أى أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الأول من هذين القسمين وأيهما (١) كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود في الثاني منهما وأما الحصر والأهال في الشرطيات فليس كليتها ان يكون المقدم أو التالي كليا بل الكلية في المتصلات أن يكون الاتصال كليا أى محكوما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي أن يكون الانفصال كليا أو محكوما بانفصال كل من الجزئين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له واللفظ الدال على الايجاب الكلى المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلى المنفصل قولنا إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلى المتصل قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب الكلى المنفصل

و أما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وإن كان المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئى المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئى المنفصل والدال على السلب الجزئى المتصل ليس كاملا وعلى السلب الجزئى المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية الجزئية مثل قولنا إن كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرقة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون اب ويكون (٢) ج د وهى من المنفصلات في قوة قولك إما أن

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تنمة معنى لفظة لا يخلو

(٢) ويكون ج د كما نقول لا يهضم حتى وأناحي وكافي الحديث لا يسرق السارق

وهو مؤمن فعني هذا إما أق لا يهضم حتى فأبقى حيا واما أن لا أكون حيا وانهضم بعد موتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا واما أن لا يكون

لا يكون اب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك ان كان
اب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكون (١) اب وهي
من المتصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون اب
ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ح د ف(اب) وقريب من هذا قولنا
ليس (٢) بكون ج د إلا و اب فهاتان الصيغتان تفيدان المحرر الكلبي

وقد تمتعمل صيغة لما فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل
على تسليم التالي ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه على عكسه صيغة لو فانها
تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة
هي جهة الاتصال لاجهة أجزاء القضية كما كان في الايجاب والسلب والكلية والجزئية
فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيهاد دائما مع أي وضع كان للمقدم
سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان
وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم
مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو

مؤمن ان سرق ونوجعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال
الشخص إما سارق أو مؤمن وأنا اما مهضوم الحق واما حي أي لا يجتمع هضم
حقي وحياتي

(١) أو يكون اب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة
كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة اما أن لا يكون في القرية وإما أن
لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخو منفعته من أحد السلبين لانها ان خلا منهما
كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا
التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المتصل مخرجه إلى ما لا يكاد يفهم
(٢) ليس بكون ج د الخ بصرح أن تمثل له المثال السابق بأن يقال لا يكون
الاص في البلد الا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حاة وهو مسخوط
عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الاتصال تكلف ظاهر

متنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السموت وأما الاتفاقية فحتمها الضرورة
فما فيه دوام التالى مع دوام المقدم وأما الوحودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع
ومع (١) ذلك توجد مع كل وضع فر بما لم توجد دلالة إذ لم يكن لزوم ولا دوام
فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيها فر بما لم يعرض التالى الذى لا دوام له ولا لزوم بل
يكون ممكنا عروضا فاذن جهة الامكان إنما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة
الوجود في الازومية وجهة الضرورة فيها جميعا
وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في الحليات فقولنا كلما كان تقيضه « ليس
كلما كان » وتقيض قولنا دائما إما وإما « ليس دائما » وتقيض ليس البتة « قد
يكون » في المتصل والمنفصل

وايراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالى والجزء والسكل والزمان
والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل
وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالى مقديما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية
ونقاء الصدق والكذب بحاله فعكس الساب الكلى سالب كلى وعكس الموجب
الكلى موجب جزئى وعكس الموجب الجزئى موجب جزئى ولا عكس لساب الجزئى
وأما الاتصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز
أن يقدم ويؤخر والاتصال بحاله ولتقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

الفصل الرابع

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملى ومتصل والشركة في المقدم
أو في التالى أو بين حملى ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استيقاء الكلام
في هذا الاقتران بأمرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين اتجاهاه الا بكافة
شديدة ولا يليق بالختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب

(١) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان
زيد الكاتب متحرك الأصابع

من الطباع السامية انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الافتراضات فالتجها
وعقيمتها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها
وتمييز النتائج عن العقيم منها دون من تقدمه وإن أخر الله في الأجل فسنفرد
لهذه الافتراضات كتابا جامعاً للمألوف والغريب منه

فأما الافتراض بين المتصلين فالناجح منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في
جزء تام أى في مقدم أو تال وحيداً تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحملات
لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالى احدها مقدما الأخرى وهو الشكل الأول
أو تالى المقدمتين جميعاً وهو الشكل الثانى أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب
أن يراعى ههنا أيضاً شرائط الحملات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في
الأول وكلية الكبرى وكون احدها سالبة في الثانى وايجاب الصغرى وكون
احدها كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والأول يفتح الكلين
والجزئيين جميعاً والثانى لا يفتح إن سالبة والثالث لا يفتح إلا الجزئية وتشارك
الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى
كبراهما جزئية

ومثال الأول كلما كان ا ب فحج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كما كان ا ب
فه ز وعليك أن تعد ضروبه الباقية، ومثال الثانى كلما كان ا ب فحج د وليس
البتة إذا كان ه ز فحج د ينتج ليس البتة إذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية
بنفسك. ومثال الثالث كلما كان ا ب فحج د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قديكون
إذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحملات

وأما الافتراض بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس إلا أن
تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على
هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية
أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة
ومثاله اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا وكل زوج فهو اما
زوج الزوج واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا

العدد إما فرد واما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد
وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون
الاشترارك بين تالى المتصل والحملي لا بينه وبين المقدم ولنضع الحملي أيضاً أولاً
مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة

الأول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الحملي وشريطته في
النتاج إن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التانى موجبا والحملي كلياً
كالحال في الحملات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة
التالى والحملي لو انتردا مثاله ان كان ab فكل c د وكل d ه ينتج ان كان ab
فكل c ه و d ه و e ه بنفسك

التانى أن يكون الاشتراك في محمول التالى والحملي وشراطه ان كانت المتصلة
موجبة كما قيل في التانى من الحملات من كلية الكبرى وكون الحمليّة أو التالى
سالبا مثله إن كان ab فلا شىء من c د وكل d ه ينتج ان كان ab فلا شىء من c ه
الثالث أن يكون الاشتراك في موضوعى التالى والحملي وشريطته إن كانت
المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحملات من كون التالى موجبا وكون
إحدهما كلية مثاله إن كان ab فكل c د وكل c ه ينتج ان كان ab فبعض d
وأما ان كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لا نذكرها
ولنضع الحملي مكان الصغرى فيحدث أيضاً أشكال ثلاثة والشراط فيها إن كانت
المتصلة موجبة ما ذكرناه وان كانت سالبة فهى من جملة ما لا نذكره

الأول كل c ب وان كان $ه$ ز فكل b ا ينتج ان كان $ه$ ز فكل c ا
الثانى كل c ب وان كان $ه$ ز فلا شىء من $ب$ ا ينتج ان كان $ه$ ز فلا
شىء من c ا

الثالث كل c ب وان كان $ه$ ز فكل c ا ينتج ان كان $ه$ ز فبعض b ا
وأما الاقتران بين المنفصل والحملي فان كانت الحمليّة صغرى كان القريب من الطبع
ما عر على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الحمليّة موجبة ومحملها موضوع أجزاء
الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إما ذات

أوجاد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جاد أو حيوان وقد ينتج منه على
منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج
وان كانت الحماية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وإن كانت
قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحد
منها محمول على حياله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع عمليات بعدد
أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج
الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والعمليات كليات وتكون أجزاء
الانفصال مشتركة في حده هو الموضوع ولكل حمله اشتراك مع أجزاء
الانفصال في جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء
بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل
متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جادا
وكل حيوان جسم وكل جاد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم
وقد يكون منه (١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء
العمليات ما هو الشرط بين العمليين في الثاني ولا يكون (٢) على سبيل الشكل
الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون المشتركة في كلي أعني أن يكون
في أجزاء الانفصال أو أجزاء العمليات كلي يكون مشاركا لسكنى أو جزئي من قرينه
وان كانت العمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها

«١» على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد المنفصلة ولا شيء
من العقل بحيوان ولا شيء من العقل بنبات ولا شيء منه بجاد وينتج لاشيء
من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال إما أن يكون العامة غافلين وإما أن
يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون
في غفلتهم وأولياؤهم مذنبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في غفلتهم
ينتج بعض الغافلين مذنبون في غفلتهم

ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع (١) وموضوعها موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هي محمولات الحملات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد إما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وإن كانت العملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول العملية بدل (٢) موضوعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمتفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداها لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة مثاله إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج كل وجهين إما متصلة هكذا فإن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ومنفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الانفصال والتالي كليا سو جبا ينتج انفصال على الباقي من اتالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله إن كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه إن كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج واما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين عملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل اما في المقدم أو التالي وهذا

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أي في النتيجة هي محمولات الحملات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بمتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بمتساويين فقد حذف موضوع العملية وهو الروح من المنفصلة التي هي النتيجة وأتيت بمحمول العملية مكانه فيها

القدر من الافتراضات الشرطية كاف في هذا الكتاب
وربما يعترض فيقال لاحاجة إلى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية
وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحملات
بأن يقال في المتصلة ج د لازم اب وفي المنصلة معاندة والاكتفاء في بيانها
بالاقيسة الحملية فخواهه أنالوكوننا نخفف عن انفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير
القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل
الأول الناتج للمطالب الاربعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذا
الموجبات يمكن ردها الى السوالل والسوالل الى الموجبات المعدولة لكن لم
نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكال الصناعة
وكفاء عن تغيير القضاء عن وضعها الطبيعي فما بالننا نؤثرهنا الاختصار والجمود
على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع
مع أن مقصدها أن نهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هي شرطية
والاقيسة الحملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطية فبان بهذا
فساد هذا الاعتراض

الفصل الخامس

في القياسات الاستثنائية

واذ فرغنا من القياسات الافتراضية حملتها وشرطتها فحدير بنا الاقبال
على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو
مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية لاحالة والأخرى استثنائية فيستثنى
أحد جزأى الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى
من جزأى الشرطية حمليا كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان شرطيا كانت
شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض
التالى أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى
ينتج عين التالى مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه

حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهن قضى بلزوم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب فيج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وان ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولاً لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجباً من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كلياً ان كان المحمول فيه مساوياً للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الأول بكلياً النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كلياً أيضاً في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم التقضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزئين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزئين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو

زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو أنه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج انه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وإن كانت الأجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لأن رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لأنه إن كان الغرض (١) هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فيفتح استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العجز مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر

(١) إن كان الغرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما تضعه من الأجزاء فما يوضع منها ليس مستفاداً من القياس لأن ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة لا من القياس بل هي إما بديهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فما يرفع غير متناه وما لا يتناهي لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجراء الغير المتناهية لا وجود لها إلا في الفرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الأجزاء ثم إذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الأجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لأنه حاصل في التصور اجمالاً فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم تلزم منه تبيحة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فما (١) يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحد (٢) جزأيه فقط كجزء الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك إن كانت المنفصلة عن سالبتين حكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جمادا فتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جماد وتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جمادا فاستثناء نقيض (٣) الجزء الموافق لجزء الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

(١) فما يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل كما في قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فإن لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة « وهو في الماء » هو الجزء الأول فاذا رفعت لا يكون يغرق أي بأن غرق نتج الثاني وهو أنه في الماء وإذا رفعت أنه في الماء نتج الأول وهو لا يغرق (٢) وما أحد جزأيه فقط كجزء الأصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالموافق هو « لا يغرق زيد » والمخالف هو « هو ليس في الماء » فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو أنه في الماء وإذا استثنيت عن المخالف فقلت إنه ليس في الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق (٣) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو « لا يكون نباتا » ونقيضه أنه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج أنه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذي هو « هو جماد » وقس البقية

وإن كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العيين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما إذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما . واعلم أن القياسات المنفصلة إنما تتم بالمتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو فكأنك قلت فيها إذا لم يخل الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها اضمار إذا صرح به عادت إلى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فإن لم يكن فيلزمه أن لا يخرق فأضمر فيها نقيض يكون وأوردلأ زمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد إلى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضاً تقديره إما أن يكون نباتاً وإما أن لا يكون فإن لم يكن فيمكن (١) أن يكون جماداً

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الايمن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فإن كانت إلى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شيء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وإن كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وإنما يكون ذلك بأن يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لأحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه، أو يوجد لأحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما

(١) فيمكن أن يكون جماداً فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من

أفراده ولهذا لا يجتمع مع النبات

ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الحامية للنتيجة من مقدمتين
ويمكنك ترد هذا (١) الاعتبار الى الشرطيات الاقتراعية واذا انتظمت
مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتاج المطلوب لكنه
قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن
أن ذلك قياس واحد ليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقت لبيان
مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوقها (٢) ومقدمتا القياس اذا لم
تكونا بيفتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب
الاول وربما اختلط (٣) هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا
وستعرفها ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى
فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج
وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه
والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل
ج د وكل د ه فكل ب ه

(١) ترد هذا الاعتبار الخ أي يمكنك أن تجرى هذه الصور التي
تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقتراعات
الشرطية كما جرى ذلك في الحيات

(٢) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد
ما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما
فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتي القياس القريب
نظرية فتحتاج الى البيان

(٣) اختلط هذه المقدمات أي ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة
وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينها كما ستعرفه
فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا إنما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجودا لأنه استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لاحتمال إبطار الأعشى وإذا استعملت (١) المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل مقاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قولنا « إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويجعل جملة « إن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « إن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف إنه تكلفه فالتصليتان مقدمتان لقياس اقتراني شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجمعها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

«وهو أن تستعمل المقدمتان جميعاً للقياس الاقترافي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالي احدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لاحتمال أن الأعشى يبصر من غير تقدير وجود النهار

الفصل السابع

في قياس الخلف

وهن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقترافي والآخر استثنائي وصورته (١) «ولكن المطلوب ان كل ا ب» هي أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

(١) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست بملتزمة في قياس الخلف والا لما تآتى له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقترافي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائماً تالياً في صغرى الاقترافي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائماً فلا يأتي التفصيل الذي يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لأنتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب لك مثلاً في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ab وكل $ج ب$ مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة
وحملية ينتج ان لم يكن كل ab فليس كل $اج$ ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة
في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ab فليس كل
 $اج$ لكن كل $اج$ ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ab وحاصله راجع الى
أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالا يستدل به على
كون النقيض محالا إذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح
فنعين لرومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق
واعلم أن المطلوبات الأربعة كلها إلا الكلي الموجب يمكن أن تبين من كل
شكل بخلاف أما الكلي الموجب فيبين من الشكلين الآخرين دون الأول وذلك
لأن نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الأول لأنها سالبة ولا كبراه
لأنها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث وأما الكلي السالب
فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لأن نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل
صغرى الأول والثاني وصغرى الثالث وكبراه أيضاً
وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل
كبرى الأول والثالث وصغرى الثاني وكبراه أيضاً
وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بإمكان جعلها صغرى
وكبرى الأشكال الثلاثة

وهي كل $ب ج$ فيصح أن يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على
أن يكون النقيض كبراه هكذا كل $ب ج$ وليس كل $ب ا$ لينتج من خامس الثالث
ليس كل $ج ا$ فلو صدق النقيض لصدق ليس كل $ج ا$ لكن كل $ج ا$ يحكم كبرى
القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب إذلا وسط بينهما ولذلك
قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أي بدون
التزام لصورته معينة في التأليف وانما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المتل
الذي لا يلزم

واعلم أن الخلف ما يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) نقيض التالي المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الأول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً بالثاني والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الأول وأما السكلى السالب فبيانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها صار (٢) الشكل الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل

(١) بأن يؤخذ نقيض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع في الاستثناء فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج د كل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد الى المستقيم رجوع الى الاول كما رأيت والتالي المحال يسمى أيضاً بالنتيجة المحالة تسامحاً لانه تال في نتيجة اقتتراني الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترائى الذى استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفاً معاً

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض أن المطلوب السالب السكلى لاشئ من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاشئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ج ولا شئ من ج ا فلو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت أن ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد في الاستقامة الى الثاني فانك بأخذ نقيض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا ولا شئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أو الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت لو لم يصدق لاشئ من ب ا لصدق

الأول عند ارتداده إلى الاستقامة وإن كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن (١) استعمالها في البيان الخلفي معاً إلا في الأول والثالث فإن استعملت كبرى فيهما بعض ب ا ولا شيء من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فإن كل ا ج فلو أردت الرد إلى المستقيم لرجعت من الثالث إلى الثاني وقلت لا شيء من ب ج وكل ا ج لينتج من ثانی الثاني لا شيء من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لا شيء من ا ب والمقدمة الصادقة لا شيء من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولا شيء من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فإن كل ا ج وعند الرد إلى المستقيم ترجع إلى الأول هكذا كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها إلا في الأول والثالث وذلك لأن الشكل الثاني لا بد فيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب العال السلكي موجب جزئياً فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وإنما تستعمل في الأول والثالث ولنفرض المطلوب لا شيء من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق فبعض ب ا من ثالث الأول والصادقة كبرى لكن هذا التالي محال فإنه لا شيء من ب ا فلو رددته إلى الاستقامة لرجعت إلى الثاني وقلت لا شيء من ج ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لا شيء من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجات في الخلف كبرى في الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ج فلو لم يصدق فبعض ج ا وهو محال إذ لا شيء من ج ا ويعود في الاستقامة إلى الثاني بجعل هذا النقيض السالب السلكي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ج ا ولا شيء من ج ا فلا شيء ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بأن تقول كل ب ا وبعض ب ج « وهو نقيض المطلوب » لينتج من الثالث بعض ا ج « وهو المحال » ونقيضه لا شيء من ا فتضمه في الاستقامة إلى الصادقة فيعود إلى الشكل الأول هكذا كل ج ا ولا شيء من ا ج فلا شيء من

فارتداده منها عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتدت
عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة فاذ
ارتدت الى الاستقامة صار (١) الاول

ب ج وهو المطلوب

ومما بينا نعلم أن معنى قوله أن الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة
الشكل الأول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم أن يكون أن جميع ذلك يجرى في
مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الأطراف بل مراده أن السالب الكلى يبين
بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه في الرد هو
ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والتضاييا الصادقة وعلى الطالب أن
يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتي

(١) صار الاول ثالثاً والثالث اولاً الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض
ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لاشىء من ب د
فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشىء من ب د فينتج
لاشىء من ج د وهو محال لان تقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا ارد الى
الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلو لم يصدق صادق
لاشىء من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض
ب ج ولاشىء من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال
وتقيضه كل ج د فاذا ارد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لتقيض التالي
المحال في الشكل الاول هكذا بعض ج ب وكل ج د فينتج المطلوب وهو
بعض ب د

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لتقيض المطلوب
في الثاني هكذا لاشىء من ب د وكل ج د أنتج لاشىء من ب ج وهو المحال ففي
الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست جعلتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولاشىء من ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلفى بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت (١) كبرى فهمها ارتد عند الاستقامة منهما الى الثانى

أفتج لاشيء من ج ب وهو المحال ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيها وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول في الخلف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة صغرى لقياس من الثانى والصادقة كبراد ليقمّج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من الثالث ليقمّج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشيء من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثانى بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول أو الثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت في الخلف صغرى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل ج ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولاشء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشيء من ج د فتجعله كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول إلى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعتها صغرى النقيض المطلوب لنتج من الثالث بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاشيء من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

وان استعملت صغرى فيها ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن (١) استعمالها فيها الا كبرى ارتد الى الثانى عند الاستقامة منهما وأما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى تقيضه (٢) إلا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدربت به مما سلف على امتحان ما قصصناه لك بنفسك

(١) ولا يمكن استعمالها فيها إلا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلناها كبرى لتقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت تقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لتقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت تقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى (٢) الى تقيضه أى تقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لتقيض المطلوب هكذا كل ب د ولاشئ من ج د لينتج من الثانى لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة وتقيضها بعض ب ج فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لتقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج ليس ب وهو النتيجة المحالة وتقيضها كل ج ب فتجمله فى الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع فى الصورة الاولى من الثانى إلى الاول وفى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم أنه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولأجل مشابهته الخلف معاً أو ردها هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل احتيالياً لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الأشكال ولتمثيل له مثالا من الشكل الأول وليكن القياس أن كل a b وكل b c فكل a c فإن أخذنا ضدها وهو لا شيء من a c وقرناه بالكبرى وهي كل b c نتج لا شيء من a فأبطل الصغرى بالتضاد وإن أخذنا نقيضها وهو ليس كل a c وأضافنا إليها الكبرى فينتج ليس كل a b فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وإن أضفنا إليها الصغرى لم ينتج إلا إبطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لأن التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الجزئية وضد الكلية كلية لاجزئية

وإن اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الأول أن أريد إبطال صغرها يكون (١) إلى الثاني وإن أريد إبطال كبراه يكون إلى الثالث وانعكاس (٢) ضروب الثاني عند إبطال صغرها إلى الأول

(١) يكون إلى الثاني الخ لأن نقيض النتيجة أو ضدها يضم إلى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الأوسط المكرر محمولا في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما إذا أريد إبطال الكبرى فإن موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الأول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث (٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله أنك إذا أردت إجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فإنك تلاحظ عند قصدك إلى إبطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع

وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس (١) ضروب الثالث عند ابطال صغراه
الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول
واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا إياه لانا نأخذ
في الخلف معا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة
وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن
حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ
من تأليفه (٢) والخلف يكون متداً لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه
عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته
الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض (٣) المشكوك نقيض فيها المأخوذة على
أنها صادقة في القياس

كبرى القياس الذي تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس
والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض
الصغرى أو يضادها أما إذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى
ونقيض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو
الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(١) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول
نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض
أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيها فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد
إبطال كبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة
الذي هو موضوع النقيض كان محمولا في الصغرى فاذا وضعت الصغرى في القياس
صغرى في العكس وضمت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول
(٢) والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد
قياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على إنتاج كثير من الضروب في بعض
الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه
(٣) المشكوك لا فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على إنه صادق

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين (١) قياساً على نتاج المقدمة الأخرى (٢) فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عند ما تكون احدى المقدمتين غير بينه فتغير (٣) المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير الكمية فينتج: لا محالة المقدمة الأخرى

ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضاً الا ان النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس احدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(١) قياساً على نتاج الخ أى قياساً يبرهن على نجاج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الأدلة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على (٢) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على إثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قابل للفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الأتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والزاع محتمد بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكنه لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٣) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغير وضعه في الترتيب اللفظي فيبعد أن يكون تابعا لقياس على انه نتيجة تعدل به الى أن يكون متقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يريد أن توهمه ثم تقرن به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب بها لا تتغير بحال كما راه في الأمثلة

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة
متساوية ينعكس كل واحد منهما على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل
انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس
الكبرى لتتج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر
فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لتتاج الكبرى مثل أن تقول
كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما إن كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نجاج السالبة
فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة (١) ينتج السالبة
وأما إن أريد (٢) نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب
خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفا
بالموضوع كما كان في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره
بل يسلب عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع مثال هذا السلب قولك لاشيء من
الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر
فيصح أن تقول كل ما ليس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لاشيء من
العرض بجوهر أيضا أن تقول كل ما ليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده
الى العدول فانك ان قلت لاشيء من اب صح أن تقول كل ما هو ا فليس ب
فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد: دها من السلب الى
العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر
ولاشيء من الجوهر بعرض فلاشء من الانسان بعرض فتدالنتيجة الى العدول
وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العكس (٣) الذي يخص هذا

(١) ينتج السالبة كاتقول كل انسان ناطق ولاشء من الناطق بحجر فلاشء
من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة
وهي لاشيء من الانسان بحجر ليفتج لاشيء من الناطق بحجر وهو كبرى
القياس السالبة

(٢) نتاج الموجبة أي الصغرى والمسألة بعينها وهي ان الكبرى سالبة
(٣) العكس الذي يخص هذا الموضوع قال ذلك لان هذا العكس ليس
بالعكس المستوي وهذا ظاهر وانما هو شيء من العكس المعروف عند متأخري

الموضوع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر
(١) وأما القياسات الناتجة للجزئي فبين أن الكبرى لا يمكن ان تنتج من
النتيجة وعكس الصغرى لأنهما جزئيا وأما الصغرى فيمكن في (٢) الموجبتين
نتائجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتهما وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن
نتائج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضوع ورد بالنتيجة من السلب الى العدول
وأما الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٣) من الكليتين بالنتيجة
وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند
أكثرهم لأنه يحتاج الى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذ الدور هو أن
يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

المنظمين بعكس التقيض المخالف وهو جعل تقيض الجزء الثاني في الاصل أولا
في العكس وجعل عين الاول في الاصل ثانيا في العكس مع الاختلاف في الكيف
والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبه كما تقول
لا شيء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض كل ما ليس بحجر حيوان ولا يصح
كل ما ليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس الى كلية صحيحة
في هذا الموضوع لخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي أن سلب العرض خاص
عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما الى الكل
ما ليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فيكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل
ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر
(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئي الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول
(٤) في الموجبتين أي فيما اذا كان القياس المنتج للجزئي مركبا من موجبتين
فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمه الى عكس الكبرى الموجبة
كنفسها في الحكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض
الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتهما هكذا بعض
الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الانسان حيوان
والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ١٠ هرة مما سبق
(٥) من الكليتين أي اذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى
فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من (١) الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة
فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت
النتيجة إلى العدول وردت المقدمة السالبة إلى لازم هذا السلب فتنتج الموجبة
من (٢) غير حاجة إلى العكس لكن القوم لا يسمون هذا ذوراً ومثاله كل ب ج
ولاشيء من اج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب
فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو
كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وإن كانت الموجبة كبرى يمكن نتاجها بعكس
النتيجة العكس الخاص (٣) بهذا الموضوع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع

مؤلف من كائيتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الفرس ناطق ينتج
الاشي من الانسان بفرس فاذا عكست الصغرى الى كل ناطق انسان وضعتها
الى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول لاشيء من الناطق بفرس فاذا
عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشيء من الانسان بفرس وكل
صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كتنفسها الى كل
فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني
نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أي أن لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس
الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراه في مثاله وأما بسمه
القوم دور الاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس إحدى
المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضوع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس
النقيض المخالف ولا في الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من
الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا
الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لاشيء من العرض يقوم بنفسه

في تسميته دورا وإن كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن
النتيجة الكبرى (١) البتة ولكن ان كانت سالبة أمكن (٢) أن تبين هي من
النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وإن كانت موجبة لم يمكن بيانها على
النحو البسيط لأنه لا قياس (٣) من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير
وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كامة البتة لأن النتيجة الجزئية مع
عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الاجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة
موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كليا (٤)
وان كانت صغرى (٥) أمكن نازجا بعكس الكبرى مع النتيجة ثم عكس النتيجة

وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة
ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة
السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل
جوهر يقوم بنفسه

(١) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لأن عكس الصغرى يكون
جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٢) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من
الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس
الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٣) لا قياس عن سالبتين أي والنتيجة سالمة وكبرى القياس كذلك لأن
صغراه موجبة كما هو الفرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٤) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان
وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على قيمتها الى كل حيوان
انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بعكس

(٥) وإن كانت صغرى الخ كالمو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل
انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان
وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دوراً لافتقاره الى عكسين لذكرهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والمرجبة (١) كايية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضاً، فإن كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

الفصل العاشر

في اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضراً معداً والأمور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حد (٢) كل واحد منهما وخاصة وما يحمل على كل واحد منهما من الأجناس وأجناسها

(١) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب أما إن كانت الكلية سالبة الخ أى لا يمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة إلا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكمت النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بجوهر فيعرض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهم الصغرى المطلوبة

(٢) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه

والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض
أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (١) أيضا موضوعات كل واحد
من الحدين مما نسبة الحد إليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته
هذا في الأيجاب

القائمية ما يمكنك ابراره عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من
الحكم به على غيره إن كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث
عن موضوعات الثاني أى المحمول فيها فان لم يكف أو لم تحصل بك القدرة الى
تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منهما
فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى
تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب
الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الأجناس وأجناس الأجناس
والفصول العالية وأجناس تلك الفصول إن كانت الفصول مركبة ولها أجناس
كما في النامى إن جعل فصلا وفرض مركبا من المغتذى والمتنفس بمعنى ماله قوة
التحليل فان المغتذى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامى
وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أى
في ضمنها من أجزائها

(١) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد أنك لا تطلب الموضوعات
إلا بعد أن تطاب جميع ما تقدم من المحمولات على كل من الحدين بل العمل في
الموضوعات مصاحب لكل نوع من الأنواع السابقة للعمل في المحمولات فانك
اذا عرفت حد المحمول في مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات
عظقت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا ثم الى موضوعات ذلك الموضوع
لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذى عرفت حده أو خاصته أو
من موضوعاته ما هو موضوع لمطلوبك أيضا فمتسنى لك تأليف القياس من
الشكل الأول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في
الموضوع هكذا

وانفرض أنك تريد أن تستدل على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حد ما منهما

ما هو عقل بالفعل فانك تعتمد أولاً الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ما هو محمول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعتمد الى الحيوان فتجده بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعاً للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق إليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حد الموضوع كما لو تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاتها ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتمام الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزوجها له وعدم عروضاها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدالك أنه لا يكون إلا حساساً فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انتقلت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل إليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس العوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وایس جميعه مجرداً عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في موضوعاته الانسان بوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو

وتستغنى (١) بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد إذ لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر يلي في الايجاب بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكتاب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكتاب والكتاب جسم لأنه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر في العلوم يسكني للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغنى بذلك الشيخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها الفسفة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتمصر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج إلا إلى البحث عما يسلب عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست بحاجة الى البحث عن الموضوع الذي يسلب الحد عنه فان سلب شيء من شيء يكون للثنائي بين الوصفين في ذاتهما فينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في السكيات كما قاله ولتكن عنايتك الشيخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بدنيته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه

وخذ لك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخاف على حال واحدة في جسم ماله من السكال المقدر له ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لاني الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطاب ما بين الحيوان

يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يعني طلب اللاحق عن المملوق وليكن
اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على
الموضوع ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مفتد أو متدرج الى كماله بالنمو فتجد
بأن لاشيء من الحيوان بغير مفتد أو بغير متدرج وتعلم أن غير المفتدى
والحيوان أمران متنافيان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات
الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك
فهو غير مفتد ولا شيء من الحيوان بغير مفتد ولا شيء من الملك بمفتد وكل
حيوان مفتد لينتج لاشيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير
مفتد ولا شيء من غير المفتدى بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الأول
أما في الإيجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من
البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا
منها أو يحمل هو على شيء منها مثلا أو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان
فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل
غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته انه انسان ثم في الانسان
فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج
المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواته
للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا أفراد
أنواعه فلا تصالح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد لا يصالح
وسطا لأن مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في جملة على الناطق بل
لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها اليه
ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى لا يعرف ما يصح أن يوضع
له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت
أنها توضع للحيوان لانه مساوله كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواته للحساس
ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق أنه حساس أيضا ووجدت
الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فإن الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعاً فإن السالبتين في الثاني كالموجبتين إلا أن تجمل نظرك في اختلاف الایجاب والسلب ضرورة واطلاقاً وامكاناً فينتج (١) حيثئذ ما عرفته ولا تطلب أيضاً أن محمول المطلوب أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الایجاب ولا حاجة اليها في حالة السلب (١) فينتج ما عرفته أي في فصل المحتملات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني « وأما إذا كانت (أي المطلقة) وجودية فبني المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائماً لأن د إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعاً أو مسلوبا عنهما جميعاً وكان لأحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تنتجان وكذلك الموجبتان وليكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تنتجان في الشكل الثاني عندما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لاشيء من الإنسان بمتنفس بالوجود ولا شيء من الحديد بمتنفس بالضرورة فإن النتيجة لاشيء من الإنسان بحديد فإن معنى القضية الأولى أنه قد يثبت للإنسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية أنه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للإنسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس فهي مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بشمس بالضرورة إذ لو كان شيء من الشمس قرا للزم أن تكون الأضواء ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال في مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفي محموليك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مسلوب (١) عن موضوعه فإن السالبة الصغرى لا تفتح
في الشكل الأول

فإذا استقصيت في هذا البحث فإن كان مطلوبك إيجابا كليا ووجدت في
محمولات موضوعه ما يوضع لمحموله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا
ووجدت في محمولات أحدها ما يسلب عن الآخر تم القياس من الثاني ومن
الأول أيضا (٢) لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا ووجدت
في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والأول
جميعا (٣) لما عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت
في (٤) موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما

(١) مسلوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب

(٢) لانعكاس السالب الكلي أحيلك في التمثيل على ما سبق من مثال لاشيء

من الملك بحيوان

(٣) لما عرفته من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن
موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب كما سلكتنا في رسالة التوحيد
فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فيتهيأ لك العلم بأنه مالا وجود له من
ذاته ثم تنظر في الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد
من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون
ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته
والالكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم ولا يلحقه وإلا لزم سلب ما بالذات
عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك
تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل
نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست الصغرى
فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لسكان النتيجة بعينها والتأليف
الأول من الثالث والثاني من الأول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك - شوا لحافظة
بغير تعقل علم ولا شيء من ذلك الحشو بنافع في الاستدلال على ان بعض العلم

مالا يحمل عليه الآخر أو في (١) محمولات أحدها أو بعضه مالا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الأشكال الثلاثة

ويمكنك اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما عملناه في نفس المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمجال وكيف لا ينفع من الخلف وكل خلف كما علمته يرجع الى الاستقيم وفي الاستثنائي انما (٢) تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محمولات بعض أحدها مالا يحمل عليه الآخر وذلك لأن حشو الحافظة الذي يصير بعد المكس محمولاً لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشو للحافظة بلا تعقل ولا شيء من ذلك لحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(١) أو في محمولات أحدها الخ النسق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدها مالا يحمل على بعض الآخر أو في محمولات بعض أحدها مالا يحمل على الآخر فقوله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدها » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج السالب الجزئي الا إذا كان في احدي قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغيره للحق وكل كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء مالا يحمل على بعض الترفع ومثال الثاني أن تستدل على أن بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شيء من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع مالا يحمل على الكرامة

(٢) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح أن يثبت هوله أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالي ليبطل المقدم أو بنفس المقدم

(الفصل الحادى عشر)

فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى

ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغزيرى وان كان الاستعداد له غريزيا بأن تقول لو كان الخلق غريزيا لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى البخيل والجبان والشرة ونحوهم ونسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمنهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر نفسه والشرة عف مهما كان السبب ونعمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت بموجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل المزوم وهو أن يكون الخلق طبيعياً وإنما وصلت الى ذلك بقياس نظمه بالخلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم يخالف فعالهم آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخلف فعالهم آثار ملكاتهم ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بيينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معداً فى الذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العمل التى ترتبطها أو تفصلها فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فيها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل

الانسان أو يودع الكتب ميمز المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان
مركبا (١) مفصولا أو محرفا (٢) عن ترتيبه الطبيعي أو (٣) مضمرا فيه شيء

(١) مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب
هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول
النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضم هي الى أخرى ثم
يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى
لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها في الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت
مرادة وإنما استغنى عن ذكرها للعلم بها في مقدماتها والموصول منه مثل قولك
في الاستدلال على أن كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل
انسان نام وكل نام ففيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل إنسان فيه امتداد في
الاقطار الثلاثة فيه وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول
منه فان نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام افيه
امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفاً عن ترتيبه الطبيعي أى وهو مركب مع ذلك كقولنا في رسالة
التوحيد عند الاستدلال على أن علم الواجب لا يفتقر الى شيء وراء ذاته ولا
يزول عن ذاته «ما هو لازم لوجود الواجب بغنىه ويبقى ببقائه وعلم الواجب
من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شيء ما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات
الخ » فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي في المقدمتين الاوليين
والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو
لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين
فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شيء وراء
ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ

(٣) أو مضمرا فيه شيء هو الناقص الذى سيأتى ذكره بأن
حذفت إحدى مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على أن
الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى
الى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا فامكان

أو مزيداً (١) فيه فصل وربما كان بسيطاً ومحرراً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقصاً أو زائداً فإذا أردت التحليل فميز المطلوب أولاً وانظر في القول الناتج له هل نجد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فإن لم نجد (٢) فليس القول بنتائج له أصلاً وإن وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدى المطلوب أو في حد منه فإن اشتركا (٣) في كلا حديه فالقياس استثنائي فصغ لاستثنائية من الجزء الذي

الاهتداء لا يترتب على أنه متفكر إلا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك إن المتفكر يضع بفكره الميزان بين النصارى والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيداً فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتداء أن تقول إنه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لاستعداد للفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فإن ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لاجتياز الحاجة إليه في الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فإن لم نجد فليس القول بنتائج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والأحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوى على بيان الأحكام الشرعية وقد انسدت باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية إن الإنسان لا عقل له لأن حوادث الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا علة له فانك ترى أن المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء (٣) فإن اشتركا في كلا حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه

معاً على حسب المطلوب حملياً كان أو شرطياً واشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معاً كما في استدلالنا على نفي التركيب عن الواجب في رسالة التوحيد بقولنا « لو ترك (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجاً إلى وجود غيره وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته » فإن المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقتتراني شرطى

تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك
بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحد حدى المطلوب فالقياس اقتراني
واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت أن مقدمة في القياس وهي
لو تركب لكان وجود جملته التي هي ذاته محتاجا الى غيره تشارك مع المطلوب
في الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركيب الواجب
والثاني كان محتاجا الى غيره وهي تباين المطلوب بالجزء الثاني أى تخالفه لان
المحمول فيها يخالف محموله فتسوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف
المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه فتقول لكان الواجب ليس محتاجا الى
غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو انه
ليس بمركب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة منضوطة لم تذكر
متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الأول في الشرطية الأولى وجزئها الثاني
في قولنا فيكون وجود جملته محتاجا الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم
المطلوب وتاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك إكلما كان
الإنسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان وقلت في الاستدلال عليه
لولم يكن كذا كان الإنسان مستقيم الراى كان أسمى من سائر الحيوان لكان
قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع أن
استقامة الفكر هي مزية الإنسان على الحيوان لا غير فلا يصح معها أن يساويه
أو يحط عنه فانك ترى أن بعض المقدمات وهي الأولى تشارك مع المطلوب
في مقدمه وتاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتسوغ الاستثنائية من
أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول لكان
ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لان
استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ في معنى قياس استثنائي نظمه
للمصدق ليس البتة الخ لكان للإنسان مسم على الحيوان غير استقامة الفكر
لكن ليس له مسم سواها بالبداهة فاستثنائيتنا صادقة فقولك فلا يصح معها
أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد
أخذته في القياس بقولك لولم يصدق الخ فقد اشتركت إحدى المقدمتين مع

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييز لك الصغرى
والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على

المطلوب في مقدمه وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي
أن استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجدها
أن صورة احدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها ان يساويه أو
ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب الشرطى في مقدمه وتاليه لأنها في معناه
فتمبهاك الى ما سينبهاك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

وأما اشترك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حديه فكما قدمنا عن
رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا في الدليل
المباشر للمطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم
دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى
كونه محتاجا في الوجود الى غيره فاذا نظرت في المقدمتين والمطلوب وجدت
احداهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو « غير ذاته » وقد
وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى ان القياس اقتضى شرطى
مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع
المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات
الواحد ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة
وهو « كل جزء من أجزائه » تانى جزأى المطلوب وهو « ما هو متقدم عليه
بالذات » فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا « لو تركب الواجب لكان كل
جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته
فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود
وهو المطلوب » ثم تقول لتمييم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان
الواجب مركبا كان منفتقا الى غيره في الوجود لكنه ليس بمنفتق لما سبق من
أن وجوده لذاته الخ

احدى التاليفات القياسية فان تألفا فهو (١) الوسط وتميزت لك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أى لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل (٢) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات اخرى او ليس

وانما يضطر المستدل فى اغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحى فى التعبير لان للالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها فى كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على اساليب اللغة وافرغ القول فى أفضل قوابله واطهاره فى أحسن صورته عن أن يغير أوضاع الالفاظ فى التعبير فقط وان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب فى أنك قلما تجد مستبدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر وليس بضار فى الاستدلال أن تكون نتيجة كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(١) فهو الوسط أى فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق وقوله « وشكل القياس » بالرفع معطوف على « المقدمتان » وقوله « والنتيجة » عطف عليه أيضا أى وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميزت لك أى ظهر وتميز شكل القياس ونتيجته

(٢) بل مركبا كما فى دليل من يدعى ان كل انسان سليم القطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم القطرة فهو متفكر والاختراع إظهار مالم يكن معروفا من آثار القوى المودعة فى الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتاليفها والنظر فى آثارها منفردة ومجمعة وهذا

فان كان فألف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة إلى أن تصل
الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منهما
فهناك (١) اضرار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

الأمر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات
بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه ان يتصرف هذا التصرف ومن
يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع
فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الأولى ثم لا تجد في المقدمات
التي بعدها ما يشاركه في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» إلا المقدمة
الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة
متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض وينظر في آثارها
مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك يمكنه أن يظهر
بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل
من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه
الاختراع وبهذا يتم الدليل

(١) فهناك اضرار الخ كما في استدلال رسالة التوحيد على ان الحياة كمال
وجودى بقولها «فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في
أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهمى كمال وجودى» فانك
تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما
تشاركه في الجزء الثانى وهو كمال وجودى ففى الدليل اضرار استغنى فيه بما سبق
فى معنى الوجود وكماله فى أول باب الحياة والمقدمة المضمره هى (وكل ما هو
كذلك فهو كمال وجودى) وترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد
وهى المقدمة الاولى ففى الدليل زيادة اضرار معا وتجد لذلك فى رسالة التوحيد أمثلة
كثيرة هذا اذا لاحظت الاضرار فى البسيط فان لاحظته فى المركب كما هو الظاهر
من سوق كلام المصنف فى هذا الموضوع كان مثال الاضرار فى القياس السابق قولنا
(وكل من هو كذلك يمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل) وكذلك تجد له مثلا

مثلا لو كان مطلوبك ان كل اذ ووجدت كل اب وكل (١) ج د وكل ه ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين المطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب ود وهل يتصل ذ وه فأن اتصلت فقد تم القياس بانعمل واكتف بهذا المثال واعتبر من تمسك تأليفات الاشكال الثلاثة وتتاح المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منها فلا تشغل بالتحليل فهناك (٢) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها فيستدعى تعاليم تحيله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر*

أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة النشر إلى الرسالة في المسلك الأول منه

(١) وكل ح د هذه المقدمة تشبه في مثالنا (الاختراع اظهر ماخفي من آثار القوى الخ) أما (كل اب) فهي تشبه (كل انسان سليم الفطرة متفكر) و (كل ه ذ) تشبه (وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع) وقد رأيت في مثالنا ان كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد مما جاء في مثال المصنف

(٢) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في الخلق قوى تمكن آثارها وتظهر بالعمل وان نوايس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لأن هناك نقصا فاحشا في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو ان الذى يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعات نوايس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكأنه أشم رائحة الدليل وارشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه لم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما واضفت

وربما كان اللفظ (١) في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه، وأضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينها وبين رقيقتها فالتقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغاً مبلغه في سابقتها غير انه لا يزال مجاوزاً للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتعطر الى احترام دليله والبحث في تحليل ما أورده من المقدمات تحليلاً لهدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج إلى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة احكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعد عن نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعملها والبحث عنها لمراعاتها قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فها هو العمل الا ان يكون العمل الاختياري الذي يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى وما ظهورها به الا أن تتجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل معنى هذا الا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول أدمجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها الا مكلف باحترامه كلف بحراسته في سمو مقاهه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلاه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الاشارة اليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر ان المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك في النتيجة

وربما لم تكن الحدود ألفاظا مفردة بل (١) مركبة وربما كانت في احدها مفردة وفي الاخرى مركبة فلا ينبغي ان يمشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد ولا تذهل عن مراعاة (٢) العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعا فتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العود هو لافرد وكل عدد هو لافرد فهو زوج فهذا العدود زوج، وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

الفصل الثاني عشر

في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول

القياسات التي تنتج السلكي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض هو (٣) أن تجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا

(١) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تنجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٢) مراعات العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٣) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طباقته حتى انه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولاشيء من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» ثم انه خالفهم جميعا في زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شيئا وعلل ذلك بانها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باقعاق المتقدمين واذا تعرض المصنف لعكس النقيض وجب ان تأتي بما يكفي لفهم مذاهيمهم فيه بالاختصار

ومقابل الموضوع محمولا وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل اب عكس نقيضه
ما ليس ب ليس ا ولا شيء من اب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية
الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت
النتيجة بعض اب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لأنها لا تنعكس
وتتشارك في هذه الاشكال الثلاثة

عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض
الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس
ج والا فبعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب «بالعكس المستوي
وقد قلنا كل ج ب هنا واذا صدق لاشيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس
ب بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس
ليس بحجارة وقد قلنا لاشيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة
عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل
ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون
الكليات أما في السالبة الكمية فلا، جعل الانسان محمول العكس وهو عين
موضوع الاصل وأما في الموجبة الكمية فلا، لأنه إن أخذ قوله كل ما ليس ب
ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم
بعض ما ليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول
وان أخذها سالبة تم الدليل إلا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا
فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع
محمولا مع مخالفة الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا
(أى في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا
النقيض بمعنى العدم وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا إثبات الالباء فالأخذ
في عكس الموجبة السالبة موجبة سالبة الطرفين، وفي عكس السالبة سالبة سالبة
الطرفين، لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأزسلب السلب
اليجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل (١) على الحد الاصغر
قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا
بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه ا هـ . ثم قالوا إن الموجبة الجزئية لا تنعكس
خلافًا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان الا إنسان وكذب بعض الانسان
لاحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام
الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان
بل ما ليس لاإنسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضًا
فيحمل عليه لاحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم
كأريأت فالصواب ما قالوه لا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في
هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة
الكلمة والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس
القياس الموافق

أما عكس القياس على تعريف المتأخرين فسموه عكس القياس المخالف
وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه
فمنها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقا
عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يقين عكسها وبعض المتأخرين
أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم
السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين
في الشكل الاول ينتج حكما بالا كبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس
بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما يشارك
الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل
انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو
بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للقرس والجل والسمع والقبيل ونحوها من

والنتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني غير
(١) مقول بالفعل على الاوسط وأما في الثالث وان كان مقولا لكن الاصغر

الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه
المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها معا
بحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا
حكمت على كل انسان بانه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم
على الرومي منه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والخطامل فان الكل
انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندرج ما تحكم عليه فيها تحت ما حكم
عليه في نتيجة القياس الفعلي

(١) غير مقول بالفعل على الاوسط أي الاوسط الذي يقال على الاصغر
فيدخل في الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذي في
الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالايجاب
والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لآخر أو بالعكس
سلب أحدهما عما مع الآخر في ذلك الشيء

ونقول ان هذا متابعه من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة
مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى كانت نتيجة كلية فالك اذا ثبت الاوسط لجميع
أفراد الاصغر ثم نفبته عن جميع أفراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفي الاكبر عن
جميع ما مع الاصغر في الاوسط والاجاز أن يدخل بعض أفراد ما مع الاصغر وهو
أوسط في الاكبر وقد كان الاوسط معلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون
الاوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا كل انسان
حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لاشيء من الانسان بنبات فلك
أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في الاوسط الذي هو الحيوان يجب ان
يسلب عنه النبات وإلاجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد
فرضنا صدق لاشيء من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى الى لاشيء من
الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو تقيضه كاذبا فاستلزمه من تجوز كون بعض
الحيوان نباتا باطل فيجب ان يسلب النبات عن كل ما مع الانسان في الحيوان

ليس موضوعاً للاوسط ليشاركة (١) فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت
النتيجة في السلكى من الثانى تصور (٢) وأما فى الجزئى فلا (٣) تتصور النتيجة

وأيضا تضم السالبة الصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من
الشكل الاول وهو بديهى البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت لاشىء من
النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاشىء من النبات بانسان ومعها
الاشىء من النبات بفرس ونحوه من كل ماشارك الانسان فى الحيوان

(١) ليشاركة فيه موضوع آخر لأنه لا يلزم من صدق شئيين على موضوع
واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر عنه ان يكون أحدهما صادقا على مامع
الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب ما يظن فيه النتيجة فى الشكل الثالث قياس
تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان
والتناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الأصغر وهو
الحيوان صدقا كليا لم يلزم ان يدخل مامع الحيوان أو شىء آخر مما هو فى الحيوان
فى الناطق فاذا كانت نتيجةك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة
أخرى يحكم فيها فى الناطق على شىء من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت
التناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض
الحيوان سلبه عن شىء آخر من انواعه ولا عن شىء خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر
(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان فى مثالنا الاول

والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب
عنها الحيوان كما يثبت الانسان لجميع أصنافه فى المثال الثانى فيتألف القياس
وينتج سلب الانسان أو أى صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وأما
بتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الاصناف فى كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول لان البعض الذى فى
الأصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلى فلا يكون تحت شىء يعرى
اليه حكم الأكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من فى البيت
يشتاق للعلم وكل من هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض بمن فى البيت ليس
تحت شىء آخر وكذلك تقول من الشكل الثانى بعض من فى البيت ليس

تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني بل (١) تتصور النتيجة في الجزئي من الاول أيضا وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتتعدقياسا آخر مع هذا القياس على (٢) ذلك المشارك وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة (٣) يصح أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن يظن لقرب اتصالها أنهما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

يشتاق للعلم وكل ذي ذوق سليم يشتاق للعلم فبعض مرفى البيت ليس بذى ذوق سليم (١) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض من في السوق وهكذا فانك قد نجد المشتاقين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٢) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما في قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من انواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبه الفرس الى الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتتعد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة ومما شاركت في الاوسط وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

(٣) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بفيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدا بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بفيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذا النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته

الفصل الثالث عشر

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف
يفبغي أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقيض
المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة
التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم (١) يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج
فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تنزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة
ولا يمتنع هذا إلا إذا كانت (٢) الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول

الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق
الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغـيره يطلب الخ فيظن
الانسان ان القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي
أثبتته للحيوان وفي الحقيقة هما قياسان

(١) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج
إلا من الصادق لادليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائية على الصورة
التي ذكرها فتكون استثنائية تقض المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج في
القياس الاستثنائي شيئا لاسلبا ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما ملزوما آخر
كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في نبذ النتيجة
إذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة
صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بان شيئاً من مقدماتها كاذب وكذلك لا يفبغي
أن يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلاً على أن مقدماته كانت محصية صحيحة
(٢) إلا إذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ بمثل لذلك
بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فان النتيجة وهي كل انسان
حجر كاذبة لا محالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية

والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحتمالها بالكل اذ لو كانت صادقة وأخذنا
ضد الكبرى التي هي الصادقة وألغناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل
هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال
وفي (١) غير هذا الموضوع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان

الاربع في صدقها بالكل أى في جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل
أى لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها في
الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا
لاحتمالها اذ لا معنى للكذب في الصدق على كل فرد فردا إلا أن السلب عن كل فرد
صادق ضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهى لاشيء من الحيوان بحجر
ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فنتج لاحتمالها
لاشياء من الانسان بحجر وهو صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتماع
الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة لضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر
وصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتجه صادقا وفيه تساهل خفيف
(١) وفي غير هذا الموضوع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان
بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج
صادقا وهو كل انسان ناطق

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة
الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو
يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل
الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لسكان الاوسط
أخص من الاصغر والاكبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص اخص
فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه ففي مثل هذا
لا تصدق النتيجة إلا جزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة
لشكاه وهى من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت انها لا تنتج صادقة
من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلهذا المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم

كاذبتين بالكل والجزء أو (١) الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء
أو (٢) الكبرى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشكلين الآخرين فقد يلزم الصدق (٣) على أى وجه اتفق ولا
تمعجز عن اعتبار كل هذا بنفسك

في قوله «وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله
«سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء»
بالواو لا بأو فكأنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة
واحدة وهى الكذب بالكل لان ما يكذب فى الجميع يكذب فى البعض بالضرورة
لان هذا لا يمتنع مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذى لا معنى
له فى بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أى والكبرى صادقة
بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انسان جسم أو تقول
كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى فى الاول
كاذبة بالكل وفى الثانى بالبعض والنتيجة صادقة فى الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أى والصغرى صادقة بالكل كقولك
كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد
وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت فى صورة
كذب المقدمتين وقد علمت ما فى الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أى وجه اتفق أما فى الشكل الثانى فلا أن سلب شىء عن شىء
وثبوته لآخر اذا كذب فى الكل أو فى البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد
الشيئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض
على حسب الضروب وخذ للمثل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى
كذلك وهى الصورة التى يمتنع معها الصدق فى الشكل الاول كقولك لاشىء
من النبات بحىوان وكل حجر حيوان ولا شىء من الغضب بحلم وكل جبين
خهو حلم فان الصغرى صادقة فى القياس بالكل والكبرى كاذبة فيها كذلك
بالكل والنتيجة صادقة إذ لاشىء من النبات بحجر فى الاولى ولا شىء من
الغضب بحلم فى الثانية

وقولنا الكذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع
كاذبا والكاذب في البعض هو أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال
الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل حيوان إنسان

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير
أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التي
تنتج الجزئي ولكنه أخطأ خطأه السابق في تعميمه القول عند تأليف
ما ينتج الكل في هذا الشكل اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان
الساكيتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع ان تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب
الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوته لا آخر كذلك كان ذلك
الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون
الجميع إلا لانه يثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء يثبت
لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته للاخر في البعض
فقط إلا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن
الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المسلوب أخص من الشئيين اللذين
سلب هو عن أحدهما وأثبت للاخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان
بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب احدهما عن الآخر
سلبا كلية والامر بدهي لا يحتاج الا الى التفات الذهن وإليك مثلا لشيء
من الحيوان بانسان وكل متنفس إنساب كذب سلب الانسان عن
الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيران إنسان وبعضه ليس به وكذب إثباته
للمتنفس بالجزء فقط لأن بعض المتنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان
والمتنفس يتصادقان في الإنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلاريب
فلا يصح لاشيء من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهي في المثال لا تصدق
جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالأبيض مثلا صدقت جزئية لاغير
أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشئان على شيء واحد بالكل والجزء
أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول
كل إنسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية

الفصل الرابع عشر

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتمالا (١) لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشارك المقدمتان فيها في الحدود

كذلك وصدقت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه (١) احتمالا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متناقضتين تثبت في احدهما ما نقيته في الأخرى لتجعل خصمك ويكون ذلك عند ما تجده مساهما بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم الزيف والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء عن نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه في تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمي ثم لجهله برادفة البشر للانسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاشيء من الآدمي يبشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاشيء من الانسان يبشر ثم تكشف له أن البشـر هو الانسان فيتع في الخزي لانزاهه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الألفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لاشيء من الحيوان يتحرك بالارادة لأنك استغفلته فأوهمه أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسايم لاشيء من الانسان بحيوان من الشكل الثاني فاذا كشفت له أن الانسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدت الحد بكافية فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر ووضع الحيوان

كان اللفظان لكن تروج بأن يبديل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئية
أو كلية فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الانسان ضاحك الانسان ليس
بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان
ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على سبيل التبعييت بأن
تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة تقيض تلك المسلمة
الأولى فينتج من الأولى ومن تقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو
أردت أن تبديل الحد مجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والانسان
في الثانية كما فعل المصنف فاذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي
بانسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انهما واحد
فيخزي بسقوطه في التزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة
أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان
لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره
الذي ذكره في قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى
مسلمة تقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلاحا جة الى الترادف
ولا الاستعمال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب
من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال
ودونك البيان

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند
الخصم يستنتج منها تقيض المسلمة الأولى تخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو
توافقت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون إلا
من الثاني والثالث فلان التقيضين لا يكونان تقيضين إلا إذا اتحدا في الموضوع
والحمول فالمقدمتان أي المسلمة الأولى وتقيضها لا بد أن تكونا كذلك
فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الأول إلا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى إذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى

وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالايحباب والسلب وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

من الثاني إن اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الأول إن اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثلا فيما لو سلم خصمك أن زوج أكثر من أربعة سنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم أنه خصوصية ويسلم بأن لاشيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لاشيء من زوج أكثر من أربعة بسنة وهي ضد المسامة الأولى أن أخذت الأولى كلية وتقيضها أن أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسامة الأولى مع تقيضها تفتج أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لاشيء من زوج أكثر من الأربعة بزواج أكثر من الأربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخضم بالمقدمة الأولى المسامة آتيا من غفلته عن المسامتين الآخرين لان الغفلة عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اکتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح مقاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الأول أن يسلم خصمك أن كل انسان بشر ويسلم أن كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بادمي فيفتج من هاتين القضيتين لاشيء من البشر بادمي وهو يصاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة تقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الأول فاذا ضمنت النتيجة إلى المسامة الأولى هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بادمي فلا شيء من الانسان بادمي مع أن الأدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بمجهله في فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة

الفصل الخامس عشر

في المصادر على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يفتح منه المطلوب
ويبدل منه اسم بمرادف له احتمالاً مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك فكل إنسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شئ واحد فأية مقدمة جملة هي
النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين
مترادفين كما قلنا (١) الانسان بشر

وقد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقلمما يخفى إلا على ضعفاء

وهو يضاد المسألة الأولى لأن الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة
ولا شئ من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشئ عن نفسه
لاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفناك أن هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو والذي يعيب به بعض
من لا هم له في تمحيص الحقائق وإنما هم المشاغبات والتفتن في طرق المنازعات
وما ذكره المصنف إلا ليحتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الألفاظ
ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لسكل فيكون المحصل في حرز
من عيب العاشرين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وإنما كانت هي
الكبرى لانك لم تصنع شيئاً سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها
غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي
فيها حمل حقيقي وليس في مقدمتي القياس حمل حقيقي إلا في الكبرى ومعنى موضوعها
هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي هي فعند ذلك يتبين
لك أنه لم يكن في المقدمة الأخرى حمل حقيقي فان لفظي محمولها وموضوعها
بمعنى واحد حتى صح إبدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي لم يتغير
معناها

المعقول وقد يقع ذلك في قياسات مترتبة متتالية (١) بأن يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدمات المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادر على المطلوب الأول في الاشكال الثلاثة لكن إن كان المطلوب مرجحاً كلياً أمكن في الشكل الأول صغيري (٢) وكبرى وإن كان جزئياً لم يمكن (٣) الا صغيري وإن كان سالباً كلياً لم يمكن الا الكبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يكون (٣) إلا سالباً ففي ضرب يكون صغيري وفي ضرب يكون كبرى هذا إن كان كلياً فان كان جزئياً لم يمكن الا صغيري وفي الثالث إن كان موجحاً جزئياً جاز صغيري (٥) وكبرى وإن كان سالباً جزئياً لم يجز إلا الكبرى وفي الأول لا

(١) مترتبة متتالية كما تقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعي مسافة تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعي مسافة فاذا قال قائل أن الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدأ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه إلا من له شيء من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك كان أخفى وأدنى من القبول

(٢) صغيري وكبرى أما الكبرى فكمثل المصنف وأما الصغيري فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغيري لانك لم تصنع شيئاً في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ انسان بالبشر والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الا صغيري لأن المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل الأول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى أما الصغيري فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال في السالب السكلي وأنه لا يقع إلا كبرى في الشكل الاول بشرط الايجاب في صفراه

(٤) لا يكون إلا سالباً لأن الكلام في المصادر بأن يكون المطلوب

يصبح بيانه بوجه ما لأنه لا يصلح لاصغرى ولا كبرى

إحدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والایجاب
والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائماً فاذا كانت المصادرة في قياس من
الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالباً فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى
سالبة كبرى فان كان سالباً جزئياً فلا يكون إلا صغرى لاشتراط كلية الكبرى
في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشيء من الحجر بانسان لاشيء من الحجر ببشر
وكل انسان بشر فلا شيء من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان
والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبك جزئياً وهو بعض الحجر ليس بانسان
لا تيت بالصغرى سالبة جزئية بان تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون
النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا
كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك
فتكون الحدود ألفاظاً مترادفة ويكون المطلوب كاذباً دائماً كما لو أردت أن
تستدل على أن لا شيء من الانسان بأدمي بقولك كل انسان بشر ولا شيء
من الأدمي ببشر فلا شيء من الانسان بأدمي وهو عين الكبرى لان الأدمي
هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك
لا يتصور لأن موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائماً
وحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم
قد تكون الكبرى عكساً مستويًا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن
لا شيء من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شيء من الحجر ببشر فلا شيء
من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشيء من الحجر ببشر
لأن الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام
على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على
أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض البشر ناطق فبعض الانسان

الفصل السادس عشر

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخدجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (١) ظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي

ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت أنك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى فهو غير ممكن إلا إذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر إنسان بابدال البشر بالانسان والادمان بالآدمي إما أن يكون المطلوب عين الصغرى والحمل حقيقي فغير متصور لأن محمول الصغرى هو موضوع المطلوب على هذا الشكل وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحمولها غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «فأية مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الأخرى يكون طرفها معنى واحداً» فاذا جمعت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى مترادفة الأطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمولها الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن تقول إن الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الأطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئياً سالياً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادر لاشتراط إيجابها في هذا الشكل وإنما يجوز أن يكون كبرى كما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(١) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الاقسام للمقسم في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الأحكام إنما هو قسمته إلى تلك

البرهان على الحد إن كان مكتسباً بالبرهان

الأقسام فمن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غرابة الأفراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب إلى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر وإطمأن إلى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الأحكام غير معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى إلى هذا التعرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء ببعض وجوهه إلى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الأعم والخاص والدائي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها إلى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتدئناه من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا يخرج عن الأجناس فاول نظرة تلتقي على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشيء سوى أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من النفس الحيوانية وغيرها إن كانت فيحمل على النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معاً ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبئدها القابلة لابتداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعها على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فاول شيء خطر ببال طالب الحد بعد هذا العالم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات إلى ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلا منها إلى ما هو متصل بذاتها بحيث يصبح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها إن كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حمله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام وبهذا العمل وحده قد تميزت

والحق أنها تستعمل مقدمة في الافيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعنى

الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق
أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان يكن بديهيا كما هو الشأن في مثالنا
وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فمن أى أجناسه هي فان ذلك
تغير بين نفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها إما جوهر وإما عرض
وللأول في صفتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شيء سواها
وللثاني ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا
ترجع عنده أحد القسمين وليكن أنها جوهر رجع الى طلب أى الجواهر هي
هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه
ليس بديهيا فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها
بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك
رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجدته جميعا من اللوازم بعضها للذات
وبعضه بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها
بالمركب فان كانت في رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول
المنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع
كل وصف في مرتبة في الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك
حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وأنه
بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل
بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شيء

ولا يخفى أن القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة إما بيانا بنفسها
وكسبا للعلوم وإما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في
الحمولات علم وانما كسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر
أو العرض وأنها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام
فهي تارة قياس لانالا نعنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة

ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم تكن وذلك ثابت في التقسيم لتعيين
المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنعه المصنف
وهذا النحو من العمل الذهني لا يكسب الحد هو الذي عنده بعض القوم في
قوله إن الحد يكتسب بالبرهان وإنما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان
أما ما سيأتي للمصنف في باب أفرد له لبيان أن الحد لا يكتسب بالبرهان
فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه إلا إلى صور وأشكال يغير ظاهرها
ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لا اكتساب الحد إلا التركيب
نمى لأن الأعمال في الكسب ونظر إلى آخر ما ينتهي إليه العمل فإن مجرد
التركيب وتقديم بعض الأجزاء على بعض إنما يتيسر لمن علم الأوصاف وميز
خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضا ولم يبق عليه
إلا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فإن أراد
المصنف أو غيره أن يصطلح على أنه لا يسمى كسبا للحد إلا هذا الضم والترتيب
الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع إلى نزاع في
استعمال الألفاظ لا في بيان الحقائق

أما ظن أن القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة إذا كانت
وجهته ما قدمناه من أن الأحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه
لا سبيل إلى إثباتها له إلا تقسيمه إليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفي مجرد
التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ماحوظا لا ينصرف ذهن عنه
بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف
كما يحذف الحد الوسط في كل قياس فيكون جزءاً من الدليل وتسميته قياسا
لأنه الوسطة الحقيقية إلى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس
المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم إما جماد أو نبات أو حيوان وكل
جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن
ذلك تقسيم الكهرباء إلى موجبة وسالبة وإثبات أحكام كل منهما له ليثبت
الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لأنه
تقسيم الكل إلى جزئياته ثم إثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وإنما

أفردوه نوعا من انواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم اما وإما

أما ماهو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر فعرفة العام والخاص انما تكتمت بالنظر الى الوصف مع ما يشمله واليه بالنسبة الى مالا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الاعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندى أن جميع أعمال العقل في أنواع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما يختلف فيه بالافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكل بعد طرح ما افرقت فيه من المشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلاغاء في استجاداته ويتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال في إصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا » فانه قسم أثر رؤية البرق في الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منهما عند رؤيته ولا نالت لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول أعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من حقة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات مالا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » فظن

ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى في التقليد. ككنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك « العلم بمحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد ونفوذ البصيرة الى ما أراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه. والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعلم للشرع المحتمل به والعامل عليه. الواقف عند حده « فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وتبلى المعنى حتى للبله من الناس وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيهقي عبد القاهر الجرجاني في مفتتح كتابه دلائل الأعجاز « اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم ونعلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه، ولا خير الا وهو الدليل عليه، ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا منخرة الا وبه صحتها وتامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للامم مصدر قوتها ومحضاً حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنتها وهو الذي يهد لها المسالك ويفتح لها الممالك ويمنحها السيادة على الملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالجملة هو حياتها كما ان الجهل مماتها « العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن

غناء المقدمات فقط إما في افتراض من منفصلتين (١) أو من حملية ومنفصلة وقد يبلغ أحد ان يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حمله كل على ما يشتهي وأخذ الجهل مرشدا إلى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصد إلى العلم فأفق الكثير عمره في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولسكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب اذ تراهم وأمهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عظمهم أجمعين فيضطرب الذهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا فاذا قسمت العلم إلى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنها الله وهدى إليها بالفطرة السليمة والأشراف بالعقل على امرار الشرائع ولطائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شئون العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته اني يشعر بها شعورا فطريا صحيحا لا التي يتوهمها وهما مجعولا فاسدا سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها إليه ناقش أحرف أو مدحج عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيائها ولا يبالي أكان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن بظنها هي الكمال لاهادية إليه وهي الفضل لا ابدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقد روجه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا إلى آخر الزمر لا يقرله قرار ولا يقف في مدار فهو يحسر بمنزل هذا ولا يكسب وبشقي بالتحصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستتير المطالب وبضوء المذهب بلا حاجة إلى ضم ضميمته إليه فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وإن خلا من الصور الجافة التي اصطاح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الحوالب في تعاضيف الأساليب ولم يبالي بتلك الأشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال إن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون جزأ منه إذا احتاجت في التأدي إلى ما قصد منها إلى ضميمته أخرى والله أعلم (١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد إما فرد وإما زوج والزوج

تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحمليات ولاغناء لها في نتاج الحدود المنفصلة على (١) انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائة أو إما أزلى كانت النتيجة أن الانسان إما مائة وإما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائة والأزلى اللذين هما مجموعهما على انقص لهما الأكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائة فليس اذن بالأزلى أو ليس بالأزلى فهو اذن مائة فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانیا أن كونه مائتا أو ليس بأزلى إما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائة وما هو مائة فليس بأزلى فالانسان ليس بأزلى وإن تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلى ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا لبيان الآخر فالنفيد في نتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة (٢) القسمة هي تذكر المحمولات وإخطارها بالبال فخطب .

أما زوج الزوج وإما زوج الفرد فالعدد إما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد واما المركب من جملة ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد الحملات كما سيذكره المصنف . أما إذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو إما زوج واما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكأن عدد إما زوج واما لا ينقسم الى متساويين

(١) على انفرادها أى أن القسمة وحدها لا تنتج حداً من حدودها بعينه كما سيبينه مثال المائة والأزلى ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتبين طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلا مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها إلا حاجة إلى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تمسك للحدود بلاضميمة .
(٢) فائدة القسمة هي تذكر المحمولات وإخطارها بالبال كاد ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته إلا أن تكون

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه مقنع
ومنها الاستقراء وهو حكم على كلي لوجوده في جزئيات ذلك الكلي إما
كليا وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو
الاستقراء المشهور

ومخالفته القياس ظاهرة لأنه في القياس يحكم على جزئيات كلي لوجود ذلك
الحكم في الكلي فالكلي يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو
الأكبر وفي الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلي بواسطة وجود ذلك الحكم
في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل انعمر فوجدناه مثل الانسان
والفرس والجمال وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا في
الحيوان الطويل العمر واستعمل هذه الحججة مخصوص بالجدلين ومن عادتهم
الاقتصار على ما هو كالصغرى مثل (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل
العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالـكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا
وكذا قليل المرارة ورده الى النظم القياسي هو التأليف بينهما
والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين وليكن بشرط

أخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل
يصل بعد نصب الى تمييز الأقسام فيضعها متقابلة متميزة ليشرق كل منها في
العقل حليا واضحا وتتصل بكل أحكامه التي تتجلى معه عند التمايز بالضرورة
(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر إما كذا وإما كذا
أي بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم في
العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لأنه إما إنسان وإما فرس
وإما نحوها من مثلها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لأن
الإنسان والفرس ونحوها من مثلها قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام
المعتاد الى النظم القياسي جمعت الأمرين وألقت بينهما معا والامر في ذلك ظاهر

أن لا تأخذ الجزئي المشكوك (١) فيه في أجزاء القسمة وإنما يمكن ذلك على وجهين (أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائة أو ليس بمائة فتصفت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائة بينا لجسيم أجزاء الاستقراء في حكم بسببها على الحيوان ورد منه الي الناطق فقيل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائة وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا إنما يأتي إذا كان الكل قابلاً لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه (٢) الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الكل من جهة قسمه لما

(١) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فإذا كنت شاكاً في كون الناطق مائة أو أزلياً عمدت أولاً إلى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان إلى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر في القسمين فإذا الحكم وهو المائة ثابت لهما معا وهما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائة فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه إنما يأتي إذا كان الكل كالحَيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصراً لما يحويه ويكون الحكم ثابتاً للأقسام في جميعها فيقسم إلى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلي آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصراً أيضاً

(٢) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الأول أنه يأتي

فيما لو كان الكل لا يحتمل إلا قسمة واحدة والثاني أنه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكل ليثبت لجزئياته مباشرة لالكليات أخرى تحته سوى ما إليه التقسيم هذا ما أراده المصنف وهو وإن كان صحيحاً يمكنه ليس من الجودة في شيء فإن المطلوب بالتقسيم إنما هو ثبوت الحكم للكل الذي تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكل المقسم بعد قيام لدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شيء آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حملتين أحدهما حمل الكل المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم في

ثم وقع الشك في جزئي من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط السكلي بين ذلك الجزئي وبين الحكم الذي هو الأكبر مثاله لو شككنا في أن زيدا هل هو مائة وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائة فزيد مائة

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائة له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لأجل بيان الحكم في جزئياته بل لأجل كاية الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فان الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

تأليف واحد كان قياساً مركباً منه ولا أثره ووصولاً كما لو قات الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم تجمل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائة فالناطق أو زيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المتعمود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على أنك ترى أيضاً أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لأن الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجعاً ثبوت حكم الاقسام للناطق ولا زيد لعدم التكرار في الوسط

وقد يستعمل (١) للتنبية على المقدمات الاولية تاما كان أو ناقصا وقد
(٢) يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما
نبيذنه في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام
المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما إذا استقرت الحيوانات فوجدأكثرها يحرك فكه
الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل وربما كان حكم
مالم يستقر خلاف ما استقرى (٣) كالتمساح في مثالنا فانه يحرك عند المضغ
فكه الأعلى

(١) للتنبية على المقدمات الاولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاد أو نبات
او حيوان وكل منها متحيز فالجسم متحيز والنتيجة من المقدمات الاول
وكقولك جزء الشيء اما ماهو الشيء بالقوة أو مابه الشيء بالفعل وكل منهما
متقدم عليه بالذات فجزء الشيء، متقدم عليه بالذات هذا إذا كان تاما أمالو كان
ناقصا فكما لو قلت ان حس اللبس لا بد فيه من مباشرة الملموس للامس ونبته
عليه باستقراء جزئيات اللبس ونحو ذلك كثير ومنه التنبية على قضايا الحدس
كالحكم بوجود قوة في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أي ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة
الآثر في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة
فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للسكلي كثبوت تخفيض حرارة الحمى لملح
الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب
والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من
ظهور آرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة
وسكانها وقد اجاد المصنف في التنبية على فوائده الاستقراء بجميع وجوهه في
تحصيل العلوم اليقينية مخالفا في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولا حقههم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذه الممثلون عن بعض
من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجه - وده في جزئي آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابتها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود (١) أكبر كلي وهو المحدث وأوسط كلي وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأكبر محمول على الأوسط لأنه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لفضلاته وإنما يأتي القفاط فيأكل ما في جوفه ومنشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتي بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميري يذكر في حياة الحيوان كلا من الزميين ويثبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى العظم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التماسيح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تحريك التماسيح لفك الاسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأي التماسيح مقولوا بياحرك فك الاسفل فظنه الاعلى فذهب يحكي وينقل عنه

(١) أكبر كلي وهو المحدث الخ المحدث أكبر لأنه محمول النتيجة والسماء أصغر لأنها موضوعها والجسم الكلي أوسط لأنه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لأنه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والأكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لأنه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لأنه أي لأن الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر أو أنها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في النسخ

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرطا والشبيه أصلا والأكبر حكما والوسط
المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد
عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور
نفسه الخاصة كإلمه وارادته وقدرته والغائب ما ليس بمحس فيثبتون في الغائب
حكم للشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه
اذ الأصل فيه الشاهد والقرع الغائب وأما التمثيل فيعلم هذا وما نقل الحكم
فيه من شاهد الى شاهد أيضا أو من غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن
إفادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء
فإنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل الى الفرع بمجرد المشابهة
ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال إنما يكون المثال حجة اذا كان المعنى
المشابه فيه علة للحكم ولعمري إن بان كونه علة أمكن رده الى البرهانيات بان
يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الأصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة
عند خفائه بطريقتين

(أحدها) ما يسمونه طردا وعكسا والطرده هو أن يثبت الحكم لكل
ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل
موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس الى الاستقراء فما لم
تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع
عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذ استقراء جميع الأشياء المشاركة
في هذا المعنى ليس بأمر سهل وربما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى
غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع
الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس
يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز
أن يكون فيما بينها شيء يخالف لها فيوجد لسائر المعاني المتشابهة فيه مع الحكم
ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه له دون الحكم وذلك الشيء
هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الاصل ويتصفحونه ويبطلون أن يكون واحد واحدا منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون حدوته لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك والا لكان فبقى ان يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذاته الشيء لالعله غير ذاته (والثاني) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا الى الاستقرار وليس هو بهين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فابزره وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا دركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لا دركناه وليس هذا كالفيل إذ لم يعهد قط فيل بين يدي سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للاشياء انتدبنا لطايبها ولم ندركها في الحال إلا بعد كسب في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العنور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الاقسام بعدد الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي ان نبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن تتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجوا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركبا من الماء والتراب ثم تتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس تملك الاقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن

لا يلزم منه ان كل ماهو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم إذ يجوز ان ينقسم الباقي الى قسمين يكون هو عاماً بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح ان يقول ماسواه ليس بعلة وان العلة في حيز (١) هذا الباقي ولكن لا يجب ان كل ماهو موصوف فهو علة فانه لو أدخل هذان

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه ان العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لـكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجرد الجسمية اذ يجوز أن تكون قيدها من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسماً من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كإلواننا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بان قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء و تراب أو كونه جسماً عنصرياً أو كونه جسماً غير عنصري وأبطال ما عدا الاقسام ما عدا القسمين الاخيرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتنعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة لا وحده ولا مجتمعا مع غيره وكان الحصر صحيحاً ولم يبق إلا الوصف الاخير لنتج المطلوب حتماً فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤثر على كل وصف للشيء يتوهم أنه علة الحدوث وفيه كونه عنصرياً وكونه حجراً ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى إلا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتماً ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الأوصاف الأخرى وإلا لم يكن الحصر صحيحاً والقرض أنهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الأوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

القسمان في القسمة وأبطل سائر الأقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل
أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك إذا ورد في القسمة عام لهما جميعاً لم يلزم
أن الحكم يتبع جميعه وذلك لأن نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هو كونه
جسماً لا أن العلة هي الجسم حتى (١) تكون الجسمية مساوية للعالية فيكون كل
ما هو علة للحدوث جسماً وكل جسم علة للحدوث فإنا إذا قلنا لمحللين قياسهم
حدوث البناء اما لذاته أو لعله وليس لذاته فهو علة والعلة صفة والصفة إما ب
واما ج واما د فالعلة إهاب واما ج واما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة
أن العلة دلا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما
كانا عليه في المقدمتين ولا يمكنهم (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة اما أن
تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي
الدال ولا أن يقولوا اما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله «أن العلة هي الجسم» أي لا
حصر العلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لأن مجرد كون القضية اسمية لا
يقيد المساواة كما سيأتي المصنف في قوله «وإذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا الخ»
(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس
في صورة تنتج الجملة الاسمية الحاضرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف اما هو
الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الأولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا
العلة صفة واما أن تكون الباء صفة واما أن تكون الجيم صفة واما أن تكون
الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال
معرفاً مع العلة المعرفة أيضاً فينتج العلة الدال وهي القضية الحاضرة اما انهم لا
يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان
أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة
الثانية وفي الصورة الأولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو
يعود الى ما في الثانية من ان الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن
الصفة تعم الجميع واما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فإبطال كونها صفة
(م - ١٧ - بصائر)

الكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صنعة لا واحد منها فقط لعدم نتاج الوضع
ثانياً فانها موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا
فهذه قضية اذا أعطيناها أجل أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل
ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم
علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل
اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتظنها بما يعتمد في المشهور أنه
خاتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئياً وأريد اثباته بالمثال كان قياساً ناتجاً من الشكل الثالث
فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث
ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور
المعينة التي يسمونها فروعا

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمته الكبرى إما لظهورها
والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط
فهما إذن متساويان وإما لأخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان
يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم اشعر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن
اشعر بكذبه ولم يسلم

كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما يعبر عن صورتين ثم إن
القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا
تحصل لهم النتيجة المطلوبة

ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيدهم لان
نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية
وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله «واذا كان النتيجة الخ
ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما
ذكره هو اولاً من ان الصفة هي مجرد الجسمية ثم لهم المطلوب كما صرح به فيما
سبق والصواب الرجوع الى ان الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء
يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محمودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن
صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهملة وإذا عمل منها قياس
«ففي الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم
«الحساد يعادون والأصدقاء يناصرحون»

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسط شئ، إذا
وجد للأصغر تبعه وجود شئ، آخر للأصغر دائماً كيف (١) كان ذلك الاتباع
ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمته مثل ذلك هذه المرأة ذات لبن
فهى اذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلاً وربما سمي به الحد الأوسط
(ومنها العلامة) وهى قياس اضمارى حده الأوسط شئ، إما أعم من
الطرفين معاً حتى لو صرح بمقدمته، كان الناتج منه من موجبتين في الشكل
الثانى مثل قولك هذه (٢) المرأة مصفارة فهى اذن حبلى وإما أخص من
الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجاعان
ظلمة لأن الحجاج كان شجاعاً وكان ظالماً

(١) كيف كان ذلك الاتباع أى سواء كان بطريق اللزوم العقلى أو العادى
الثانى كالمثال الذى ذكره والأول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متميز
وانما سمي هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للمطلوب فى العقل كان
بنفسه وسيلة لحضوره فى الذهن بدون حاجة الى تكراره فى قضية أخرى فكان
المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو
ما حذفت كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أى تلازمها الصفرة والحبلى كذلك فيكون وصف
مصفارة محمولاً على هذه المرأة وعلى الحبلى وهم أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح
بأجزاء القياس كان من الشكل الثانى لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة
لازمة والمثال الثانى لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع
الحجاج ظالم فالحد الأوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع
والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها
كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحاً

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه (١) الدليل من وجه والاطراف فيه هيئةً بدنيةً توجد في الإنسان المتفرد فيه وحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق فاذا وجدت تلك الهيئة (٢) حدس بوجود ذلك الخلق لأنهما معلولا علة واحدة

ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلق والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي يتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامتزجة وإنما تقنع النفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان في ذلك الخلق فإن وجد كل من له ذلك الخلق متهمًا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق عاد ما لتلك الهيئة أورد ذلك حدساً قويا وفراسة محكمة وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاطراف والشجاعة الموجودة للاسد مسلمة ولزيد بهذه الحجة فيقال إن فلانا شجاع لأنه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض

(١) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقبس زيدا لهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وإنما لم يكن تمثيلاً تاماً لأن الهيئة التي هي الجامع ليست علة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وإنما هي علة في الذهن فقط

(٢) حدس بوجود ذلك الخلق الحدس بتخفيف الدال مبني للمجهول وقوله يوجد أي حصل حدس مصور بظن وجود الخ والتساءح في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالبلاء جاء في اللسان «الزهري» الحدس التوهم في معاني الكلام والامور بلغني عن فلان أمر وأنا احدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحدسه «من باب ضرب» ويحدته «من باب نصر» حدسالم يحققه وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري إليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي ومنه حدس الظن وإنما هو رجم

المصدر (٢) يتبعه وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشابهته التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشابهة بينهما
(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع وأماموادها فهي القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للأفكار المؤلف في النفس تأليفا مؤديا إلى التصديق بشيء آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر فإداهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة

(٣) وقد بينا من قبل أن الأقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها إلى البرهانية والجدلية والخطابية والشعرية فان مواد الأقيسة إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن بالغيب والحدس والظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أي يقول شيئا برأيه أبو زيد تحدثت عن الاخبار تحدثسا وتحدثت عنها تحدثسا وتوحيث اذا كنت تريخ اخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال تحدثت عليه ظني وحدثته اذا ظننت الظن ولا تحقه وحدثت الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوفه « انتهى ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللغوي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له في باب مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم لمجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاء اياه من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يعتل أن يكون ظنا وتوها ثم يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ وكتب فيها بلا تعقل (٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والافالهيئة والخلق معلولا علة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخسوق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء
كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا
يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شديهاً باليقين وهو الذي
يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني (١) فاما أن لا يعتقد أو ان اعتقد كان
جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحکم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان
والقياس المركب من بعضه كما سنفصله جدي (٢) ومن بعضه مغالطى سوفسطائى
واما أن يكون ظنياً وهو الذى يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما
بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون
بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابياً وأما غير
المصدق به فانما ينفع فى القياسات إذا اثر فى انفس تأثير المصدق به من قبض
أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى تخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً
وهذه المقدمات التى هى مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت
يقينية أو غير يقينية اما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل
مبين بقياس فقد استعمل فى بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهى الى
مقدمات غير مفتقرة فى نوعها الى البيان بشيء آخر وإلا لزم منه امتناع بيان
شئ دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدورى وهو أن
تدور هذه المقدمات بعضها على بعض فى البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى
ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى الى بيان الشئ بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا
به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان فى نوعها تسمى مبادئ القياسات
وهى ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات

(١) وأما الثانى أى اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدي كالمركب من المشهورات والمسلّمات والمغالطى يتركب

من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هنا
القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد دون الثانى ولو وجد الثانى كان قابلاً للزوال

فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسامات ومشبهات
ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته
لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو جب السلامة
والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف
العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المنفردة فإذا تصور
معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتاً ما عن
ذلك التصديق وهذا مثل قولنا اكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشيء
واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الكل
والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصدقاً بها غير منفك
عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل
بل إدراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون
محصوراً وهذا حكم من العقل كلي عن كل كلي والوهميات الصادقة التي تعرفها
يعد من هذا القبيل

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل
حكمتنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الناج وبياضه
والنار وسواده ومن هذا القبيل حكمتنا بأمر في ذواتنا غير مدركة بالحس
الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة
وخوفاً وغضباً

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس ومركبة من
القياس فإن الحس إذا تكرر عليه افتتان شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر
ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الأذكار قياس طبيعي وهو ان افتتانها
لو كان اتفاقاً لوجباً أطرد في أكثر الأمور وهذا مثل الحكم بأن السقمونيا (١)
مسهل للمغترء وأن الحجر مسكرة والضرب موجه وأن الكواكب تطلع وتغرب

(١) السقمونيا اشتهر أنه السنأ أو السنأ المملكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس
الفيروز آبادي انها متغايران فقد قال في عادة «السقام» «السقمونيا نبات يستخرج

وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له لئلا يحدث حادث الا بسبب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الأكثر فان ما يكون باتفاق لا يدوم أو لا يقع على الأكثر فحكما بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

مادام يبقى (١) على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثيقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية متفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

من تجاويه رطوبة دبقه وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها المعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» وتصلح بالاشياء العطرة كالفلقل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها إلى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء وللزوجات الرديئة من أقاصى البدن الخ» وقال في فصل السين من المقصور «السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلغم ويمد» ثم السنا ليس فيه مادة دبقه وقد رأيت في مفردات الطب للاقصرائى ان السقمونيا «هو لبن نبات شكله كاللبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الأصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجرى من الجراحة اليها لبن ويجمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعتاب الخ» وفي النفيسى «سقمونيا هو الحمودة وهو لبن شجر لبلاية ذات أغصان كثيرة مخرجه من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق اللبلاية إلا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير السنا قطعا وقد ذكر السنا في المفردات على انه نوع آخر من النباتات لان نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشبهه معه شيء من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أى مادام لم يحصل للنفس يقين فهى لم تتول في التمتع وملاحظة الأثر فهى في استقراء ناقص

ومما يجرى مجرى المجربات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة
الحس وحده قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة
انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس
لما نشاهد من اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس
وهذا حكم حدسي وكل من كان اصفي ذهنا وأذكي قريحة كان أسرع الى هذا
الحكم وفي هذا أيضا قياس خفي كما في التجريبات فان هذه الاستنارة لو لم تكن
عن الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجي لما استمرت على نمط واحد من
اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعده

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها نسب اخبار جماعة عن أمر تنفي الريبة
عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك
فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبعداد وجود نبينا
محمد ^{صلى الله عليه وسلم} بسبب تواتر الشهادات ركزتها بحيث لم يبق للشك فيه مكان وليس لهذه
الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في إفادة اليقين بل المتبع فيه حصول
اليقين فاذا حصل استدلالنا به على كمال الهدد لأننا نستدل بالعدد على حصول اليقين
وهذه القضايا وما قبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على
جاحدها فان وجوده إن كان عن فكر فلا مطعم في إلخامه وان كان لأنه لم
يتول ما تولاه الجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الأخبار فما لم
يسلك الطريق المفضى به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال
شك المتشكك فيها بالقياس (١) على غيرها من المجربات والمتواترات فان تكرر

(١) بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات أي بأن يقال إن الذي
في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها
فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لأن اليقين قد
يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها
عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة
أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

الاحساس قد تتعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض
الأشخاص ولا يحصل بمثلها له اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات
قد يفيد اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد بمثلها في واقعة أخرى فلا يغني
الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة منها (٢) تخلف اليقين في هذه

وأما المقدمات الفطرية القياس في القضايا التي تكون معلومة بقياس
حده الأوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكلمها أحضر المطلوب مؤلفه
من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى
كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج
تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونه منقسمة بمساويين فعرف في الحال
كونها زوجا بسببه وليست معرفة لزوجية الاشياء مستغنية عن الوسط فانه
لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا يعرف الوسط
وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فمنها ما هي
صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسات وتوابعها
مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وأن الجسمين
لا يكونان معا في مكان واحد

والكاذب منها حكمنا في غير المحسات على وفق ما عهد من المحسات مثل
أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مشاراً الى جهته وأن العالم إما ملائمة
لا ينتهي أو ملامنته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدا لا تتميز في بادئ الأمر ومقتضى الفطرة عن
الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الإنسان كأنه حصل في الدنيا دفعة
واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم
يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسات وانزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه

(٢) مهما تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخضم ولم يحصل له مع
شيء من هذه الامور لم يغرن الاستشهاد بمحصل اليقين عند شخص آخر
شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وإن تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجبه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعها الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناتجا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لأحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها درك خلاف المحسوسات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والنغم لا يدركها الوهم إلا مشخصة ذوات حجب وتحيز فكيف ظنك بما هو فوق المحسوسات مثل البارئ والعقل والهوى أو ما يعم المحسوسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما بيناه وهذه لما زانت علم أنها ليست يقينية

وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها مثل إن العدل جميل والكذب قبيح وإيلاف البريء عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليس من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شوء من الأخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والحجل أو سنن بقيت قديمة ولم تفسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه

الأحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه في أن السكل أعظم من الجزء
فعرّف أنها غير فطرية

والأوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات
والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمية تقدح في شهرة الكاذب
منها (١) لكن المشهور الصرف في استعمالها (٢) هو ما لا يوجب اعتقاده
الا مجرد الشهرة فلا تكون الأوليات والوهميات وما عددنا معها اذن منها
ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها
ما يصدق لشرط دقيق فان أخذ به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل
شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادرا على هذا
الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر
على كل شيء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتهاق قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا
لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو
الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق
وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع
والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى
قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك
مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

وأما المقبولات فهي آراء أرفع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول
إما لا امر سماوي يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور اقبلناها
عن أئمة الشرائع والحكماء رضي الله عنهم أجمعين مثل أن الحسن يثاب والمسيء يعاقب

(١) منها أي من الوهميات اما ما قبلها فلا مساع للكذب فيه بعد

استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أي في عرف الديانات والمعارف الحكيمية واصطلاحها

عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

(وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يثبت فيها الا الى تسليم المخاطب ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها اما مع استنكار وعناد فيه (١) وتسمى مصادرات وإما مع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولا موضوعة وسيكون لنا عود الى بيان هذه وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلّمة لاشتباهاها بشيء من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون (٢) بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتى تفصيله في فن المغالطات

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولا في العلم على أن تكون مقدمة تنفم فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت الآبه ويمثلون لها بنحو إن البعد يقبل القسمة لا الى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكره في تقويم الفصل للجنس في علم المنطق وحصر الأجناس في العشرة وكون الجوهر جنسا أعلى ونحو ذلك مما يمار بما لا يسهل الطالب ولا بدله من استيراده على ذهنه للانتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقولهم في مبادئ المنطق ان لنا فكرا وان فكرنا فد يوصانا الى علم لم يكن وسيأتى للمصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ماخالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في الخليفة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليفة لانكشف غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في اللقب وهو منهم في الرغب والرهب

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما (١) يغافص
الذهن فيصدق بها بباديء الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت
لم توجد مشهورة مثل قول النبي ﷺ «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما» فيعتقد
أن الأخ يعان على الظلم وإذا توهم علم أن المشهور (٢) دفع الظلم منه لا الاطاعة
عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسره النبي ﷺ بالمنع من الظلم حين
روجع في كيفية نصره الظالم

والأشبه عندى أن هذا الصنف ليس زائدا على صنف المشبهات بالمشهورات
فإن الذهن إنما يميل الى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل
الفرق بينهما أن هذا يذعن الذهن بشهرته كما (٣) يغافصه ويزول عن قريب
وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز
نقيضه كما يقال ان فلانا يسار العدو فهو مسلم للثغر أو قيل فلان بطوف بالليل
فهو مالمص وكل ما قدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزما بل هناك امكان

ومثلوا لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون
ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فاذا كان السواد جامعا وهو
لون فليجمع البياض لانه لون

(١) غافصه فاجاه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أى الماروية
وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أى بحث
عن صحته بعد الشك فيه

(٢) دفع الظلم منه أى أن نصرك أخاك ان كان ظالما هو كفه عن ظلمه
ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٣) كما يغافصه أى لمغافصته اياه ومناجاته له ثم لا يلبث ان يزول وقوله
وذلك أى ما كان من المشبهات بالمشهورات إنما يعتقد بواسطة الاحتيال في
التشبيه والتبليس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أى يستمر الضال
على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائمه وفي نسخة كتبت بحاشية الاصل (أى
بالهامش) يبقى بدل يتبع وهى أظهر لانه المقابل لقوله ويزول

المقابلة مع الميل الأغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

وأما الخيالات فهي القضايا التي تقال قولاً لا للتصديق بها بل ليتخيّل يؤثر في النفس تأثيراً عجيّباً من قبض أو بسط وإقدام أو احجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فإنه (١) مرة مقيّئة أو تنفيره عن شم الورد أنه سرم بغل قائم في وسطه روت أو ترغيب غيره في شرب اندواء إنسه الشراب أو الجلاب (٢) فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثار المصدق بها

وأكثر الناس يقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أولاً (٣) يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخيل يجوز استعمالها بدل هذه الخيالات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من

(١) مرة مقيّئة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء مر ووجه تخيل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما لبعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن محله يرعى الافستين وإما لأن نوعاً من أنواعه يسمى «أومالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تنبت بتدمر (٢) الجلاب بضم فتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها بين أمرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وإنما أراد بها التخيل وأما أن يكون مصدقاً بها لصدقة في الواقع أو لاعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخيل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخيل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر الخيالات

جهة ما تعتقد لامن جهة احتلاج مقابلهما في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات
وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما يفتنع بها من حيث
هى معتقدة اعتقادا لا يخطر بالبال مقابلة لامن حيث امكان التشكك فيها فلا
جرم أن جميع مقابلهما من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم (١) تكن شذبة
نافعة منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لانها إما أن تكون مصدقا بها
أو غير مصدق بها وغير المصدق به وإن لم يجر مجرى المصدق به في التأثيرات
النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجن لم يفتنع به في القياسات (٢) وهذه
هى الخيلات (٣) والقسم الثانى الذى فيه التصديق إما أن يكون التصديق به
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يخلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب
والذى على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة
وما معها (٤) أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضروره الباطنة إما
أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فاما أن تكون
عنه عن مجردة أو عنه مستعينا فيه بشىء والتي عن مجرد العقل فهى الاوليات

(١) اذا لم تكن شذبة قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور
يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح
فلو كان الصادق الاولى شذبة في نظر السامع لم يجر استعماله في مقام استعمال
المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد اقامة الدليل وحمل
النفوس على مركب البرهان

(٢) وهذه هى الخيلات أى القضايا الغير المصدق بها التى يفتنع بها في
القياسات وهى ماجرت مجرى المصدق به في احداث آثار في النفس وأما ما لم
يجر مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلا لعدم منفعته

(٣) والقسم الثانى أراد بالثانى الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به
هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثانى وهو غير المصدق به عاد
الى الاول ليقسمه فعبّر عنه بالثانى لانه قسم آخر بعد الذى تكلم عنه
(٤) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادى وكلامنا في المبادى وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أى حاضرا وهى المقدمات الفطرية القياس وإما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذى على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا الى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة (١) يخص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهى المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونان فقد استوفت القسمة الاصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضما لنشر المبادى في حاصر

واليقينيات من جملة هذه الاوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه أو معنى في الحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات اذا استجمعت الشرائط التى ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين

وأما مواد القياس الجدلى فهى المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها

(١) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عدّه نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات فى الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لان المشهورات فى الظاهر على ما ذكره المصنف فيما سبق هى ما وقع التصديق بحكمها ببادىء الرأى بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

إلزام معاند الحق رأياً يعانده اذا كان قاصراً عن رتبة البرهان فيعدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزاً عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام (١) الوعظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها أن كل (٢) علم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها وربما لا تسمح نفسه به فتطبخ نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهي الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقيسة الجدلية أن يفتح منها (٣) طرفاً النقيض فاذا الفت قياسات على الاثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها وربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق وأما مواد القياس المغالطي فالرهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة الا التوق والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكاله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على رتبته واذذاك يسمى قياساً امتحانياً وربما استعمل في تبكيث من يوهّم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطأ فيه بعد أن يوقفوا على ممكن الغلط دونه صدا لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياساً عنادياً

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعد من منافعها في الفن المفرد لها وأما مواد القياس الشعري فالمخيلات

والذي يهم طالب السعادة من هذه الجملة هو الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا حرم نذكرها في فنين ان شاء الله تعالى وتتم الكتاب بهما

(١) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لا على المشهورات والمسلمات

(٢) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب

والاخلاق ومحو ذلك

(٣) طرفاً النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفانها النقيضان

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق فالطالب اذن إما أن ينتجيه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق وللاطلب التصوري صيغ دالة عليه وكذلك لا للطلب التصديقي فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك

ومنها صيغة أي وهي تطلب تصور الشيء مميزا إما بذاتيته أو بعوارضه كما يشاركه في أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فنما مطاب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أي الايجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أي هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقوع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهيها مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأي مشتتلا عليها (١) أيضا فاذن مطلبها هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبها ما أو يطلبان التصور ومطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

(١) عليها أي على كيف وما بعدها

وأما مطلب «هل» المطلق فتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فان
مالا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فالـ
يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجوداً في نفسه
ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حداً بحسب الاسم بالنسبة
الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب القات
وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان
حداً حقيقياً ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة
الى الأمر نفسه ثم اذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجود انقلب
القول الدال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة اليه

وهنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد
ذلك عدمه فإن التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود وما لا صورة
له في الوجود كيف يحصل منار صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوماً لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره
يكون بمقايسته بالموجود كالحلاء وضد الله فان الحلاء يتصور بأنه الاجسام
كالقابل (١) وضد الله يفهم بأنه الله كما للحار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن
قيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصوراً ولا معقولاً إذ لذات له وأما الذي
فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وإنسان يطير فانما تتصور اولاً تفاصيله التي
هي غير محالة ثم تصور لملك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود
في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة
اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من
جهة ما هو تأليف متصور بسبب ان التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة
ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الحلاء امتداداً ملائته الاجسام أو امتد
بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كما للحار البارد أي يكون كما يكون البارد
بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كلاً للحار البارد
غير معروف وما فيه مصدرية أي كسكون البارد للحار

مطلب من هذا فأما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة حتى ان تصور المعدوم
أيضا حصل بتصوير مقوم لأمور موجودة فهذا تمام المقدمة

الفصل الاول

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتاج يقين وقد عرفت اليقينييات
والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة
الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الان وبرهان اللم أما برهان الان فهو القياس الذي
أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللم فهو الذي أوسطه
علة لوجود الحكم في نفس الامر وهو (١) نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض
أى وجود الأكبر في الأصغر ولا محالة ان تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق
أيضا فهو معط للعلة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم
في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى العمية إلا أن ما يعطى العمية
في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الان

ثم اذا كان الاوسط في برهان الان مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر
في الأصغر معلولا لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الأكبر سمي دليلا
وقد يتفق ان يكون الاوسط لاعلة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولا له
بل أمرا مضائفا له أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أى هام معلولا علة واحدة
وأما الذي الاوسط فيه علة لوجود الأكبر في الأصغر لا في الذهن فقط
بل في نفس الامر فأما أن يكون علة للأكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا
كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الأصغر وإما أن لا يكون

(٢) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الأكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع
ممتقن فهو من علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الأصغر ليس علة
للعلم بل هو معلول في الواقع لكن الاتقان ظهر عندنا في الأصغر من الأكبر
هو كونه صادر من علم

علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط إن كان الاصغر مساويا
للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أحد من
مثال ما الاوسط علة للأكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار
وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالا حترق على الاطلاق معلول
مماسه النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في
الاصغر خشب وفي مشاركته أيضا لاعلى الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل
حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها
علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا
للحيوان وبواسطته (١) للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا
عله واحدة من برهان الان قولك هذا المريض قد عرض له بول خائر أبيض في علقته
الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف
عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معا معلولا علة واحدة وهي حركة الاخلاط
الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولا
للاخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حماه غبا وكل من نابت حماه
غبا فحماه من عفونة الصفرء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفرء
وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالا حترق الذي
هو الاوسط معلول الاكبر الذي هو مماسة النار

الفصل الثاني

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن
أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب
وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذه

(١) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان

كالفرس وغيرها

لمعان آخر منها الموضوع الذي بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع (١) بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي تطلب فيه أعراضه مبيناً بالبرهان بل إما أن يكون ثبوته بيننا بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بيننا كان مطلوباً في علم آخر هو (٢) من الأعراض الذاتية لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي يتقصد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه إنما هو المستغنى عن اثباته وإيادته بالحد والبرهان لكنه وإن لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يعطى فيه تصويره بالحد أو الرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسامياً لازماً لأنه إن لم يسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشارك في شيء تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقداراً أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة (٣) بينها إن كانت

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما في القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فال موضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الأعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تتحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها لوالا حد كمناسبة

النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها حدا ونهاية
له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (١)
الاركان والمزاجات والاخلاط والأعضاء والقوى والأفعال في نسبتها الى الصحة
التي هي غاية الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد
وأما المسائل فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود مجموعها لموضوعها
في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض
ذاتي أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتي
أو عرضا ذاتيا مثال الأول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشارك (٢)
لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين
لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك في الحساب الستة (٣) عدد تام فان الستة
نوع من العدد ومثال الرابع قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط
مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان
لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين
وأما مجموعها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسألة أو لموضوع

ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كما نسبة هذا الاخر لما بعده وهكذا
كأثره في النقطة مع الخط. ومناسبة الخط لما يليه الخ

(١) الاركان هي العناصر

(٢) مشارك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينةها للخطوط المنحنية

(٣) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه

ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع
كسوره الصحيحة عنه كالتأنيه فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمانها واحد والمجموع
سبعة والزائد وهو ما زادت كسوره الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة
وثلثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

العلم فلا بد من بيان الذاتى المستعمل فى هذا الموضوع من المنطق ويستعمل (١) بمعنىين أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يفقرائيه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً فى حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذاً فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالقطوسة التى يؤخذ فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للمقدار أو العدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ فى حدها وما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فكالجسم الذى موضوع الابيض يؤخذ فى حده ما يعرض (٢) للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ فى حده مضروب عدد زوج فى عدد فرد وإنما سميت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصة (٣) لموضوع الصناعة أو جنس

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لافى هذا الموضوع حيث الكلام عن الاعراض

الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى

(٢) ما يعرض للابيض كالعكس للاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروض لعكس الاشعة فقوله «كالجسم» مثال لموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لامثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله «وكالعدد» فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالأعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لاتشمل غيره وإلا كان تعريفها بالموضوع تعريفاً بالاختصاص وهو غير صحيح وقوله «أو جنس» عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله «أو شىء واقع فيه» عطف على ما سبق ايضاً أى او خاصة لشىء واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشىء نوعاً من الموضوع او عرضاً آخر له

موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه لكن (١) ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الذاتي داخل في حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوماً إذا كان الموضوع معلوماً فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصوراً بما هيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا أن النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك فهي مجهولة مطلوبة بالبرهان وإنما جاز ذلك لأننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وإنما عرفنا منها الاسم وفعلاً ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وإنما هي ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد

فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فإن ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعرض لذلك العارض وإنما قلنا إن موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لأنك تقسم الموضوع إلى أنواعه فكل منها محمول عليه (١) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي إن ما هو خاصة لجنس الموضوع وهي ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فإن الحكم يؤخذ في تعريفها وبخاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة لجنس وإنما تستعمل بعد النظر إلى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غير ذلك المساواة والمناسبة ينظر إليها في الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر إليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

فاذن لم يحط (١) علمنا بشيء جهلنا ذاتياته والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه حسًا وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية ولبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف (٢) قياساته أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات (٣) فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود

(١) فاذن لم يحط علماً بشيء جهلنا ذاتياته أي أننا عند تصورنا الشيء بأعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيئاً وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع أنها هي معرفته إذن قد أحطتم علماً بشيء وجهلتم ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له اننا لم نحط علماً بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه إلا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتيته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام
(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن احوالها في العلم كأنواع المزاج في الطب اما الاجزاء فكالا جزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي أنه يجب تقديم حدود الأعراض الذاتية أيضاً قبل البحث في اثباتها كما تجد الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي ان يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشيء قليل من الدلالات اللفظية ثم عند

أعراضه الذاتية فانها وإن كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورهما بالحد
أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق
أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا
يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري وإما مقدمات غير واجبة القبول
ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا
موضوعة وهذا الموضوع هو بمعنى (١) المعروض وإن سلمها في الحال ولم يقع
له بها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعة مع
الحدود تجمع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا
ثم الاصول الموضوعة والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يعترف
فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى
للعلم الجزئية اصولها الموضوعة
لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصلا (٢) موضوعاً في

ما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة
الاسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطىء والمشكك والحقيقة والمجاز والمشارك
وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر
فصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في اللفظ وما في
الكتابة والداعية إلى الالفاظ والحروف والآخـر فصل في بيان المراد من الاسم
والكلمة والادارة ثم انه لم يحدد الجهة مثلاً إلا عندما أراد الكلام عليها ولا
القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والأمر في سائر العلوم على ذلك
(١) بمعنى المعروض بالعين المهملة أى الذى يعرض على الطالب ليسلمه

وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أى المفروض صدقه
المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معانى الموضوع اول الباب

(٢) أصلا موضوعاً في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي
على أنه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولاً لا يمكن ذلك قد
يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس أنه لا يمكن لبشر أن
يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد

العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال إذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن إلا بعد أصول موضوعة مسامة من صاحب العلم الأعلى فلو صارت أصولاً موضوعة في العلم الأعلى لصارت (١) مقدمات لاصولها الموضوعة فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه إنما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٢) في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة ثم كانت مأخوذة في العلم

دليلاً على أنها جميعاً لوازم ولا يمكن تحقيق أى شيء من مميزاتها فصل مقوم مع أن هذه الخواص بل وكون الجسم مركباً من أى شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسامة في العلم العالى لكنها لا تبين في العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولاً موضوعة في العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البدهة أو الحس فلا يلزم من الاثبات بها في العلم العالى لا ثبات شيء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لا ثبات نفسها وإنما يلزم ذلك لو قلنا إنه لا يذكر في العالى إلا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبيناً في العالى أو بيناً بنفسه وغاية ما قلناه أن من مقدمات السافل ما يؤخذ مساماً من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيدكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان بما بينا

(١) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة يريد ان ما يذكر في العلم العالى يكون أصولاً موضوعة في السافل فلو أخذ شيء من مسائل السافل في العالى لكأنت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعة وهى ما يذكر في العالى وذلك مبنى على أن كل ما يذكر في العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا أننا ندعه

(٢) لو كانت أى مسائل السافل مبينة فيه بملك الاصول التى ذكرت في العالى ثم كانت المسائل قد أخذت في العالى لبيان تلك الاصول بعينها التى صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما إذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعه بل بمقدمات بيّنة بنفسها (١) أو ان بيّنت بهذه الاصول

(١) أو ان بيّنت بهذه الاصول أي إن بيّنت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعه في العالى فلا تكون مسائل السافل المبيّنة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بيّنت بها في السافل فذلك لا يؤدى الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بيّنته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا موضوعه في العلم الاعلى أصولا موضوعه تبين بها مسائل الاسفل مع أن مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعه ومجرد كونها أصولا في الاعلى مستلزم لكونها مساهمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بيّنت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس لسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول الموضوعه في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره إنما تصح في العلم الكلي الموضوع فوق على أنه كثيرا ما تصح مبادئ العلم الفوقاني في العلم الجزئي السفلائي » وقال الطومسي « وأكثر المبادئ الغير المبيّنة للجزئي إنما تكون مسائل لكلي فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فلهما من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسألة من الطبيعى ومبدأ في الالهى لاثبات الهيولى على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسألة في السفلائي مبيّنة على ما يتوقف عليها في الفوقاني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلزم أن تكون مبادئ السافل مساهمة مأخوذة من العالى حتما بل جعل ذلك أكثرها كما ترى وفي مثال الطومسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من

فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة
بمقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي إلى الدور

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد
يكون خاصا بعلم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لسكل علم كقولنا كل شيء
إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب واما ما لعدة علوم مثل قولنا الأشياء
الماوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
وما تحتها من العلوم ثم لا يعتدى ماله كم فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم
أو ذوكم الا (١) بالاشتراك

والقسم (٢) الثاني منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب
الحكمة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للهندسة (٣)
وقد يكون عاما أيضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا
في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبينا في علم آخر

وأما المبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها
أو أجزاء موضوعها أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع

أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيمولي والصورة بل يجب أن يبين ببيانه
المشهور وهو أننا اذا وضعنا جزءا بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فلها آتية من عدد المقامات

كما سبق له في قاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال
الغوى حقيق فيكون اطلاقه عليه وعلى ما في الكموم اطلاق المشترك على المعاني المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد

وجوب الحكمة للعلم الطبيعي أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون

ليست بمحض الاتفاق بل هي اسباب تابعة لمسببات وذلك أصل يبين في العلم الالهي

(٣) وقد يكون عاما أيضا لعلوم كاعتقاد بأن لنا فكرا وهو يؤخذ مساعا في

علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين في

العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

العلم بل بجنسه فان استعمالها في الصناعة يخصصها بها كما (١) ذكرناه وأما
اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص
والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل واذا
استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم (٢) يكن
كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما أن يصدق عليه
الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغالطين والمناكرين وأما
اذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأها معاً أعني الموضوع والمحمول
كقولنا في تخصيص هذا (٣) المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل
مقدار اما مشارك واما مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو
الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد نخص
الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
بان يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركتنا
المحمول على حاله

(١) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده
جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص
بموضوعها كالمناصفة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد »
وقد كان الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل
مثلها في مبادئها لم يكن ضيراً لانها تخصص بالعلم عند ذكرها فيه

(٢) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن
الممكن مستغنيا في وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو
أنه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك أن تأتي بالمبدأ العام صريحاً بان
تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذا لم يثبت انه غنى فليثبت
أنه لا غنى وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

(٣) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب
أو السلب ومن افراد الشيء المقدار والمشاركة فيها ايجاب شيء على شيتين
فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأً فهي من أفراد الايجاب والمباينة
فيها سلب أحد الشيتين عن الآخر فهي من أفراد السلب

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية (١) والحمل
الأولى يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلًا في أول العقل
لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على
ما هو أعم من الموضوع كالحیوان والناطق والضحك للإنسان فان كل واحد
من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة
أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما (٢) محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية

(١) والحمل الأولى يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين
الأول بدهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين
والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالأولى كما في
حمل الحيوان والضحك والناطق على الإنسان فانه حمل أولى فانه لم يتوسط بين هذه
المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولى
بهذا المعنى لأنه انما يحمل عليه بواسطة انه حيوان والحيوان اعم من الإنسان
وربما كان الأولى بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب
آخر غير الأولية في العقل كالحس والتجربة والنواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٢) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي
يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عندد فقد
قسم المصنف المقدمات فيما سبق الى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي
مالايحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات
غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي
صارت نتائج قد احتاج التصديق بها الى اكتساب فكري فليست من واجبة
القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضا لأنها
قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى
يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسايم ولا ما عرف

لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان

بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يوثق به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق باثبات أن من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وإن النظري يكتب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاثبات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحاولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهر

لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلا نه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت المحمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معاً» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معاً ويمكنك أن تمثل لذلك بنحو قولك في مقدمة التصورات الذاتي جزء مما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ما هو ذاتي له فإن ثبوت التقدم للذاتي إنما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجياً وهو ليس بذاتي بالمعنى

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل ليكون المحمول ذاتياً بالمعنى الثاني لأنه عارض للذاتي والذاتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات

الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع لا يحتاج إلى زوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محاولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين للذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل

الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدمة معا
لكن (١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات
المسائل وضرورية ان كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة
وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي

قد تكون من مسائل العلم بينت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله
في موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابيهما
مقدمات مسلمات واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يجيد
النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعوده فيكون قد خلاص من هذا
التعسف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة
القبول وإيراد معينين للأولية ثم الاضطرار الى إيراد قسم لم يورده أولا وهو
محمولات المقدمات التي صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تنمة عند
الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب
البرهان على الضروريات (١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب
أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون
أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في
قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الأول المستعمل في
باب التعريفات ومقدماته وهو ما يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته والذاتي
بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها
في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان
المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية
تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة
بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من
النتيجة بديهي لا يحتاج الى الإيضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات
مكتسبة بالدليل فنلها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فخشى ان يظن ان
انه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة في كسب نتيجة اخرى مطلقا وان
لم تكن الأولى أوضح من الثانية

الأعراض الذاتية (١) فالوسط لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الأكبر

ولا يخفى أن ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(١) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكاسبة لمسائل العلم والمكسوب في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسألة والأكبر لا بد أن يكون من الأعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب ان يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الأعراض الذاتية لأن الوسط لا يجوز ان يكون أعم من الأكبر لأن الأعم لا ينكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط امامسا وللأكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعالم بالاخص يستتبع العلم بالأعم لا محالة فالو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لا محادها في الموضوع ولم يصر الشيء غريبا عن العلم الا بمباينة موضوعه لموضوعها وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الأكبر الذي هو محمول المسألة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشرية فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضروب من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصاه لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة

لما مساويا له أو أعم منه ومساوي الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضا
عكسكيف اذا كان أعم منه فاذا ما لا يصلح أن يكون محمولا في المسائل من الامور
الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الأعراض
الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها وأعراض جنس موضوع العلم
صلح ههنا أيضا

وإنما لم تكن الأعراض الغريبة مبحوثا عنها لان العلوم إما كلية
وإما جزئية والعلم الجزئي إنما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات
ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن
العالم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في
موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي
المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني
أما بالمعنى الأول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى
لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط
والاوسط كذلك للاصغر صار الأكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتى
بذلك المعنى ذاتى وقد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوبا الا في (١) حالات الاستثناء
وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلائها لو لم تكن
ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا
لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لنتائج
امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتمهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون
بها أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية
عند كون المطلوب ضروريا

(١) الا في حالتى استثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل
ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون
الذاتى معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له فى
بالذهن غير معلوم فيطلب ببرهان الدم

ومعنى (١) الضرورى فى البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه فى كتاب القياس فاننا نعى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن

(١) ومعنى الضرورى فى البرهان أعم الخ قالوا يجب فى البرهان على الضروريات أن تكون قضاياه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لها وذلك لان المحمول على شىء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعيه ذلك الشىء والى ما يحتمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار ابيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزواثل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط يكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا حاصل ما ذكره فى شرط تقييد الموضوع واما ما اشار اليه المصنف فى قوله اما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجود ضرورية المقدمات فى البرهان وأطلق فانما يعنى بالضرورة هنا غير الضرورية فى باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة التضيية فى نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية فى كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المتقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طاب نتيجة ضرورية بمعنى ما فى كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتى بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل فى كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية فى الشكل الاول كما فى قولنا كل اسنان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا فيما أوجبوا على المبرهن بقولهم « ان حكمتنا بذلك فى كتاب القياس لان نظرنا كان أنى مجرد صورة القياس أما هنا فاما كانت المادقة

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) فن العبارة اذا المقول

أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة او الممكنة والضرورة على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يقيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطاق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الافتراض منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يقيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا إذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الافتراض علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ماهية علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لوجودية فان غير الضرورية من جهة ماهي غير ضرورية لا تنتج ضرورية في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أي فن يارمنياس وهو باب القضايا واحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئي والكلية وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فمعناه اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورية فمعنى الكلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد ما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده في الكبرى بالفعل والال لم يتكرر الوسط فيكون معنى الكلية الكبرى ههنا أخص من معناها في

على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط
الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفي في كلية القضية وههنا لا بد
من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الشكل
والكلية في البرهان زائد على المقول على الكل فيه (٢) بشرط وهو أن يكون
الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ
كلية لكن ربما يعطى القول الكلية فيعتقد أنه ليس بكلية لسبب شخصية الموضوع
في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس تصوره
لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلـكي تصلح للبيان فان ما يـاوى
الشيء في الوضوح أو كان أخفى منه لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع
ولا يخفى انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضرورتها
دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات
الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفي في ثبوت المحمول له
بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولومرة ثم يزول فكأننا نقول إن
المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به
إلا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة في
جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند
ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع
متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أي أن المحمول الكلية في البرهان لا يكفي
في وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام
الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن
يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثاني فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل
لا بواسطة أمر أعم قال انطوسى في شرحه لمنطق الاشارات

لكن ههنا شك وهو أن مردا لواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات

« وخامسها أي خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي جميع الأزمنة حملاً أولياً أي لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فإن الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملاً عليه كلياً » ثم قال « واعلم أن الأخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكليّة » أما الثلاثة التي سبقتها فهي ان تكون المقدمات اقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللاً لها وان تكون اقدم منها عند العقل اي تكون اعرف منها لتكون عللاً للتصديق بها وان تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأولية وهو الذي يصح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع عارضاً من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للانسان بسبب كونه حيواناً يصح للمبرهن ان يطلب به شيئاً في العلم الذي يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة في المطالب المتعلقة بالانسان فإذ أخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان ناقصاً بالانسان المبحوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عاماً لكان العارض بسببه عاماً أيضاً والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما يثبت بواسطة أمر كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاتها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاماً

هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فان كانت حاصلة
فيينا من مبدأ نشوئنا ونحن لانشعر بها فهو عجب وكيف ولم يخطر البتة ببالنا
في عهد الصبا أن الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يخلو من أحد طرفي التقيض وان حدثت بعد ما لم تكن فينا بطريق
البرهان أو دونه فان كانت حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم
لأنكم حسنت سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وان حدثت
بطريق البرهان ثم التمسلس والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل
بالقوة وليس كل عام تصديقي حصل بعد ما لم يكن حصوله بالبرهان بل ما اذا
تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجواب أو السلب توقف الذهن عن

متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والالم تصلح مقدمات
بالمرة على ما شرطوه والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى
الكافية في هذا الموضوع أن يكون المحمول في القضية شاملاً لجميع ما يصلح
أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى
المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم إذ كل علم انما يبحث فيه عما يختص
بموضوعه لا ما يعمله وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل إن من
أخص الامور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض
فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطة ثم هذه الذاتيات قد
تطلب للشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما
طلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتى الاستثناء كما سبق
وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث هي خاصة به أي تطلب لتحقيق
الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل
في حقيقةه وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهري ضروري وحقيقة ما تقول
ان الانسان حساس فهو يتألم ويلذذ أنه يحس احساسه الخاص به ولو لم يكن
كذلك لكان بحسك عن خواص حيوانية لا انسانية وهذا مطلب دقيق جداً
تنبغي ملاحظته ليكل باحث في علم

الحكم الجزم فيها والاوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور مفرداتها لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدها ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هي الحواس فلما تنطبع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها

وبيان هذا أن لنا قوة دراية لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليكن حس البصر اذا أدرك شجرة أو انسانا أو فرسا تأدت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الإدراكية للمعقولات على هذه الصورة فالفتها متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق فيه وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتيه والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم اخذت في انحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم لما يتوقف في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أوليا وما توقف فيه احتاج الى بيان توسط فهذا وجه من وجوه إعانة الحس في حصول الاواميات وهو إعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص لكن الشخصيات اذا استقرت في الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والابن والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم الفها بعد ذلك في الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيهها لا احتجاجا كمن يستقرىء جزئيات أمور بينة الصديق

الا أن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أزالكل أعظم من الجزء بان يحس هذا الككل وذاك الككل وهذا الجزء وذاك الجزء

وقد يعينه بطريق التجربة لا في الاوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحس النفس مريباً معه أشياء أخر إما الوسيط (١) إن تصور طرفي المطلوب أو الاكبر إن لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في الاوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما يجمله فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب آبقاً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجمل معاً وأن يعلم ويظن ظناً مقابلاً للعلم فنقول إن اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل اب مع اعتقاد أن لا شيء من اب في حالة واحدة بل يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً يفتح

(١) إما الوسيط إن تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذي حصل عنده أولاً هو القمر وإظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعد عنها أي بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر في نفسه بالحدس أن نور القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفا المطلوب فنزل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوى على الماء العالي كفاء في الجزم بأن له قوة

فيه اعتقاده مثل أن يكون (١) كل ادوج معا بلا وسطه ثم كان كل دب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما أن كل دب وهو حق وقرن به صغراه وهو أن كل اد ينتج أن كل اب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو أن كل اج ينتج أن لا شيء من اب اما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا وراثه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جزما وأما ما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لا شيء من اب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمتي قياس ناتج أن كل اب مثل أن كل اج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي ان كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل اب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكفي في حصول النتيجة خطوط المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما على قصد ان يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل اب علما بالقوة وظنه ان لا شيء من اب ظن بالفعل

(١) كل ادوج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص أن كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولا كنهها اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيدته العرض للهلكة بظواهر اللفظ فنفي عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الحق فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحداً استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وأن الشجاعة فضيلة وأن التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

ومثال ما يعتقد الكبري فحسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا ان الاجرام السماوية (١) لا تشارك التي تليها في طبيعتها ثم يحسب ان الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحته لأنه علم بالجملة أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة عام وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه

ومثال ما يعتقد المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقرة لانه لا يجمعها معاقى الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطر

(١) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبري المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب اجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبري لم يلتفت الى هذه الصغرى وانما الذى التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المتقدمين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أى من العالم المنصرى ولو انقذه الى اندراج الكواكب في الكبري المعلومة لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المتقدمين الموصلتين له والآخر بالقوة وهو علمه أنها ليست بنارية في ضمن علمه بالكيفية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم المنصرى فهذا علم غير مخصوص بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم أنها ليست بنارية مختلفتان

معاً بالبال وروعي تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين
بالتفريق أو لم يترتب الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة
بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم
يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدمة الواقعة مع العلم
بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئي
هو بالقوة تحت كلّي معلوم والثانئة الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن
ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من بسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد
من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدي زوج فان أجبت بأنا
لا نعلم عاد فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدي اثنان ولم
تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئي وما علمناه فهو
علم كلّي لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أي بهذا
الجزئي جهلا بالفعل بذلك الكلّي وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا
حصل عندنا الصغرى وهي أن هذا الشيء الذي في يدي اثنان وقرنا بها الكبرى
وهي أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من
مجرد معرفة هذا الكلّي وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل
اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانا لم ندع المعرفة (١) بكل اثنين فيفتقض
اذا لم نعرف اثنين زوجا

(١) فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أي ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم
على كل ذات تثبت لها الاثنيةية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنيةية ولم نعين في
ذهننا اشخاص الذوات اذ اذ اتا في أي مكان وفي أي زمان حتى يكون لنا محيطا
بأن الذي في يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله في
العلم بالكلّي ثم إن الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين
في ذهننا جزئيات الاثنيين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا في مكانه المعين وزمانه
المعين فلا يلزم من الحكم الكلّي أن نعلم أن مافي يد السائل اثنان هما زوج

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا إنما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فانا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر إمكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلي (١) الحاصل عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أولو كان مجهولا من كل وجه ما تصور الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسامة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسامة أيضا على اطلاقها بل مالا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما (٢) من وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الأبق فان الأبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الأبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الأبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتهينا اليه عرفناه وقد يتفق إن لم يكن سبق منا مشاهدة الأبق ولكننا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجد أن تلك العلامة في عبد أفادنا علما بأنه آبقنا

(١) الحاصل عندنا أي في ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

(٢) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن

الكلي أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط
ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم
كلى سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة
كان أن اتصاف الاوسط بالا كبر علم كلى سابق يندرج تحته أن الاصغر
موصوف بالا كبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما منلوه من طلب
الآبق واندفع الاشكال رأسا

الفصل الثالث

في اختلاف العلوم واشترائها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها
ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت
الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع
واحد مشترك بينها

والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون
والتي لا مداخلة بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم
تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت
متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في
العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم

والتي تكون بينها مداخلة فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر
أخص وإما أن يكون في الموضوعين شىء مشترك وشىء متباين به مثل علم
الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى (١) نفس الانسان من جهة

(١) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الأولى
بالمصنف أن يحذف كلمة (نفس) فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقاً جسدية
كانت أو نفسية وغاية ما يعتذر به عنه أن القوى الجسدية انما تتصرف بالنفس
الانسانية فهى من قواها ثم قوله « من جهة ما هو حيوان » كانه بيان للشىء
المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه بل في ذكره ضرر فانه لا يبحث في أحد العالمين

بما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية والقسم الأول الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أولاً يكون فإن كان محمولاً فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم الوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعاً مطلقاً ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءاً من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم

وإما أن يكون النظر في الأخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضاً من الاعراض الذاتية فننظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصبح ويمرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من

عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين إلى هذه الجهة وانما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انساناً وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق إنما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي
والثاني أن يكون ذلك العارض أمراً غريباً ليس ذاتياً ولكنه هيئة في ذات
الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب
شيئاً واحداً وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك
الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فانه تحت النظر في المجسمات والقسم
الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة
وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي
تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثل (٢) النظر في المناظر فانه يأخذ

(١) الأكر المتحركة جمع أكرة هي لغية في كرة والأكرة المتحركة
موضوع لاهما وهي نوع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة
والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها
وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيئاً
واحداً يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكرة المطلقة في العلم الكلي العام الشامل
لمسائل الكرة متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فان الموضوع فيه هي الخطوط المفروضة في
سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير
التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت
لتلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض
الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزءاً منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم
المناظر داخلاً تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو
نوع من المقادير مفروضات المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت
الهندسة من وجه ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجه
عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلاً تحت موضوع علم
المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعاً وينظر في لواحقها الذاتية فهو
تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة
والذي عمومه عموم اللوازم فهو العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود.
والواحد ولا يجوز (١) أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءاً من علمه لأنها
ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتى فلا العام يؤخذ في حداء الخاص ولا بالعكس.
بل هي موضوعة تحته

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص
عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم (٢) إذا قيس إلى موضوع العلم الطبيعي فاذا

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءاً من علمه يريد
بالأشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الأحوال
ليست ذاتية لموضوع العلم الأعلى بالمعنى المراد في هذا الموضوع من علم المنطق فاذا
لم تكن أحوال ما دخل تحت ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم
الأعلى لأن جزء العلم يكون بحثاً عن الأعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض
أنواع موضوعه أو لعرض ذاتي له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات
الموضوع وكذا العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم الجسام مثلاً فان ما يثبت
فيه من الأعراض الذاتية للمقدار يثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح أن
يكون جزءاً من الهندسة لأنه بحث عن بعض الأعراض الذاتية للمقدار من
حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلاً فلا تثبت
له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود وتكون
الهندسة جزءاً من العلم الأعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود
مأخوذ في تعريف المقدار مثلاً ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود
حتى يكون العارض للخاص عارضاً ذاتياً للعام فيكون البحث عنه جزءاً من
العلم الباحث عن أعراض العام وبهذا تعين أن علم الهندسة مثلاً تحت العلم
الأعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها إلى

أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت
 لها حقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
 والاختلاف المطلوبين في النغم فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي
 موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا
 الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة
 يقال إنها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم
 يتخصص (١) بشيء آخر فإنه له مع ما يصح أن يقال هو تحت العام يقال إنه جزء

موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق
 بوحدها عرضاً من أعراض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار
 وأعضاء الصوت تؤخذ في عدم معرفتها وهو الصوت ولكن الجسم الذي
 هو موضوع الطبيعي لا يحمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في
 الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث
 ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها
 وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الأمر الغريب هو العدد لان الاتفاق
 والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتها إنما تعرض للنغم من حيث
 أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت والموضوع ولما كان البحث
 عنها من جهة ذلك الأمر الغريب لاق أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث
 تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى
 تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق
 بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى
 تحت الطبيعي لأن الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت
 في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون بمنزلة المباين له فان الطبيعي والحساب
 متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما بياين ما كان النظر
 فيه من حيث ما يختص بالآخر

(١) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعارض الذاتي أما

من العلم العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١)

هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت

النوع الذي تخصص بشيء آخر كالأكر المتحركة مثلا التي هي موضوع لعلمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت الجسمات ولكن علمها ليس جزءا من علم الجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصصت بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثاني والعلم الاول جزء من العلم الثاني أما العرض الذاتي الذي لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض المتخصص كالمعقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامي المتحرك بالارادة الناطق وهو موضوع الطبيعي لكنها خصصت في المنطق بجهة انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل

الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والأكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعي جزء فاعل ينظر أي أنه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فما يخص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعي وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر

العلم الطبيعي ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم (١) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجمي من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكا في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان محتانين للموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٢) الينا وإما أن يكون العلمان غير محتانين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجمي في جرم الكل فاذ الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

(١) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعي وعند البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجمي فانه يبحث عنها من حيث شكها وما تقتضيه الحركات من الأشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم

(٢) بالقياس الينا يريد أن ما يبين في الأسفل لا يكون مبدأ حقيقيا الأعلى لأن الأعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الأسفل فاذا عرض أن شيئاً مما يبين في الأسفل قد استمعين به في الأعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استمعان به وفي المسألة التي استمعين به فيها كاستماع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستمعان به في الالهي عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسألة

صمدية أو متشاركين في جنس (١) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط
كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيبا كالمهندسة فان الناظر في الأبسط يفيد
الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشره إقليدس وهذه الاشتراكات
الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما عموما مسألة
في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانها يمكن اذا اشتركت في موضوع واحد لكن
أحدهما يعطى برهان الاذن والآخر برهان اللم مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك
لأن مناظره كذا والمخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللم في
كريته لأنه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لاتعمل فعلا مختلفا في
موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكون (٢) في بعضه وقد يعطيان جميعا
برهان اللم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر (٣) علة صورية
وستعرف أقسام العلة بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة
في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شئ من مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون
برهانها في علم آخر فينتقل برهانها الى ذلك العلم (٤) أي يحال به عليه والثاني

(١) في جنس موضوع كالحساب والمهندسة فانها يشتركان في الحكم
الذي هو جنس موضوعهما

(٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في
ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا وامم يكون يرجع الى الفعل وزاوية
هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضوع

(٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس
بالتنتاج عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلة الصورية للعلم اما في الألهى فيثبت
لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد

(٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسألة فيه ومعنى
نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان

أن يكون شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حده
الأوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العالمين كما يبرهن
على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت
معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا إنما يمكن
إذا كان أحد العالمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو
تحت الأوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضا (١) لجنس موضوع العلم
السفلائي أو جنس عارضه أو شيئا مما تقدم ذكره بما يمكن استعماله في البرهان
منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لظلمه هذا ما يفهم من عبارة
المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل
البرهان ان تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسألة الى العلم الذي
جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احالة الطالب على البرهان في ذلك العلم ايضا
ولكنه اولي باسم النقل من علم الى علم اما في التصوير الاول فلا نقل من
علم الى علم وإنما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان اقيم في علم آخر
(١) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلائي الخ العارض هنا هو مثل
العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على
الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا
أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار
جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد
المخروط مطلقا وهو من أفراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط
والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فإبرهن به في
الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لأن ما في
المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم للمناظر وبالجملة
فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر
فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به وللكثرة أحكامه الى حد ينبغي معه
أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفردي في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات
متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها
يعلم والا فان كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى
الشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الأسفل قضت بافراده عن الأعلى ولما كتبه
لا يمنع من نقل برهان الأعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيانه
وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى أن الأصغر في
المفلائي يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت
ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلاق الففة مثلا
يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو غرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التي
هى موضوع العلم فعوارض الموضوع في العلم السفلائي توضع في مسائله
وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذي بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون
من افراده أما جنسها فتد عليه أحكامه في العلم الأعلى ثم اذا أريد اثبات حكم
لها صح نقل البرهان الذي اثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك
الحكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الإنسان من حيث
لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة في المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس
إلى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أمس بسعادتها وما يلائم كمالها الانساني
فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشاء
والتلذذ بمجاراتها في أعمالهم فهذا الأصغر في هذا العلم عارض لحب الكرامة
أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الأصغر من عوارض الموضوع
وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجرى
من البرهان في أحكام حب الشهرة يجرى أيضا في أحكام المسارعة لارضاء
العشاء فمضاره ومنافعه تندرج في مضار ذلك ومنافعه بين الأدلة التي تقام في
علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان
أى مما يوضع في العلوم البرهانية كان يكون الأصغر في العلم الأسفل من أجزاء
موضوع العلم الأعلى كالكلام عن أعصاب العين في علم الرمضان أعصاب

بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دائما
وإذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فإن البرهان إذا قام على الكل واتفق
أن دخل هذا الجزء محتته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى
دوامه محتته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان (١) قيام البرهان عليه أيضا عرضيا
العين من جملة الأعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام
الأعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتمتقل من الطب
الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول
الخونجى في كشف الأسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العاملين تحت
الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العاملين ينظر فيه مع قيد والآخر
مع قيد آخر فإن كان الوجه الأول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم
الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية
في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في
القياس فانه متى كان الحد الأوسط مقوما للاصغر والأكبر عرضا ذاتيا للاوسط
وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط
والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان النظر
في العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما بل عساه
أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحدهذين المأخذين
هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على أن كل انسان
حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على أن زيدا موجودا حيوان
ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم
وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف
أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح إقامة البرهان عليها لامكان اليقين
الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة
فانما يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

وإذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما أن (١)
يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان
ولا تمامه اذلا برهان عليها فلا يكون حداً ثم هذا الحدان كان من المقومات
فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع
وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حداً (٢) مع
أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك بنحو
الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر تتوسط الأرض بينه وبين الشمس
وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف
فانه اذا قيل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه
وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم
إلى جزأين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منها وإيراد القسمين
في الحد يخالف إرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان
كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في
البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المقدم في
البرهان وهو الاوسط سمي حداً هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثاني
المؤخر فيه سمي حداً هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منها وهو
الذي عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي
لا تحد اذا لو حدث لصح أن يكون حدها واحداً من الثلاثة وكل واحد من
الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلو حدث لصح أن يكون
حدها داخل في برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا إنه لا برهان
عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثاني الآتي في قوله
« ثم هذا الحدان كان من المقومات الخ »

(٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك
لانه عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات
الفاصلة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناشئ

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات
وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع
المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك
من الامور المتجددة السامرية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من
حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتته الى هذا الكسوف
وغيره (١) نسبة سواء الا ان الكسوف الذي قام عليه البرهان بصنمته وحالته اتفق أن
لم يكن الا واحداً لأن تصوره ممنع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما
أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي
وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له
أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أ كثرية واما اتفافية متساوية أما الا كثریات
فلها لاحالة علل أ كثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وظنا أما
العلم قيامها الا كثرى وأما الظن فبوجودها وحصـ ولها لان
الامر اذا صح أن له علة أ كثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل

عن الحد وهو اعتقاد أن هذا الحقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن
على هذا الاعتقاد إلا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن
الحد لا يسمى حداً حقيقيا إلا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات
لها فاذا تززع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حداً بل عاد نفسيراً لمدلول الاسم كما
هو ظاهر ولا يختلف الحكم إذا فرضت أن الحل بالعرضيات في وجوب العلم
بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(١) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل
أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفاً سيحصل ولا يلتفت في
البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلي ينحصر عند الوجود في شخص فالذي
يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئياً كالشمس على ما قال

به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف (١)
البشرة ومثانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها
وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من
لا كونها فليس به علم ولا ظن وإلا ترجح أحد الجانبين وصاراً كثرها

(الفصل الرابع)

« في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب »
كنا قد (٢) وعدناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين
مانجز الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين
المحدود الذي هو الحد الاصغر في القياس وبين الحد الذي هو الاكبر فيه لا بد
من أن يكون مساويا للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الاصغر
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون
إما أعم منه أو مساويا ومساوى الأعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون
الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤) أن يكون الوسط لا محالة مساويا

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله مثانة النجار بنون ثم جيم
أصول الشعر في الجلد أو أصل المزاج
(٢) كنا قد وعدناك الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف
في الاقوال الشارحة حيث قال « وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة
طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم يربطق آخر لكننا لما لم نشرع بعد
في البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحدود
البرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية
لان الحد انما يكون للنوع الذي هو الاصغر بأجمعه لالبعضه
(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الاوسط لا بد أن يكون
مساويا للطرفين ولم يثبت إلا أن الاوسط يجب ان يكون مساويا للاصغر ثم استمر
في تميم البرهان مع انه بقى عليه أن يكون الاوسط اخص من الاكبر ولم يتعرض

والمساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن
يكون فصلاً أو خاصة لأن الأكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حد له
فإن حمل عليه مطلقاً لم ينتج القياس الاحتمالي على الأصغر فقط وهذا مستغن عن
القياس فإن ذاتيات الشيء وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب
هذا بل كون الأكبر حداً له وإن حمل على أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه
حد له من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له ويوصف به
والقسم (١) الأول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو
فصل حد النوع وأما القسم الثاني فإما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع
له كيف كان أو لما يوضع له وضعاً حقيقياً والأول من (٢) هذا القسم كاذب
لغيبه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فإنه وهو مساو للأصغر لو كان أخص من
الأكبر لكان الأكبر أعم من الأصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(١) والقسم الأول كاذب الخ أي أن النتيجة تكون كاذبة فإن الأصغر هو
النوع المطلوب تجديده وقد حمل الأكبر على الأوسط الذي هو فصل على أنه حد
له من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأكبر من حيث هو فصل وكذبه
ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف «فليس حد النوع حد الفصل
الخ» ويمكن أن يترك إلى ظاهره وهو أن القسم الأول هو الحمل على أنه حد له
الخ أي يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ بياناً للكذب بما يؤد إليه
الحمل عند النتيجة والافلو قصد حمل الأكبر على الأوسط على أنه حد له من حيث
هو فصل لم يكن فيه كذب في ذاته

(٢) والأول من هذا القسم كاذب أيضاً أي إن الكبرى كاذبة فإن
الأكبر لو حمل على الأوسط على أنه حد لكل ما يوضع له أي وضع كان والقرض
أن هذا الأكبر حد للنوع الذي هو الأصغر لكان الأكبر حد لكل ما يوضع
مع النوع تحت الأوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً لأمور
مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث
هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

أيضا إذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالبياح
والخجل أو منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للمضحك الذي
هو خاصته وليس حد الانسان حد شيء منها وأما الثاني وهو أنه محمول على أنه
حد لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الاول إذ المطلوب أن
هذا هل هو حد النوع والموضوع الموضوع الحقيقي للفصل أو الخاصة هو
النوع فكيف يؤخذ في أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيقي الذي
هو النوع وهو (١) بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون
أعرف للأصغر من الأكبر له وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للمحدود من
الحد وحد الشيء هو حقيقته وذاته فانه القول الدان على حقيقته وماهيته أولا
أعرف للشيء من حقيقته وأما إن كان الوسط حدا آخر فهو باطل لانا قد
بيننا أن الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو المؤلف من
جميع ذاتيات الشيء فاذا استوفيت جميعا في حد لم يبق للحد الآخر
ما يتألف منه اللهم إلا أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على
بعض الذاتيات بشرط ان كان كل واحد منهما مساويا في الحمل للمحدود وهذه
باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما
والثاني أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حملا على الأصغر حملا يشترط فيه
أنه حده والأكبر كذلك في حملة على الاوسط وإما أن يكون الحمل فيهما أوفى
أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم
منه إلا أن الأكبر محمول على الأصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل

(١) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الأكبر
عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل حملا حقيقيا فصارت الكبرى ان النوع
وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو الحد فتكون الكبرى هي الدعوى بعينها
وذلك مصادرة ظاهرة وإنما كان الموضوع وضعا حقيقيا للفصل والخاصة هو
النوع لانها للنوع أولا وبالذات ويحملان على غيره بالعرض كما هو ظاهر

لان الكلام في كون الاوسط حدا للاصغر والاكبر حدا للاوسط كالكلام في
الاول فاما ان يكتسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضابا
ووضع وضعاً من غير اكتساب بطريق فان اكتسب بقياس فاما ان يذهب
الى ما لا نهاية له أو ينتهي الى حد لم يثبت الى وسط أو يدور فيبين الآخر
بالاول والتسلسل والدور محلان والانهاء الى حد غير مقتدر الى وسط يميز (١)
بين حد وحد في الظهور والخفاء واذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط
مساواتها فلا يكون فيها أبين وأخفى وان اكتسب بطريق آخر أو وضع وضعاً
لامتلقى من طريق فليكتف بمثله في الأول

والقسمة أيضاً لا تفيد الحد لان القسمة تضع أقساماً من غير تعيين قسم فان
وضع منها قسم على التعيين كان وضعاً مبتدأ لاستفاداً (٢) من القسمة أو ان استثنى

(١) يميز بين حد وحد في الظهور والخفاء أي يقتضى ان يكون حد أظهر
من حدلان الحد الذي انتهينا اليه غير مقتدر الى وسط بخلاف الحد الذي
نطلبه فانه مقتدر اليه مع أن الحد لا بد أن يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان
يكون منه أوضح وأخفى

(٢) لاستفاداً من القسمة فانك اذا قلت الانسان إما حيوان ناطق واما
ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم
بل آتياً لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيواناً
ناطقاً أمراً معروفاً لك من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم
على هذا الوجه لم يقل به قائل وإنما الداهيون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم
مثلاً الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامي الى حساس وغير حساس ثم تقسيم
الجسم النامي الحساس الى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الاقسام بعضها عن
بعض يؤدي الى معرفة حد الانسان بما عم من أجزائه من الجسم والنامي
والحساس التي يشملها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه برىء
كما سيورده عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره باللفظ الاكتساب فظنوا أنه
لا يكون الا بوضع المحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وسنزيد ذلك إيضاحاً

تقيض قسم لنتاج الباقي فاما أن رضع في التسمية أن حد كذا إما كذا وإما كذا
ثم استثنى لكن ليس حده كذا أروضع ان الشيء في نفسه إما كذا وإما كذا أي
محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لان
حد الشيء أبين له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء
تقائضها عن القسمة بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس
غير حيوان ركذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق
والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الاجزاء وتؤلف قياساً
آخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على
ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه
المحمولات حده فليس بشيء أيضاً لان القياس الاول أيضاً هو بيان الشيء بما هو
مثله أو أخفى منه لان أجزاء الشيء بينة للمحدود غير محتاجة للبيان وهي أبين
من تقائضها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من الناطق
فكذا نظاره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من
أمره كذا فهو توسط حد الحد فبأي طريق عرف أن حد الحد هذا فكان
مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة (١) فتوسط حد الاكبر بسبب أنه أبين
للأصغر من الاكبر له وتوسط حد الأصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من
الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام بله لا يخطر ببالهم معنى الشيء فاذا ذكر لهم
حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى
الموضوع فكان غناء هذا التوسط في افادة التصور لافي التصديق بل التصديق
حاصل لو كان التصور حاصلًا دون هذا التوسط. وإذا كان كذلك فمن يفهم أن

(١) فتوسط حد الاكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول
مفصل الخ فانا قد وسطنا قول مفصل الخ وهو حد الاكبر الذي هو الحد
بقوله وتوسط حد الأصغر الخ كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات
الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات
الانسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الاكبر وهو حد الانسان وذلك
بالتصرف لا يجوز الاعلى قوم بله كما قال المصنف

الخُذ قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حمله كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فان كان بيننا أنها قول مفصل دال على ماهية لشيء كان بيننا أنها حد دون هذا التوسيط فان معنى الشيء اذا كان ببنا الشيء آخر كان هو بيناله لاجل ان لا يكون له معنى غير معناه وان لم يكن بيننا أنها حد لم يكن بيننا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا ليس طريقا الى اكتسابه فان الجزئيات (٣) اذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حداً النوع حد للاشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجبه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حده

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حدضده من حده من الضد الآخر

فاذا تزيقت هذه الطرق كلها فلنبين طريق اقتناص الحدود وهو طريق التركيب وذلك بان نعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونتعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر

(١) فان الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد حيوان ناطق وعمر وحيوان ناطق وهكذا لو فرض حصر جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد العيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كواكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسنأتي نبينه بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حدها الكسب البرهان

ولانكتفى بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (١) مع
أنواع واقعة تحته أو كانت نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه وتأخذ جميع
المحمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الأجناس وما هو كالأجناس
والفصول أو فصول الأجناس وأعني بقولي ما هو كالأجناس الموضوع المأخوذ
في ماهية العرض الذاتي الذي كالأنف للقطوسة ثم تأخذ الأعم وتردفه بالخاص
القريب منه مقيداه على ما عرفت التقييد ونجته في الاحتراز من التكرير يرمل
أن نقول جسم ذوات نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة
بجملا فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الأعم الى الأخص
ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دال على كمال
حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا
القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى
فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الأقوال
المساوية في الحمل لا يكون مساويا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول
الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته إياه ينحل بمعنى
الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذوات نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص
في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك
في الحمل

ثم إن كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه
يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود
وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته بمفصلة بدله أي حده وهذا
كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته التنبيه على انه هو
طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحد غيره

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا
بنوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما
هي عبارة غيره

والقسمة وإن عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ماهو الأعم والأخص من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية بالأعم وتقييده بالأخص والثاني دلالتها (١) على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى

(١) دلالتها على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف «ويجب أن يعلم أن للقسمة معونة في التركيب لأنه تحنظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالأعم وتقييده بالأخص لدلالتها على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو وإلى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الأجناس على التوالي ولأن القسمة كما تدل على الأجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ» فقد جعل الوجه الثاني من تنمة الوجه الاوولى وعلته له وقد فصل المصنف الوجهين لأن الترتيب بين الأعم والأخص شيء وترتيب الأجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى أعم وأخص بدون رعاية الى ترتيب الأجناس كان تقول الجوهر إما ممتد في الأبعاد الثلاثة امتداداً جوهرياً أو غير ذلك والممتد اما نام أو غير نام والنامى إما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة إما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئاً بالأعم مقيداً له بالأخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للأجناس وإنما هو سرمد لاجزاء حقيقة واحدة وهى الانسان مبتدئاً بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أى شيء هو في ذاته وكلما حصلت قسماً جعلته جنساً لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استندت مع البداية بالأعم والتقييد بالأخص ترتيب الأجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الأبعاد الثلاثة وفصلت الانسان

فصول الاجناس الاخص منه فيجربى ترتيب الاجناس على هذا التسوية
والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن
أن يقسم تقسيمين ليس قسما احدهما تح قسما الآخر كاتقسام الجسم ذى
النفس إلى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة وإلى الحساس وغير الحساس أخرى
فقسمة الشيء إلى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته إلى
أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أوشك

بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسمة في ذات الانسان وهذا
هو الجسم ثم تجمل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تضيف إلى الجسم
الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه
يقال في جواب ما هو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم إلى الجسم
النامي فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان
ولو أنك لم تنظر في التقسيم إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال واكتفيت
في القسمة بما يذكر في طريق ما هو لم يتحصل لك الا فصول وهي وان كانت
فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن
تفرز الا بعد قسمتها إلى ما يقال في جواب ما هو وما لا يقال

ولنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره ممن
ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق
للحد الا التركيب وقد علمت بيانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد
معرفة أجزاء الماهية وأنها أجزاء لها وانها لاجزاء لها سواء اوان منها العام والخاص
حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حدا عندكم ولا يخفاك ان
طالب الحد الماهية ما كالانسان مثلا لا بد ان يتبدى بتميز المحمولات التي تحمل
عليها حمل عرضيا مما يحمل عليها حملا ذاتيا فأول ما يتبدى ينظر في الجوهر هل هو
ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك إلى الدليل على تفي أنه عرضي ثم ينتقل إلى الامتداد
هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزأ من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك
إلى البرهان لا تخفى وهكذا يستقر جميع ما يصح ان يكون ذى الانسان مبدأ لآثار
تصدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو في جميع ذلك يستعمل

أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات انى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والأشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الانسان وقتت ولم يقسم بعد بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الأشخاص أو الى النصول العرضية كالكتاب والامى والخياط والحارث وغير ذلك

الفصل الخامس

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالب حقيقة الذات بعد (١) مطلب هل البرهان بضروبه لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية ويستعمل القسمة حتى يحصر الذاتى من العرضى والعام من الخاص الى أن تكمل لديه الأجزاء ويصل الى اليقين بأن لاجزه وراء ما وجد وبعد هذا كله يأخذ فى الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من المبدئيات التى لا تخفى على اطلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول الى الحد فى الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضافر الطارق الثلاثة فى كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا حرصوا على أن ينفوا توسط البرهان وما معه فى تحصيل الحد وأخذوا بضربون فى عمية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولو شاؤا لرجعوا إلى ما قرروه من أن الحد الحقيقى يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما بينوا به ذلك من أن الحد علم وان يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشئ معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس منها لها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا يفتقرون الى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون ما فى الذهن مثلا لذاتها لا لعرضها يحتاج إلى التحجيص بالدليل فاذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها فى الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلت الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لاشناعة فيه وكأهم راعوا فى الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينازعهم أحد فى أن طريقه الفرد هو ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم فى مقدمة الفن الرابع أن ما الطالب للحقيقة

ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وما هيته
فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا
لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلة أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب
دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن
طريقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها
الوسطى علة ذاتية للشيء ولسنا نعني بهذا أن العلة يستفاد كونها ذاتية من
البرهان كلاً فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعني به
التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم ينكشف القمر فقال
لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكما وقع كذلك زال ضوءه فان
كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف
هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان
للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أي جزء مقدمة بل
جزآن وإبرادها في الحد خلاف إبرادها في البرهان إذ يقدم في الحد ما أخرته
في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في
البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر
لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حداً وافترق أن كان ممبزا وإن لم
يكن حداً تاماً سمي الذي يكون مقدما في البرهان أي الحد الأوسط حداً هو
مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخرافيه أي الحد

أما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقتها فان ما لا وجود له لا
حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم
لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لم
متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب
الأمر في نفسه وهذا لا يكون إلا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق
يشمل السؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود
هو ليس بوجود

الأكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا إنما يتفق إذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المعلوم إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما

فلقطة الحد تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وإما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفا من كل وجه فمن ذلك الحد الشارح للمعنى الاسم وهو الذى يلتفت فيه الى وجود الشيء في نفسه ومهما كان وجود الشيء غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشيء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فانه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لامور لاعل لها ولأسباب أو أسبابها وعللها غير داخله في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليم به الوقوف على مشاركة الحد وأبرهان

العلة تقال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرمى والاب للصبي الثانى ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشيء وهو المادة مثل الخشب للكرمى ودم الطمث والنظفة للصبي الثالث الصورة في كل شيء فانه ما لم تقرر الصورة بالمادة لم يتكون الشيء مثل صورة الكرسي الرابعة الغاية التى لاجلها الشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرمى

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة لشيء في شيء فهى واسطة بينها لكن منهما ما هى قريبة ومنها ما هى بعيد ومنها ما هى بالذات ومنها ما هى بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هى كالعقود

للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين
لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط
للموت ومن العلة الغائية كتوقى (١) احتقان الخاط واستيلاء البرد المشى للحمام
وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام
خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كتضاد (٣) الاركان للموت
ومن العلة الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى وأما ما بالذات من العلة الفاعلية
فكالثقل لانهدام الخاط وكالسقمونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة
لعكس الشبح ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط
عمودا ومن الغائية فكالصحة للمشى وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال
الدعامة لزوال الخاط وكالسقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء
وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع (٤) المسخن ومن المادية

(١) كتوقى احتقان الخاط أى أن الداعى الى المشى للحمام والغاية منه

هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتجريك وهو اشتداد الرغبة فى الاكل والافراط فيها فانه

سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من الماء كولات وذلك سبب العفونة

وهى سبب الحمى

(٣) كتضاد الاركان للموت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها

كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة وهى أثر ما

يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب فى التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على

الآخر فيستولى عليه كاليبس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

(٤) لانه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على

جزء من البدن برد فى الحال وانحسر الدم عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل

التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض ويفرزها هاو هى

مما يسخن

فكالحديدية (١) لعكس الشبح ومن الصورية فككون (٢) الزاويتين الواقعتين
عن جنبي الخط قائمتين لكون الخط عموداً ومن الغائية فكالعثور على كزالمشي
وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة
وقد تكون بالفعل واذا كانت بالفعل كانت سبباً لكون المعلول بالفعل وأما اذا
كانت بالقوة فليست سبباً لكون المعلول بالقوة فان ذلك للمعلول (٣) من نفسه
وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وضع (٤) بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية

(١) فكالحديدية لعكس الشبح وذلك ان كان الصقيل الذي يعكس

الشبح حديداً

(٢) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط الخ تقام أن كونهما
متساويتين دالة صورية بالذات لكون الخط عموداً أما كونهما قائمتين فهو
علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين
في الجانبين بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في
الجانب الآخر

(٣) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئاً آخر وراه
كونه ممكننا وذلك له في ذاته وهو قول ظاهري لان المعدوم في ذاته لا يقوم به
وصف لا قوة ولا فعل وإنما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك
المعلول أو ان يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلاً اذا كانت بالقوة فهي غير
موجودة بالفعل وما لا يكون موجوداً لا يكون علة لكون شيء بالقوة أو
بالفعل وإنما يكون الشيء معلولاً بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل اما مادة
أخرى بعيدة او فاعل يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا
وصف له كما قد منا

(٤) اذا وضع بالفعل أى اذ قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل

الاربع قد وجدت وسمى ذلك وضعاً لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية
في الاستنتاجى لاستنتاج وجود الجزء الآخر

وإنما لم توجد بعد من حيث هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فأنما
كان كذلك لأنها ليست علة من حيث هي موجودة في الاعيان بل من حيث
هي ماهية فان معناها اذا تمثل في ذهن الفاعل بعنه على الفعل فهي من حيث
معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت
من الغايات الحادثة بالفعل والعلل الاربع للشئ الواحد اذا حصلت بالفعل فلا
شك في حصول المعلول أما آحادها فمنها (١) ما يلزم من وجوده وجود المعلول
لأنه وحده مجموع العلل ولكنه من جملة ما بحيث لا ينفك وجوده عن
وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما لا يلزم
فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم (٢) من وجود كل واحد منهما وجود
المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها
الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة
لا تمنع الغاية اذ الأمور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن

(١) فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم
بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود
المعلول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا للزوم لان ذلك الواحد من العلل
هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك
وجوده عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت
المادية والفاعلية وتصور الغائية أو مبدؤها في الطبيعة فيلزم وجود المعلول
اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم
بوجود مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول
لانه لازم عن العلة التامة وهذا جمال فصله في قوله أما الصورة الخ

(٢) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لاني معنى ان وجود
المعلول يحصل بوجود احدي هاتين العلتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول
مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما يعلم أن
المعلول قد حصل

المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد
اذ تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خاق عرضها التمام وغاية وهو طحن
الطعام كما ان خاق حدة الانياب تمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها
(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علة
محركة ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة
لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل
استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريباً خارجاً فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى
أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها
فعلها عند حدوث الاستعداد التمام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل
فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلوم بل ربما لا يجب من
وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضاً وجود المعلوم مالم يوجد شرط
آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون إذا وصلت الى البدن فمالم يتفعل الأفيون
أولاً عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلة بكل واحدة من اصنافها وان
صلحت لأن تكون حيداً أو وسطاً لكن لا ينقطع سؤال اللام الا باعطاء العلة
الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلة بعضها يساوي المعلومات في الحمل
أى ينعكس عليها (٢) وبعضها أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف

(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله
وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لأن يكون سيفاً مثلاً برصول درجة
الحرارة عند الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق
لينال صورة الصيف

(٢) وبعضها أخص كلما كان المعلوم يصدر عن علل متعددة كل واحدة
منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلوم لانها كلها وجدت
وجد المعلوم وقد يوجد المعلوم بدونها عن العلة الأخرى

الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحدة منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط قارة (١) وعن حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلة الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للعامل الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدود وسطى الموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علة وجود الأكبر على الإطلاق بل علة وجوده للأصغر الأخص فإن الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة (٢) بل حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن حمل الأكبر أعلى الحدود الوسطى التي هي أخص (٣) لا يكون أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة

(١) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويمدونه مدار الحياة الحيوانية

(٢) بل حمى أصحاب الغب بعين مكسورة وباه مشددة أي الذين تغيبهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت للمتعفن الاخلاط أنه محموم على الإطلاق بل انه محموم حمى الغب وانما يثبت ذلك لبعض المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(٣) لا يكون أولا الخ يريد أن يفرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما سبق من عليية النوع للجنس فانك في قوسيط النوع تقول مثلا هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولا بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد القيل والفرس أما فيما هنا فيتوسط النوع في ثبوت الأعم منه لفرده ولكن لأعلى الوجه السابق فان العلة المتنوعة وهي الانواع كالتين والخروع والسكرم التي هي علة لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لما لم تكن عللا لثبوت

التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتشار في جميعها جمود رطوبتها وانفاسها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكبر لكن جمود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسيطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة وعريض الاوراق تنفس رطوبته بلا واسطة ومنفس الرطوبة ينتثر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار

هذا العام مباشرة لان عليتها ترجع الى أمر يعمها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملا أوليا بل يلاحظ في جملة توسط الامر الذي يعمها فاذا قلت هذاتين وكل تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الأمر أنك حذفها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهي الأمر الذي يعم جميع العلة الخاصة ملحوظة كان توسيطها مثبتا للأكبر على الاطلاق لاني أفراد نوع من هذه الأنواع فقط فانك متى راعيت في الحكم أن كل منفس الرطوبة فهو منتثر الورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خروعا أو تينا بلا تخصيص لخواصها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفس الرطوبة وكل منفس الرطوبة منتثر الورق فهذا منتثر الورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لأنها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفس الرطوبة وهما مساويان للانتشار متعاكسان عليه

وانتثار الورق تساقطه وانفاس الرطوبة تحليلها وذهاها كانه انفعال من النفس ويقال فش القرية اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعرفها في أوقاته الخاصة

القريبة منه هي الانفشاش والانفشاش ليس أولا لهذه الخواص بل لعرض
الورق فمثل هذه العلة هي المتعاكسة على معلولاتها
واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد تترتب ترتيبا يورث الدور مثل ابتلال
الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب
تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حدثت المتوسطات كان
ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن
هذا إنما يكون دورا لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعبول وليس
كذلك بل هو غيره بالشخص وإنما هو بالنوع فليس فيه مجال دورى فإن قيل
إن لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيها ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه إذا كان
كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفشاش
الرطوبة الماسكة لا تنتار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين
العلة بالمعبول والمعبول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس إذا كان كل منهما مساويا
للاخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الا عرف فلئن كانا
متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان عرف التوسط بحساب
قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا أو
عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فاذا أثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا
أيضا هذا مع أن توسط العلة يعطى برهان اللهم وتوسط المعبول يعطى برهان
الآن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة
ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة
ماهيته فيتم من هذه العلة بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ماهي خارجية
عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق
ذلك إلا بجمع علة الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين
جميعا فلا يدخل في الحد الا العلة المساوية للمحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء
النار وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شئ منها يدخل

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقمة

في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجد لها معنى تام مثل القرع
المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلل
الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد
الصوت المطلق ومثل العفونة لحمي الغب للاحمي المطلقة

وقد يحذف الشيء بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد
تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعى
من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال
فالسلاح جنس والصناعى فصل من المبدأ المحرك أى الفاعل ومن الحديد فصل
من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء
الحيوان عند القتال فصل من الغاية

والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشيء المحترق
يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الجوية ثم انطفأت انهار بعضها
على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب إليه بعض قدماء
الحكماء والتمهمة الجرة كالتمهم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا
يدخل ولا واحدة منها في حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع
بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفك لا يكون جامعاً للجميع
أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال
بمحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضوع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل
من تقلقل الدخان طلباً للنفوذ الى العلو في السحاب المتكاسف من البخار البارد
فلولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد
من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعته المحركة
والحركة فتتطفيء الشعلة ويكون الرعد

(الفصل السابع)

في ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم
والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر
والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقاداً
لا يمكن زواله إذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة
أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد وإذا حصل هذا الاعتقاد على هذا
الوجه من غير واسطة سمى عقلاً تصوراً كان أو تصديقاً مع أن لفظة العقل قد
تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بغرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون
كذا فإن كان الشيء في (١) نفسه كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون
كذا واعتقاده على نحو النبوت والبت كان هذا علماً لا ظناً وإن كان الشيء في
نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا
هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن
حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى

(١) فإن كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن إمكان الشيء في نفسه
لامدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد باناً لا تجوز في نفس المعتقد
النقيضه عنده مثلاً نعتقد اعتقاداً باناً أن في الانمان قوة التميز بين الخير والشر
فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه
له تلك القوة وان كان من الممكن ان يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز
أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيرها فاقده قوة هذا التميز وانما المدار في الظن
على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون
اعتقاده مطابقاً للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه
ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد
اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلد ما في نفسه بمجردا

في المسألة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي
باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل
الأغلب الى الرأي الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمى جهلا بسيطا لانه ليس
فيه الاعدم الرأي فقط. وهذا عدم مع حصول رأي آخر فيكون مركبا من
العدم والوجود

واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي
رأيا ثابتا والظن رأي غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص
واحد في شيء لانه إن تساوى رأي أنه كذا ورأي أنه ليس كذا كان شكالاظنا
وإن غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تسمى هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها

والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر

إنما يضيء دائما جانبه الذي يلي الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في

الحال أن القمر يستنير من الشمس

والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما

في جانب العلم فأن يكون متصورا للموجودات كما هي ومصداقا للقضايا كما هي وأما

في جانب العمل فأن يحون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل

احكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية

وان لم يحصل خلق

(الفن الخامس)

في المغالطات في القياس

واذا علمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو

البرهان فنشير إشارة خفيفة الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما

حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التاليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما لكذبها أو لأنها ليست غير النتيجة أو لأنها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات إنما هو لالتباسها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فإن الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل إلى التصديق به إلا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظي فأكثره من جهة الألفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الألفاظ المتباينة الملتبسة بالمترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفترق في معنى معتبر فيغفل الدهن عما فيه الافتراق ويجري اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر في تعبير الحكم مثل الحجر والسلافة فإن للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فإن الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الألفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الألفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصبغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صبغته صبغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة أن القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول ان الهبولى الاولى لها فعل لأنها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكان قولك في العجمية غلام حسن بالمكون فيهما فيحتمل ان يكون الحسن اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل ان يكون اسما لسيدة ويكون المراد إضافة الغلام اليه مع ان التصريح في لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يماير

معناه إذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بعيب انصراف (١) الكنايات ودلائل الصلة الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو إذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغاير له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشبيهه (٢) في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ جزءاً من المحمول وقد يؤخذ جزءاً من الموضوع ويختلف (٣) المعنى بسببه وإذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولاً وموضوعاً وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلات الكنايات هي الضمائر وأسماء الأشارات وهي ما تدل على معنى لا على اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانها أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكما في قولك الإنسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الإنسان صححت القضية وان جعلتها الفاعل الإنسان لم تصح لأن فاعل الإنسان واجب وهو وان رجع الى تعريف الكناية لأن العمدة في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت إلا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها لاسيما والتصريف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للإنسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول لذلك روعيت الصلة بتامها وجعلت موضعاً مستقلاً للاشتباه

(٢) فتشبيهه في الحال أي يشتمه حالها من كونها جزءاً من الموضوع أو جزءاً من المحمول

(٣) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلتها قيداً للموضوع فكأنك قلت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة أنها نوع وحقيقة وهي من هذه الحينية ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لأفرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي انسانية قيداً للمحمول وهو خاصة فقد راعيت أنها خاصة لجنسها من حيث انها أمر

دلالته على جمع الأجزاء وبين دلالتة على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فإذا عني به جمع الأجزاء صدق لأن الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وان عني به جمع الصفات ككذب لأن الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قات الخمسة زوج ووقفت ككذب قولك لأن حمل الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل ان يكون زيد طبيبا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب صدق واذا قيل زيد بصير (٢) صدق أيضا لأنه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أو هم التركيب والجمع من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعنى به حالة الأفراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبي إذ يتردد البصير بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فالمان يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما ان يكون كاذبا في الجزء وإما ان لا يكون كاذبا فيهما بل في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فشابهته مع الصادق انما تكون باندراجها تحت كلّي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

خاص قد خصص ببعض مسمولاته فيمكنك ان تضم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لأن حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل العرضي لاجل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر و تريد بصير في الخياطة فان ذلك يصدق لأن المطاق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد طبيب بصير وجمعت بينهما تابادر إلى الفهم انه بصير في الطب ولو غنيت أنه بصير في الخياطة لصدق ولكن لا قرينة عليه وهذا المنبأدر غير صحيح لأن الفرض أنه لا بصير له بالطب

أما الاندراج الحقيقي فنمل أن نحكم أن كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم أن جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم للبياض على السواد أو بالعكس لأن اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم أنه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي أن يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب إذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم نتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا (١) السبب وأما الاندراج الوهمي فنمل حكم الوهم أن الهبولي والعقل أو البارى مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته اتوهمه اندراج الصادق والكاذب منهما تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فنثبتته في كل ما توهمه محسا ولا يتوهم موجود الا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئى فيحمل على الكل الذى فوقه كالصالح الذى لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه إذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكلوى الموجب قريب من هذا إذ هو يوهم الحكم الجزئى كليا فانه لما رأى شيئا سيالا (٢) أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا

(١) لهذا السبب أى سبب توهم ان الأشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي أن يحمل بعضها على بعض فيصح على هذا التوهم ان تنتج الموجبتان في الشكل الثانى كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان النتيجة كاذبة لأن الكلوى واحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

(٢) سيالا أصفر هو مرة بكسر الميم وهى خلطة الصفراء وأصل القضية كل مرة فهى سيال أصفر فعندما وحد السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكمية كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

التقبيـل فان اللازم اذا كان محمولا على شىء وشىء آخر محمول على كل ذلك
الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو للملزومه حتى يجوز (١) أن يحمل على كله
ما يحمل على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب
وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما
ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق بعضه
ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في
حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت
آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع
الحمل كما حققناها في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما
يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هي بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض
عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما
بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها
وأما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة
ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انها غيرها وهذا (٢) هو
المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

(١) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله
يعود الى اللازم كما نقول كل انسان حماس فان الحساس لازم للانسان فاذا
وجدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذى هو الملزوم وذلك
كالضاحك فانه يحمل على الانسان حملا كلية توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس
مساو لملزومه وهو الانسان فتحمل على الحساس وهو اللازم كل ما محمله على الملزوم
وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث يفتج كلية فانك اذا رأيت
كل انسان متوهما أى فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذى
تقدم تصوبره أن كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك
(٢) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضاحك
فكل انسان ضاحك فان النتيجة هي عين الكبرى وانما وقع اغترار بتغاير
لفظى البشر والانسان

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالتضائفات إذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة إذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس (١)

وأما الغلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة لمقدماته فان لا تكون الاجزاء الاولى التي هي الحدود أو الاجزاء أو التوائتي التي هي المقدمات متميزة مثال الاول هو أن يعبر عن الاصغر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيعدم (٢) القياس أركانها الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الوسط لفظا مشتركا

(١) ولا ينعكس لأنه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدوري لأن النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو متفكر ثم تقول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هي عين النتيجة لأن حركة النظر لكسب المجهول هي بعينها الفكر أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فهو كالأستدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للأعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع للعالم أظهر من هذه القضايا جميعها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهي ما عبر فيها عن الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الأوسط إما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تنعدم ولا يبقى إلا حدان ولا يتألف منهما إلا قضية واحدة لا قياس

مستعملا في المقدمتين بمعنييه (١) المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتهماً فيما أجزاءه الأولى بسائط بل فيما تكون ألفاظاً مركبة ثم ينقسم قسمين فأما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل وليكن غير متمايزة في الاتساق كقول القائل كل ماعامه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدري أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فأما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا (٢) مما لا يشتبه على قائل خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظاً مشتركاً وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لأنه حاد م شريطة شكل هو (٣) من ضروبه بأن تكون صغرة سالبة في الأول والثالث أو كبراه جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراه جزئية في جميع الأشكال

(١) بمعنييه المختلفين كما يقول المسمد على نفى الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكناً جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٢) وهذا مما لا يشتبه على قائل النسخ كما تقول في الاستدلال على نفى جواز رؤية المجرى المجرد ليس بجسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن أن يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لافي الظاهر ولا في الحقيقة

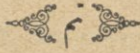
(٣) هو من ضروبه ضمير هو يعود الى القياس

وإذا عرف هذا في القياسات الحملية ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلّة فأن القياس ربما يلزم المحال من أخذ تقيض موضوع في قياس خلف ويدعى انه انما لزم من هذا التقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازما منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا تقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقيا فينبغي أن يجتنب عن هذا الغلط أيضا بمراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق تقيضه وهو اشركل انسانا بحجر وايضا الى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق ليس كل انسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى تقيض مطلوبنا الى المحال لكن ليس التقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وانما أدى اليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة

وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لتقيض المطلوب بل له واشى آخر فيكون لازما للمجموع لا للتقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدانية لو لم يكن الاله واحدا وكان إلهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معا وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من تقيض المطلوب وهو أن يكون هناك إلهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر اليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادر من مبدأ واحد فاشتر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لانه لا يحتاج الا الى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

هذا الحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا
القدر كاف في بيان المغالطات القياسية * واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم
كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمداً



(تنبه) حصل خطأ مطبعي في عمر الصحائف المسلمة

فكاتب ن ٢٦١ وصوابها ٢٤١ فليقن به



وقد قام بتصحيح هذا الكتاب ابتداء من الملزمة ٨ الى نهاية الكتاب
حضرة الاستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد من علماء الازهر الشريف

(فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق)

	صفحة
الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته	٤
الفصل الثاني في موضوع علم المنطق	٨
المقالة الاولى في المفردات على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى	١٠
الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب	١١
الفصل الثالث في الكلي والجزئي	١٢
الفصل الرابع في الموضوع والمحمول	١٣
الفصل الخامس في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي	١٤
الفصل السادس في تعريف الذاتي	١٥
الفصل السابع في العرضي	١٨
الفصل الثامن في الدال على الماهية	١٩
الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام	٢٣
الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض	٢٩
الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة	٣١
الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها	
الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى	٣٣
الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض	٣٧
الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع	٤٠
الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة	٤٢
الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه	٤٣
الفصل السابع في الكم	٤٨
الفصل الثامن في المضاف	٥٣

صفحة	
٥٧	الفصل التاسع في الكيف
٦٠	الفصل العاشر في باقى المقولات العشر
٦٥	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن فى التقابل
٧٠	الفصل الثانى وهو الثانى عشر فى المتقدم والمتأخر ومعا
٧١	المقالة الثانية فى تعرف الافوال الشارحة الموصلة الى التصور
	الفصل الاول فى بيان اصناف ما يفيد التصور
٧٩	الفصل الثانى فى التجرز عن وجوه من الخطا تقع فى الحد والرسم
٨٥	المقالة الثالثة فى التأليفات الموصلة الى التصديق
	الفن الاول فى انتايف الاول الواقع للمفردات
٨٦	الفصل الاول فى الاسم والكلمة والاداة
٩٠	الفصل الثانى فى القول واقسامه
٩٤	الفصل الثالث فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهمة من الحملات
٩٦	الفصل الرابع فى الاجزاء التى هى قوام القضايا الحملية
١٠٤	الفصل الخامس فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من الغلط فيها
١٠٥	الفصل السادس فى مواد القضايا وتلازمها وجهاتها
١١٥	الفصل السابع فى تحقيق الكلياتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة
١٢٢	الفصل الثامن فى التناقض
١٣٤	الفصل التاسع فى العكس
١٤٦	الفن الثانى فى صورة الحجج
١٥١	الشكل الاول
١٥٦	الشكل الثانى
١٥٨	الشكل الثالث
١٦٢	الفصل الثالث فى المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثانى)

	صحيفة
الفصل الثالث فى القضايا الشرطية وأحكامها	١٧٥
الفصل الرابع فى القياسات الشرطية من الاقترانات	١٨٢
الفصل الخامس فى القياسات الاستثنائية	١٨٧
الفصل السادس فى القياسات المركبة	١٩١
الفصل السابع فى قياس الخلف	١٩٤
الفصل الثامن فى عكس القياس	٢٠١
الفصل التاسع فى قياس الدور	٢٠٣
الفصل العاشر فى اكتساب المقدمات	٢٠٨
الفصل الحادى عشر فى تحليل القياسات	٢١٦
الفصل الثانى عشر فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول	٢٢٥
الفصل الثالث عشر فى النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة	٢٣١
الفصل الرابع عشر فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة	٢٣٥
الفصل الخامس عشر فى المعاداة على المطلوب الاول	٢٣٨
الفصل السادس عشر فى أمور شبيهة بالقياس	٢٦١
الفن الثالث فى مواد الحجج وهو فصل واحد	٢٨١
الاوليات . المشاهدات . التجربات	٢٨٢
الحدسيات . المتواترات	٢٨٥
المقدمات الفطرية القياس . الوهميات	٢٨٦
المشهورات . المقبولات . المسلمات	٢٨٧
المشبهات . المشهورات فى الظاهر . المظنونيات	٢٨٩
التخييلات	٢٩١
اليقينييات . مواد الجدل	٢٩٣
مواد المفاظة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري	٢٩٤

صحيفة

الفن الرابع في البرهان الخ	٢٩٥
الفصل الأول في حقيقة البرهان وأقسامه	٢٩٧
الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية الخ	٢٩٨
الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها الخ	٣٢٥
الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب	٣٣٨
الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان	٣٤٧
الفصل السادس في أقسام العدل	٣٤٩
الفصل السابع في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني	٣٥٨
الفن الخامس في المغالطات في القياس	٣٥٩

— تمت —

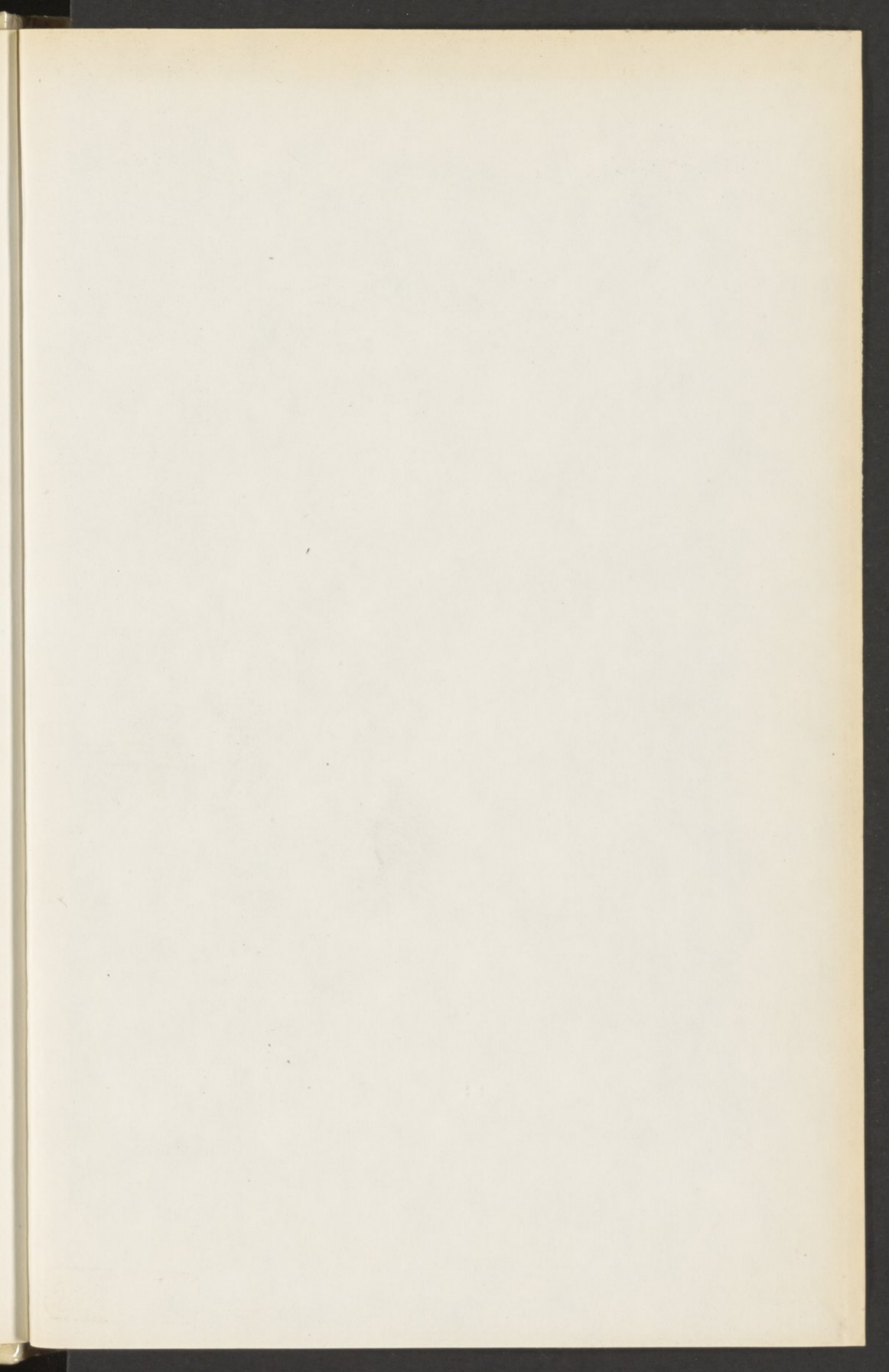
Belec

PB-36245
5-11T
CC

١٣

1871
 1872
 1873
 1874
 1875
 1876
 1877
 1878
 1879
 1880
 1881
 1882
 1883
 1884
 1885
 1886
 1887
 1888
 1889
 1890
 1891
 1892
 1893
 1894
 1895
 1896
 1897
 1898
 1899
 1900

1901
 1902
 1903



NYU - BOBST



31142 02770 4538

BC59 .S34

al-Basair al-nasiriyah fi ilm